



PROVISIONAL

A/39/PV.38
31 October 1984

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الخميس ، ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(زامبيا)	السيد لوساكا	: <u>الرئيس</u>
(قبرص)	السيد موشوتاس (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>

— الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم [٢٥] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروعاً قرارين

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات .

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,
room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ١٥البند ٢٥ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في امريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والا من الدوليين ومبادرات السلم:

(أ) تقرير الأمين العام (A/39/562-S/16775)

(ب) مشروفا قرارين (A/39/L.6 و A/39/L.7/Rev.1)

السيد كورهونين (فنلندا) (ترجمة شفوية من الانكليزية) : ان الحالة في

امريكا الوسطى مازالت حرجة . وقد ابلغت دول المنطقة على مدى الايام القليلة الماضية ، اسبوعيا على وجه التقريب ، من ارتكاب انتهاكات لسيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية . ان أعمال العنف التي كثيرا ما تفضي الى خسائر في الارواح وأضرار في المنشآت الاقتصادية وغيرها ، أصبحت حقائق واقعية تحدث في الحياة اليومية . وقد أدت الحالة المضطربة في المنطقة الى تدفق هائل من اللاجئين ، مما زاد من تعقيد الحالة .

ان مشاكل المنطقة متعددة ومتراطة . ويقتضي الأمر اتباع نهج شامل لحلها . وترى حكومتي ، ان دول المنطقة نفسها هي أفضل من يحدد مشاكلها ويقيم الاسباب الكامنة وراءها . كما أن هذه الدول هي التي تستطيع وضع أفضل الحلول لهذه المشاكل . وينبغي ان تتاح لها الفرصة لكي تفعل ذلك بعيدا عن أى تدخل خارجي ، بممارسة حقها في تقرير المصير . وكمسألة مبدأ ، تؤيد فنلندا دائما الحل السلمي للنزاعات ، باعتباره الالتزام الذي اضطلعت به جميع الدول الاضواء بموجب ميثاق الامم المتحدة . ووفقا لهذا المبدأ ، تسعى مجموعة كونتادورا الى التوصل الى حل سلمي شامل ودائم . وتؤيد حكومة فنلندا هذه المساعي . وفي ايلول /سبتمبر من العام الماضي ، وصلت جهود بلدان امريكا اللاتينية الاربعة الى نقطة حاسمة . فقد قامت تلك البلدان مع بلدان امريكا الوسطى الخمسة باعتماد وثيقة الاهداف التي ارست ، بوضوح ، المبادئ التي ينبغي مراعاتها لتقليل النزاعات وتهيئة الظروف السلمية في المنطقة . كما حددت تلك الوثيقة عددا من الاهداف السياسية والاقتصادية لدول امريكا الوسطى . واعترافا بالاسهام القيم الذي قدمته حكومات مجموعة

كونتاد ورا ، ودليلا طى مؤازرتها في هدفها لايجاد حل سياسى للمشاكل التي تؤثر طى المنطقة ، اعتمدت الجمعية العامة بالا جماع القرار ٣٨ / ١٠ الذى يعيد جهود المجموعة . ونتيجة للمشاورات والمفاوضات المستمرة ، قدمت مجموعة كونتاد ورا في ايلول / سبتمبر من هذا العام ، وثيقة كونتاد ورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى . وفي هـ هذه الوثيقة ، سعت مجموعة كونتاد ورا مع بلدان امريكا الوسطى الخمسة الى صياغة الاهداف السامية التي وردت في وثيقة الاهداف ، في شكل اتفاقية شاملة توقع طيها بلدان امريكا الوسطى الخمسة وتفتح للتوقيع لجميع الدول التي ترغب في الاسهام في ارساء السلم والتعاون في امريكا الوسطى .

وهذه الوثيقة الاخيرة هي في حد ذاتها انجاز رائع . وينبغي أن تتيح فرصة حقيقية للسلم في تلك المنطقة المضطربة . ويحدونا الامل ان تتمكن بلدان امريكا الوسطى الخمسة - بمساعدة مجموعة كونتاد ورا - من الانتهاء من عملية المفاوضات في المستقبل القريب ، وأن تجد حلا شاملا لمشاكلها . ويتبقى للجمعية العامة أن توجه نداء الى جميع الدول لضمان احترام الاهداف التي حددتها مجموعة كونتاد ورا ودول المنطقة ، ومراعاة مبادئ الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية وتنفيذها كاملة . ان عملية كونتاد ورا جديدة بأن تؤيدها هذه المنظمة مرة أخرى . ومن ثم ، فان وفد بلادى يعيد مشروع القرار الذى قدمه أعضاء مجموعة كونتاد ورا .

السيدة كراسكو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في منطقة قرية جدا

من بلادى ترتبط بها بمشاعر قوية لا تنفصم عراها ، تعيش شعوب امريكا الوسطى صراعا هي أطراف فيه ، يندربأن يتسع ، ويهدد السلم والا من الدوليين في نصف الكرة اذا لم يوضع له حد . وتتأصل جذور هذا النزاع في الاجحاف الاجتماعى الضارب في القدم ، الا أنه يشتمل الآن طى عناصر النزاع الدولي مثل سباق التسلح وعدم الامتثال لمبادئ تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ومنذ عام واحد ، وأثناء مناقشة الحالة في امريكا الوسطى ، ذكرنا بالبيان الذى القاه الرئيس الدستورى لبوليفيا السيد هرنان سليس زوازو الذى أكد فيه طى ان شعوب

امريكا الوسطى التي عانت الكثير ، في الماضي ، في ظل النظم الشمولية ، تتعرض حاليا لويلات حرب رهيبة .

ولا تزال التوترات والتهديدات والمواجهات تحيق بالمنطقة على مدى السنتين الماضيتين . وتتباين هذه الحالة الحافلة بالصعاب مع الآمال التي فقدت على الجهود التي بذلتها مجموعة كونتادورا في العام الماضي ، وهي الجهود التي حظيت بتأييد وتضامن المجتمع الدولي ، ولا سيما مجتمع أمريكا اللاتينية .

ان الاجراء الذى اتخذه بلدان كونتادورا الاربعة ، قد أوضح مقدرة بلدان منطقتنا ومثابرتها ومد نظرها في تعزيز القانون الدولي ، في الوقت الذى تحافظ فيه على المبادئ السامية المكرسة في ميثاق الامم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية ، ويقدم الدليل على تصميم بلدان أمريكا الوسطى للسعي من اجل ايجاد حل سلمي يكفل الأمن الجماعي لجميع دول المنطقة في المستقبل ، من خلال التطبيق الكامل للصكوك القانونية التي تعكس مصالح كل الدول اطراف فيها .

وقد سبق أن أكدت حكومتي في مناسبات عديدة على أنها تؤيد عملية كونتادورا تأييدا كاملا . وقد لاحظ المجتمع الدولي باهتمام ان بلدان أمريكا الوسطى قد اعربت عن رغبتها في توقيع وثيقة كونتادورا في صيغتها المنقحة ، وعن استعدادها لتحمل المسؤوليات التي تنبثق من عملية كونتادورا ، التي يجب أن تختتم بالتوقيع على الوثيقة .

ومتلك الروح ، أود أن اطالب بالعودة الى احترام مبادئ الميثاق ، وان أوجه نداء الى بلدان أمريكا الوسطى لتبذل جهدا حقيقيا منزها عن الأغراض الشخصية ، للشروع ، في اقرب وقت ممكن ، في التوقيع على الوثيقة المتعلقة بالسلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، والتي طرحت طيها للنظر فيها ، باعتبارها الاسهام القيم الذى تقدمت به مجموعة بلدان كونتادورا . وسوف يبسر لها ذلك الوفاء بالتزاماتها بموجب تلك الوثيقة ، ووضع آلية التنفيذ والمتابعة الخاصة بها موضع التنفيذ .

لقد قرأنا باهتمام بالغ تقرير الامين العام بشأن هذه المسألة . ونشاطه الأمل فى أن تؤدى عملية اضافة الطابع الديمقراطي فى المنطقة والتي تتضمن الانتخابات المقبلة التى ستجرى فى نيكاراغوا وغواتيمالا ، الى ممارسة المواطنين حقوقهم فى حرية ، والى انشاء أنظمة تعددية تضمن المشاركة الفعالة للأغلبية الساحقة . ومن جهة أخرى ، يطلب اليها الامين العام أن تتمعن الحقيقة التالية :

" مازال استمرار الفليان فى امريكا الوسطى ، وما له من أثر خطير على

السكان المدنيين ، يسبب تدفقا من اللاجئين " . (A/39/562 ، الفقرة ١٤)

ولا بد من وضع حد لهذه المسألة ، كما ينبغي اعادة السلم الى المنطقة ، وايقاف التهديدات والاعمال العدائية والهجمات التى ترتكب ضد دول امريكا الوسطى ، ولا سيما نيكاراغوا . ان الحالة فى امريكا الوسطى حالة صعبة . بالرغم من ذلك ، فهناك بعض البوادر المشجعة ، ومن بينها المبادرة بالحوار والاستعداد له اللذان بدأ فى السلفادور والروح البناءة التى تشترك بها البلدان الخمسة فى المنطقة فى مفاوضات كونتادورا . وفى الختام ، أود أن أؤكد ما ذكره وزير خارجية بلادى فى هذه الجمعية : " لقد أعربت بوليفيا دوما من تضامنها مع شعب و حكومة نيكاراغوا فى نضالهما للمضى قدما بالبلاذ صوب التحول التحررى الوطنى " . (A/39/PV.18 ، ص ٦) وتؤمن بوليفيا بأن اشقاءنا فى امريكا الوسطى سيحققون السلم ، وأن جميع بلدان المنطقة ستتعلم بالرخاء الذى تصبو اليه والذى هو من حقها .

السيد ماسييل (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فى العام

الماضى ، عندما نظرت الجمعية العامة للمرة الأولى فى بند محدد بشأن امريكا الوسطى ، اتاحت لي الفرصة لأعرب عن مدى اهتمام البرازيل بتتبع التغييرات فى المسرح الاقليمي ، ولأعرب عن عميق قلقنا لتزايد تردى الحالة فى تلك المنطقة التى يرتبط بها بلدى بعلاقات وأواصر تقليدية كثيرة .

وأكد وفدى فى ذلك الوقت على عدد من الجوانب الاساسية التى لا بد من أخذها فى الاعتبار التام من وجهة نظر الحكومة البرازيلية ، اذا اريد لأى جهد لتحقيق السلام فى

المنطقة أن ينجح . وما أن حكومتي تؤمن بأن نفس النواحي مازالت جوهرية بالنسبة لأي حل عادل ودائم وتفاوضي لمشاكل المنطقة ، اسمحووا لي أن اذكركم بها بايجاز .
أولا ، ينبغي أن تشكل المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة المرجع الرئيسي والاطار الاساسي لأية تسوية للمنازعات القائمة .

ثانيا ، ان جميع الجوانب البالغة التعقيد للأزمة ، أي الجوانب الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، والدبلوماسية ، ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار التام في البحث من حل لهذه الازمة . وفي هذه العملية ، لابد من اقامة توازن بين العبر والنتائج المستخلصة من ماضلم يحظ حتى الآن بفهم أو دراسة كاملين ، وبين أية مقترحات تتعلق بمستقبل بلدان وشعوب المنطقة .

ثالثا ، وما يكتسي أهمية قصوى للمجتمع الدولي قاطبة أن يعترف بالدور الاساسي لبلدان المنطقة في سعيها الى السلام والاستقرار . والطريقة المثلى للاعراب من هذا الاعتراف هي التقيد الصارم بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وحق تقرير المصير . ان مشكلة امريكا الوسطى لابد من حلها عن طريق بلدان المنطقة ذاتها .

لقد انقضى عام كامل منذ أن نظرت الجمعية العامة للمرة الأولى في المسألة المعروضة طينا . وفي هذه الفترة ، توفر للمجتمع الدولي عدد من الاسباب تحمله طمس الاعتقاد بأنه سيكون من الصعب تلافي مزيد من التردى في الحالة في امريكا الوسطى . ولتبرير هذا التقييم المتشائم ، يكفي أن نذكر طى سبيل المثال بخطورة الاحداث التي طرحت طسى بساط البحث في مجلس الامن هذا العام . وهذه المشاكل أضافت الى المصائب الكبيرة والتوترات الشديدة التي تعرقل الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الدول الشقيقة في مجموعة كونتادورا بغية تحقيق تسوية تفاضية سلمية .

ولكن بالرغم من كل هذه العقبات ، ثابرت مجموعة كونتادورا في مفاوضاتها . وأمل متجدد يلاحظ وفدى التقدم الكبير الذى احرز في المناقشات التي دارت حول تفاصيل كثيرة ومحددة بشأن اتفاق شامل . وحكومتي طلى ثقة بأن الروح نفسها التي سادت تلك المناقشات وهي روح التضامن والوحدة سوف تتيح للمجموعة في المستقبل القريب التغلب طلى التحفظات .

وفيمما يتعلق بالسلفادور ، لاحظ وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز في بيانهم الصادر بعد اجتماعهم التشاوري الذي عقد في بداية هذا الشهر :

" ان الصراع الداخلي المسلح قد تفاقم في الوقت الذي تزايد فيه التدخل الاستعماري . ونددوا بالهجمات التي تشن على السكان المدنيين المقيمين في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون " . (A/39/560 ، الفقرة ٨٩)

ان ما يحدث الآن في امريكا الوسطى لا ينتهك فحسب قرار الجمعية العامة ١٠ / ٣٨ بل انه يضرب عرض الحائط بميثاق الأمم المتحدة ذاته ، والصكوك العديدة التي وضعتها هذه الجمعية عبر السنين كجزء من نظام يحكم سلوك الدول في علاقاتها فيما بينها وأشير ، على سبيل المثال ، الى الاعلان الخاص بتميز الأمن الدولي ، والاعلان بشأن مبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بعلاقات الصداقة والتعاون فيما بين الدول ، والاعلان بشأن عدم جواز التدخل بكل أشكاله في الشؤون الداخلية للدول . وكما يحدث وما ، فان الدول لا يمكن ان تتجاهل هذه الصكوك دون ان يترتب على ذلك نشأة مواقف خطيرة تهدد السلم والأمن ، كما هو الحال اليوم فيما يتعلق بأمريكا الوسطى .

واستجابة للأزمة في امريكا الوسطى ، قامت مجموعة دول كوتادورا التي تضم بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك بمبادرة تستهدف نزع فتيل هذه الأزمة ووضع الأساس لحل سياسي للمشاكل التي تواجه هذه المنطقة دون الإقليمية . ولقد لقيت الجهود التي تبذلها مجموعة كوتادورا حماسا وتأييدا واسعا من المجتمع الدولي باعتبارها اسهاما كبيرا نحو تحقيق السلم في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، من خلال عملية تسعى للتوصل الى حلول لمشاكل امريكا اللاتينية تنبع من امريكا اللاتينية ذاتها . وقد كان تأييد مجموعة كوتادورا هو أكثر المسائل تداولاً في المناقشة العامة التي اختتمت مؤخرا .

ويود وفدي ان يثني في هذا المحفل العام على الانجاز المتمثل في وثيقة كوتادورا بصيغتها المنقحة بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى المؤرخة في ٧ ايلول / سبتمبر الماضي . كما يود ان يؤكد من جديد تفديره للدول الاعضاء في المجموعة لجهودها النبيلة

والدائبة من أجل قضية السلام ، خاصة وان هذه الجهود بذلت في مواجهة أعمال خارجية بيد وواضحا أنها تستهدف فاحباط عملية التفاوض ، وتمهيد الطريق للتدخل العسكري .

وتحدد وثيقة كونتاد ورا اطارا شاملا لحل سلمي للمشاكل التي تواجه امريكا الوسطى ، ولوضع حد للعنف وعدم الاستقرار في المنطقة . وهي تتيح فرصة للسعي وراء احلال العدالة الاجتماعية ، وتحقيق التنمية الاقتصادية بعيدا عن اى تدخل من الخارج ، وتتضمن احكاما لضمان الأمن والوحدة والسيادة لكل دول المنطقة . كما أنها تسعى الى تعزيز الأمن والاستقرار داخل هذه المنطقة ودون الاقليمية عن طريق عدد من التدابير ، بما في ذلك منع التركيز على النزعة العسكرية والقضاء على عوامل زعزعة الاستقرار الأخرى .

ويرى وفدى ان ما يكتسي أهمية خاصة أن الوزراء المشتركين في اجتماع سان خوسيه يومي ٢٨ و ٢٩ ايلول / سبتمبر قد أعربوا عن اقرارهم بأن عملية كونتاد ورا تشكل :

" مبادرة اقليمية أصيلة وانها تعتبر البديل الأفضل للتوصل الى حل للأزمة عن طريق مساع سياسية . . . "

وفي هذا الصدد ، أشاد هؤلاء الوزراء بمشروع وثيقة كونتاد ورا بوصفها :

" مرحلة أساسية في عملية التفاوض من أجل اقرار السلم في المنطقة " .

(A/39/539 ، الفقرة ٦)

ومما له أهمية كبيرة ، ومما يشجع أيضا ان وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي قد اقرؤا بالاجماع مقترحات كونتاد ورا ، وأشاروا الى استعدادهم ، اذا طلب منهم ذلك ، لتأييد جهود الدول التي تقع على عاتقها مهمة تنفيذ أحكام أى اتفاق .

وتهنئ غيانا حكومة نيكاراغوا لما أشارت اليه عن عزمها بتأييد الوثيقة فسورا ودون تحفظات .

وترى غيانا من الضروري ان تستمر القوة الدافعة الجديدة التي يمثلها وضع وثيقة كونتاد ورا . ونحن نؤكد على النداء الذي وجهه وزراء خارجية دول عدم الانحياز ، فسي بيانهم الختامي الذي صدر عقب اجتماعهم الذي عقد في الفترة من ١ الى ٥ تشرين الأول / أكتوبر والذي طالبوا فيه جميع الدول المعنية بأن :

A/39/PV.38

"تواضع بذل كل جهد ممكن للوصول بعملية كونتاد ورا على وجه السرعة الى نهايتها المثمرة عن طريق توقيع هذا البيان الذي سوف يجلب السلم للمنطقة".
(A/39/560 ، الفقرة ٨٤)

وتنتظر غيانا بتلهف كبير الخطوة التالية على طريق استكمال العملية التي بدأت .
لذلك فان غيانا ستصوت تأييدا لمشروع القرار A/39/L.6 المقدم من دول كونتاد ورا ،
والذي يحدث كل حكومة من حكومات دول امريكا الوسطى الخمس على أن تعجل مشاوراتها مع
مجموعة كونتاد ورا من أجل ان تتوج عملية التفاوض بالتوقيع الفوري على الوثيقة .
كما اننا نسترعي الانتباه الى الموقف الذي عبر عنه وزراء خارجية بلدان حركة عدم
الانحياز بأنه ينبغي لكل الدول التي ترغب في الاسهام في السلم والتعاون في امريكا الوسطى
وخاصة الدول التي لها روابط ومصالح في هذه المنطقة ، ان تبدي استعدادها لتأييد
البروتوكول الاضافي للوثيقة ، من اجل كفاءة تنفيذها الكامل . ان ما نحتاجه الآن هو أكثر
من التشددق بالعبارات البليغة بالالتزام .

ولطالما جرى التأكيد - سواء في هذا المحفل أو في مجلس الأمن ، وفي داخل
الأمم المتحدة وخارجها أيضا على ان جذور مشاكل أمريكا الوسطى تكمن في الملل الاقتصادية
والاجتماعية التي اصابت هذه المنطقة ودون الإقليمية طيلة أكثر من قرن . ولا بد من معالجة
هذه المشاكل بما يتطلبه العلاج . ان المحاولات الرامية الى فرض ابعاد الصراع الايديولوجي
الدائر بين الشرق والغرب على هذه المشاكل لا تؤدي الا الى زيادة تعقيدها وصرف الانظار
عن حلها . ويؤدي التدخل الخارجي بكل أشكاله الى زيادة تفاقمها . ويعتبر الالتزام
بالحوار ومنظرة التعددية الايديولوجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي لا يعوقها
عائق ، من جانب كل دولة في هذه المنطقة ودون الإقليمية شرطا أساسيا لتحقيق السلم
والاستقرار في المنطقة .

لقد جرّمت الجمعية العامة منذ وقت طويل اتحان النزعة العسكرية المغامرة ،
أداة في سلوك الدول . ولكن ينبغي لنا مرة أخرى أن نؤكد من جديد على المبادئ
الأساسية لاحترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، واحترام حق الدول في
تنظيم شؤونها الداخلية وفقا لاحتياجاتها ومعالجتها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية
للدول ، وضرورة الامتناع عن استعمال القوة او التهديد باستخدامها في العلاقات
الدولية .

ان أمام هذه الجمعية الآن فرصة سانحة لأن تسهم اسهاما تاريخيا في قضية السلم
في أمريكا الوسطى ، ويتمين عليها اغتنامها . ولا بد لها من وضع ثقلها الكامل في تأييد
نتائج أعمال مجموعة كونتادورا ، وان تدعو كل الأطراف المعنية الى التوقيع المبكر على الوثيقة .
وهذا يكون قد قفنا بطريقة عملية بتأكيد سيادة القانون في العلاقات بين دول أمريكا
الوسطى ، ورفض القوة كوسيلة لتسوية النزاعات بين تلك الدول . ومن المنتظر أيضا ان يقوم
مجلس الأمن ، بوصفه الهيئة التي تضطلع بأكبر مسؤولية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ،
بدوره الواجب في اقرار وتعزيز المساندة للتنفيذ المبكر لأحكام هذه الوثيقة .

وينبغي لنا نرفض استراتيجيات التدخل ، وان نشي الدول القوية عن شن عدوان
عسكري واقتصادى على الدول الصغيرة والضعيفة . ويتحتم على هذه الجمعية ان تعرب عن
تأييدها لنيكاراغوا - حكومة وشعبا - في جهودها لحماية استقلالها وسيادتها وسلامتها
الإقليمية ، والدفاع عن نفسها ضد العدوان الخارجي . ويسر غيانا في هذا الصدد
ان تشترك في تقديم مشروع القرار (A/39/L.7/Rev.1) .

وتبدي شعوب أمريكا الوسطى تصميمها على التعاون في تحقيق نظام للسلم ، هو حق
لها لا محالة . ان وضع وثيقة كونتادورا يؤكد هذا التصميم . ولا بد من بديل لسياسات
العدوان والتخريب في أمريكا الوسطى وهو موجود ، ولا بد من بديل للحلول العسكرية في
أمريكا الوسطى وهو موجود أيضا .

ويرحب وفدى في هذا السياق باستجابة كل من الحكومة وجبهة فارابوند ومارتسي
للتحرير الوطني /والجبهة الديمقراطية الثورية للنداء الموجه من الجمعية العامة في قرارها
١٠ / ٣٨ من أجل الحوار . ونعرب عن أملنا في ان تستأنف قريبا عملية الحوار من أجل
تحقيق تسوية سياسية تفاوضية شاملة ، تضع نهاية للصراع المسلح ، ومن ثم تكفل السلم الدائم
القائم على العدل وعلى احترام حقوق الانسان .

وهكذا ننظر أيضا الى المحادثات بين نيكاراغوا والولايات المتحدة الأمريكية . واننا لنأمل أن تستمر هذه الاتصالات وان تزداد كفاءة ، وان تقوم دائما على أساس الاحترام الحقيقي المتبادل للاستقلال والسيادة .

ويأمل وفد بلادى مخلصا في ان تنفذ وثيقة كونتادورا في أسرع وقت ممكن ، وأن تتعاون جميع الدول بغية ضمان تحقيق آمال شعوب أمريكا الوسطى وحققها في العيش في سلام .

السيد سورزانو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد سبق لوفد بلادى أن هنأكم ، سيدى الرئيس ، ولكن اسعدوا لي أن أضيف تهاني الشخصية وتمنياتي الطيبة لكم على توليكم رئاسة الجمعية العامة .

لقد انقضت سنة منذ أن نظرت هذه الهيئة آخر مرة في مشكلة أمريكا الوسطى . وفي تلك الفترة القصيرة نسبيا حدثت تطورات عديدة في المنطقة ، بعضها ايجابي وبعضها سلبي - تستحق منا الاستعراض والتحليل . ولعل أفضل نقطة نبدأ منها هذا الاستعراض هو عملية كونتادورا نظرا لما تستحوذ عليه من اهتمام شعبي ، وتأيد دولي لا مراء فيه ، ولا أثرها المحتمل على الحالة في المنطقة .

ان تأييد الولايات المتحدة للجهود الدبلوماسية الرامية الى تحقيق سلم فعال ودائم في أمريكا الوسطى ، قوى وثابت وسيظل كذلك دون تناقص وهذه الجهود تسبق عملية كونتادورا ، وتعود الى جذور الأزمة الراهنة ، عندما سعت الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨ بنشاط للمساعدة على وقف سفك الدماء في نيكاراغوا . وقد استمرت هذه الجهود عندما شاركت الولايات المتحدة في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ في صياغة اتفاقات سان خوسيه ، التي سبقت مبادئ القائمة على التسوية السلمية ، المبادئ الواردة في وثيقة الأهداف التي وضعتها مجموعة كونتادورا . ولمدة سنتين تقريبا ، والولايات المتحدة ، ممثلة في مبعوث خاص لرئيس الجمهورية ، تعمل على تشجيع وتأيد الحوار فيما بين دول المنطقة وداخل كل دولة فيها .

وفي نيسان / ابريل ١٩٨٣ ، القى الرئيس ريغان خطابا ، في جلسة مشتركة لكونغرس الولايات المتحدة ، حدد فيه سياستنا الدبلوماسية تجاه المنطقة . وقد حدد أربعة أهداف ، حيث قال أولا ان الولايات المتحدة ستؤيد أى اتفاق فيما بين بلدان أمريكا الوسطى بشأن سحب المستشارين العسكريين والامنيين الأجانب والقوات الأجنبية - بموجب شروط قابلة للتحقق ، وعلى أساس متبادل ؛ ثانيا ، اننا نريد مساعدة مجموعات المعارضة لتنضم الى العملية السياسية في جميع البلدان ، وأن تتنافس باستخدام بطاقات الاقتراع بدلا من الرصاص ؛ ثالثا ، سنؤيد أية اتفاقات قابلة للتحقق ، وتكون قائمة على المعاملة بالمثل فيما بين بلدان أمريكا الوسطى ، بشأن التخلي عن دعم عمليات التخريب في البلدان المجاورة ؛ وأخيرا ، فاننا نرغب في مساعدة أمريكا الوسطى على انهاء سباق التسلح الباهظ التكلفة ، وسنؤيد أية اتفاقات قابلة للتحقق وعلى أساس متبادل بشأن عدم استيراد الأسلحة الهجومية .

ونظرا لأن عملية كونتاد ورا أصبحت تحتل مركز الصدارة ، على نحو متزايد ، فسي الجهود الرامية الى تشجيع الحوار فيما بين دول المنطقة ، أهدت الولايات المتحدة تأييدها لتلك الجهود بوضوح ودون تردد . وبعد صدور اعلان رؤساء بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك في كانون في ١٧ تموز / يوليه ١٩٨٣ ، كتب الرئيس ريغان الى رؤساء بلدان كونتاد ورا مهنتا اياهم على جهودهم لتشجيع الحوار في أمريكا الوسطى . وقد كتب الرئيس قائلا :

" ان حكومتي تعرب باستمرار عن تأييدها القوي لعملية كونتاد ورا . ان

اعلان كانكون ، بابراره القضايا الحساسة التي يجب معالجتها للتوصل الى حل فعال ودائم للصراع في أمريكا الوسطى ، يشكل اسهاما قويا في سبيل دفع هذه العملية الى الأمام " .

وبعد الاتفاق الذي توصلت اليه بلدان أمريكا الوسطى الخمسة في ٩ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، بشأن وثيقة الأهداف المصادرة عن مجموعة كونتاد ورا ، اتخذت حكومة الولايات المتحدة موقفا مؤداه ان الوثيقة تمثل بيانا شاملا بالقضايا التي يجب تناولها ،

وأعلنت أنها " أساس ممتاز لا استمرار المفاوضات الاقليمية " . وقد أبدينا في مناسبات عديدة وجهة نظرنا المتمثلة في أن وثيقة الأهداف تشكل خطوطا عريضة لاتفاق فعال ، وأننا نؤيد تنفيذها على نحو شامل وقابل للتحقق .

وقد أعلن عن هذا التأييد بثبات في كل مرحلة من مراحل عملية كونتاد ورا . فقد رحبنا باتفاق ٨ كانون الثاني / يناير ، الذي أوجد لجانا عاملة لوضع توصيات لتنفيذ وثيقة الأهداف . وفي ١ حزيران / يونيه من هذا العام ، بدأ السيد شولتز وزير الخارجية ، بناءً على طلب من رئيس جمهورية المكسيك - متحدثا باسم مجموعة كونتاد ورا - سلسلة من المباحثات الثنائية الرفيعة المستوى بين نيكا راغا والولايات المتحدة ، تأييدا لعملية كونتاد ورا . كما عقد نائب وزير الخارجية ، السيد فيكتور هوفو تينوكو ، والمبعوث الخاص للولايات المتحدة ، السفير هاري شلودمان ست جولات حتى الآن وستعقد عدة اجتماعات أخرى في تلك السلسلة من المحادثات . وعلاوة على ذلك تشاور السفير شلودمان مرارا وتكرارا مع جميع المشاركين في عملية كونتاد ورا .

وعندما كان المشتركون في اجتماع كونتاد ورا ينظرون في النص الثاني للاتفاق ، أي النص المنقح المؤرخ في ٧ ايلول / سبتمبر ، وصف وزير خارجية الولايات المتحدة ، السيد شولتز هذا النص مرة ثانية على أنه تطور ايجابي في عملية المفاوضات المستمرة . وقد تمتدول امريكا الوسطى ، بناءً على طلب مجموعة كونتاد ورا ، تعليقاتها على النص المنقح في ١٥ تشرين الأول / اكتوبر . وتعليقات بعض بلدان امريكا الوسطى معروفة تماما . فقد أشارت بوضوح الى أنها تؤيد بقوة الوثيقة والجهود التي ترمي الى جعل الوثيقة تنفيذا فعالا وشاملا لوثيقة المبادئ التي وضعتها مجموعة كونتاد ورا .

وينبغي ان تكون الملاحظات السابقة كافية لظهار ان الولايات المتحدة تعتبر أن عملية كونتاد ورا أفضل محفل وخير أمل لتحقيق حل شامل وقابل للتحقق لمشاكل المنطقة . فهي جهد اقليمي لحل مشكلة اقليمية ، بعيدا عن أي تدخل خارجي . وبينما تسير عملية

التفاوض قد ما يستمر تأييدنا غير المنقوص لها . ان مشروع القرار الذي قدمته مجموعة كونتاد ورا والمعروض علينا الآن في وثيقة الجمعية العامة A/39/L.6 يجسد هذه الجهود لتحقيق السلم ، والولايات المتحدة على استعداد لتأييده . وان نؤكد تأييدنا الثابت للعملية ، وان نشيد بجهود البلدان التسعة المشتركة نلاحظ مع التأييد التصميم الواضح لهذه البلدان على الاستمرار في هذا الجهد السى ان يتم التوصل الى وضع وثيقة تعكس وجهات نظر جميع بلدان المنطقة واحتياجاتها . وحديث ان هذه الوثيقة ستكون قد صيغت على نحو يأخذ في الاعتبار آراء واحتياجات بلدان المنطقة فان هذه البلدان بالطبع ستكون أنسب من يوقع على الوثيقة .

ان اقامة الديمقراطية وتقويتها وتعزيزها تعد من المقومات الأساسية والمحددة لصيغة كونتاد ورا بشأن الحل الاقليمي لمشاكل امريكا الوسطى . ولذلك فمن المناسب كليا أن تكون بلدان كونتاد ورا نفسها بلدان الديمقراطية . ان أحد الأهداف الرئيسية الواردة في وثيقة الأهداف ، التي وقعتها الحكومات الأربع ، التي تشكل مجموعة كونتاد ورا ، وحكومات أمريكا الوسطى الخمس في ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، هو :

" اتخاذ التدابير اللازمة لاقامة النظم الديمقراطية النيابية التي تتسم بالتعدد والتي تضمن مشاركة الشعب بفعالية في اتخاذ القرارات ، وتكفل حرية وصول تيارات الرأي المختلفة الى العمليات الانتخابية النزهاء والذورية والقائمة على أساس الاحترام الكامل لحقوق المواطنين " . (S/16041 ، المرفق)

كما ان هناك هدفا آخر ذا صلة ، وافق عليه في نفس الوقت المشاركون التسعة في عملية كونتاد ورا ، وهو :

" تنمية المصالحة الوطنية في الحالات التي توجد فيها انقسامات كبيرة في المجتمع مما يسمح بالمشاركة ، وفقا للقانون ، في العمليات السياسية ذات الطابع الديمقراطي " . (المرجع نفسه)

وعكس توقعات جميع المتشككين والمتشائمين ، وعلى الرغم من المعارضة اليائسة التي تبديها الفئات المصممة على استخدام العنف لابطال الارادة الشعبية ، فان امريكا الوسطى تمر ، دون شك ، بتحول ديمقراطي جذرى يتفق تمام الاتفاق وأهداف كونتاد ورا .

وسر وفد بلادى أن يلاحظ التقدم المثير الذى احرز في الآونة الاخيرة في امريكا الوسطى نحو تمكين الشعوب من اختيار واقامة وتطهير حكومات ديمقراطية . ففي عام ١٩٨٢ تنازلت الحكومة العسكرية التي كانت قائمة في هندوراس آنذاك عن السلطة ، على نحو سلمى ، لتتيح اجراء انتخابات حرة ونزيهة لاختيار رئيس جديد وجمعية وطنية جديدة ، وقد تم انتخابهما بشكل دستورى ، ومازالا يسيران دفعة الامور في البلاد على نحو ديمقراطى ، بالرغم من المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تعيشها هندوراس ، وما تتعرض له من محاولات متعددة من جانب جارتها نيكاراغوا تستهدف زعزعة استقرارها . ان هذا التصم على الضي على طريق الديمقراطية - وليست عبارات التأييد الرنانة التي تتشددق بها نيكاراغوا - هو البرهان على قبول هندوراس اهداف كونتادورا .

وفي عام ١٩٨٢ فان المجلس العسكرى الاصلاحى الحاكم في السلفادور برئاسة خوسيه ناهليون دوارتي تنازل سلميا عن السلطة لىتيح اجراء انتخابات حرة ونزيهة لاختيار جمعية تأسيسية عهد اليها باعداد مشروع دستور جديد واختيار رئيس مؤقت . ولم يكن حزب دوارتي هو الفائز في انتخابات الجمعية التأسيسية وانما ائتلاف من المعارضة انتخب زعيمه رئيسا للجمعية واختار ايضا الرئيس المؤقت . وفي العام الحالى اتيح مرة اخرى للشعب السلفادورى الادلاء بصوته ، ولكن هذه المرة لاختيار رئيسه مباشرة . وكان الصراع شديدا والمنافسة قوية بين العديد من الاحزاب . ولم يحصل اى مرشح على اغلبية مطلقة في الجولة الاولى من الانتخابات ولم ينتخب الرئيس السلفادورى الا بعد حملة ضروس اسفرت عن اختيار السيد ناهليون ديوارتي .

وفي الانتخابات السلفادورية التي شهدها ممثلون عن ٦٠ دولة ومنظمة دولية و ٨٠ صحفى ، عرض الشعب السلفادورى نفسه لمخاطر جمعة في سبيل اقامة حكومة شعبية منتخبة ديمقراطيا . وقد شارك المرشحون والناخبون على حد السواء في الانتخابات تحت تهديدات باستعمال العنف ضد هم من جانب رجال حرب العصابات اللينينيين الماركسيين الذين يسعون الى بسط سيطرتهم على السلفادور بالقوة العسكرية . وللمهنة على جدية تهديداتهم صعد رجال حرب العصابات حملة العنف ضد السكان المدنيين خلال هذه الحملة الانتخابية .

واغتيل بعض اعضاء الجمعية على ايدي رجال حرب العصابات "ردا" على عطية الانتخابات وشت الالغام في الطرق وقصفت المباني ونسفت الجسور في محاولة لاعاقبة الانتخابات . وبالرغم من أعمال القتل والتخريب اذلى ٧٥ في المائة من لهم حق الانتخاب باصواتهم . وفي مثل هذه الظروف لا يمكن ان يتطرق اليها اي شك فيمن يؤيد أهداف كونتادورا ومن لا يؤيدها وينطبق القول نفسه على العرض الشجاع الذي قدمه الرئيس دوارتي عندما أعرب عن استعدادة للالتقاء - وهو اعزل - بقيادة المستعدين في بلده وللتصالح معهم . وقد عقد الاجتماع على مرأى وسمع من العالم بأسره في كنيسة بقرية لابلما وحضره كوسيط رئيس اساقفة سان سلفادور المونسنيور ريفيرا اي داماس . وتمثل هدف الرئيس دوارتي في الاجتماع فيما استشهد به على وجه التحديد من وثيقة اهداف كونتادورا أي :

" تنمية عطيات المصالحة الوطنية في الحالات التي توجد فيها انقسامات كبيرة في المجتمع ما يسمح بالمشاركة ، وفقا للقانون ، في العطيات السياسية ذات الطابع الديمقراطي " . (S/16041 ، العرفق ص ٥) .

كما اتخذت غواتيمالا خطوات هامة نحو اقامة حكومة دستورية شعبية وديمقراطية ان انتخب شعب غواتيمالا منذ شهر قلائل مضت جمعية تأسيسية في جو من السلم والحرية والنزاهة وقد تعهدت هذه الجمعية بتهنئة المجال لاجراء انتخابات رئاسية في العام المقبل . وهذا ايضا يعد تقدما نحو تحقيق اهداف كونتادورا .

وفي عام ١٩٨٢ انتخب شعب كوستاريكا رئيسا جديدا ، تمشيا مع التقليد العريق الباعث على الفخر والاعجاب ، والذي ينتهجه هذا الشعب قرابة اربعة عقود ، تولت فيها السلطة بلا انقطاع حكومات منتخبة شعبيا وفي هذه الانتخابات الأخيرة مثلما حدث في كل الانتخابات التي أجريت منذ الأربعينيات باستثناء مرة واحدة أختير الرئيس أيضا هذه المرة من الحزب المعارض لحزب الرئيس الذي سبقه . ولسنا في حاجة الى القول بأن ذلك خير مثل على السروح الديمقراطية المجددة في اهداف كونتادورا .

وهكذا نرى ان السجل واضح ، ان ثلاث من دول امريكا الوسطى الخمس اختارت على نحو ديمقراطي حكومات مدنية ، واتخذت دولة اخرى خطوات ملموسة صوب اقامة الحكم الديمقراطي المدني وتعهدت في الوقت نفسه دون لبس او غموض بمتابعة هذه العملية حتى

نهايتها في العام المقبل . ان الانتخابات التي اجريت مؤخرا في هذه الجمهوريات الاربع استوفت المعايير الرئيسية للانتخابات الديمقراطية الاصلية ؛ ان انها اتاحت المنافسة في ظروف سادتها حرية التعبير والصحافة والتجمع وكانت شاملة حيث كان من حق قطاعات عريضة من السكان البالغين في هذه البلدان بل معظم هؤلاء السكان المشاركة فيها ؛ وكانت نتائجها حاسمة ان حددت نتيجة الاصوات الى حد كبير التكوين الحزبي لهذه الحكومات . وعلى النقيض من سائر دول امريكا الوسطى ، تتحدى نيكاراغوا بصورة سافرة مجموعة كونتادورا والتحرك نحو الحكم الديمقراطي والمدني والدستوري المتجلي في جميع أنحاء المنطقة . وتجسيدا لازدراء الحكم المدني فان القادة الساندينينيين لا يفضلون فحسب ان يخاطبوا باللقب العسكري " القائد " " وانما يمثلون امام الجمعية العامة بالزى العسكري الرسمي .

ويجدر بنا ان نعترف بان هذا لم يكن مفاجأة لنا ، فقد ظل وفد بلادى طوال عدة سنوات يشير الى تراكم الادلة التي تؤكد الطابع الحقيقي للنظام الساندينيني . ان ان حكام نيكاراغوا العسكريين غير المنتخبين لديهم في الواقع سجل حافل من الازدراء الايديولوجي للانتخابات الديمقراطية التنافسية الحرة والنزيهة والشاملة في بلد هم وفي البلدان المجاورة وبالرغم من الوعد الرسمي الذي قطعه القادة الساندينينيين لمنظمة الدول الأمريكية قبل شهر من توليهم السلطة في عام ١٩٧٩ والذي تعهدوا فيه باجراء انتخابات حرة بعد تولي السلطة ، فانهم سرعان ما نكثوا هذا الوعد ولم يبداوا اي ميل حقيقي للوفاء به . وفي مستهل عام ١٩٨٠ احكم الساندينينيين قبضتهم على مجلس الدولة وذلك بشأن حشدوا فيه اكثر عدد من مؤيديهم لضمان اظرية دائمة . وفي تموز/يوليه ١٩٨٠ اطن اوبرتوا اورتيجا وزير الدفاع الساندينيني انه ليست هناك حاجة للانتخابات . حيث ان الشعب " صوت" بالفعل اثناء الثورة . وقال في لهجة مشؤومة انه " لن يتسنى اجراء الانتخابات قبل اعادة تشييف الشعب " .

وفي الشهر التالي ، أي في آب/اغسطس ١٩٨٠ اطن اوبرتوا اورتيجا ان الانتخابات سترجأ حتى عام ١٩٨٥ . ولقد قيل انه حتى آنذاك لن تكون هذه الانتخابات " برجوازية " -

وأعتقد انه يعني الانتخابات الديمقراطية الاصلية التي تدعو اليها اهداف كونتادورا والاعلان العالمي لحقوق الانسان - ولكنها ستكون انتخابات شعبية . وقد قال توماس بورخي وزير الداخلية السانديني واصرار ان السلطة " لن تطرح في يانصيب " .

وفي ٢٥ آب/اغسطس ١٩٨١ قال اومبرتو اورتيجا في خطاب القاها امام القوات المسلحة :
" اننا لم نعد باجرا " الانتخابات التي يعتقدون ، ولا بد لي ان اضيف
هنا عبارة " أي البرجوازيون " اننا سنجرئها ، ولن نطرح اهدا السلطة للمناقشة
كما سبق لي القول في مناسبة اخرى ، لان الشعب قد استولى على هذه السلطنة
بالسلاح ، وهنا لا يمكن التشكيك في سلطة الشعب " .

وبعد ثلاث سنوات ، وبعد ضغوط دولية هائلة ، تقدر اجراء انتخابات وطنية في تشرين
الثاني /نوفمبر في نيكاراغوا . ولكن ما هو تصور حكام نيكاراغوا العسكريين لهذه الانتخابات ؟
اليمك ما قاله بايارد وارثي احد اعضاء الطغمة العسكرية في ايار/مايو ١٩٨٤ - ولا بد لي من
القول ان ما أنا بصدده تلاوته طيكم الآن هو فحوى شريط تسجيلي ، ومن ثم فلا مجال للشك
في صحته :

" ان ما تحتاجه أي ثورة هو قوة الاجبار . وقوى الاجبار هذه هي ما يشكل
على وجه التحديد الدفاع عن ديكتاتورية البروليتاريا - اي قدرة هذه الطبقة على
فرض ارادتها مستخدمة ما في متناول يدها من الادوات دون الخوض في تفاصيل شكلية
اوبرجوازية . وانطلاقا من وجهة النظر هذه ، تعد الانتخابات مصدر ازعاج لنا " .
وفي الوقت ذاته أعرب القائد ارثي عن توقعه بأنه عقب فوز الساندينيين المحقق في انتخابات
تشرين الثاني /نوفمبر ، سيزيل الساندينيون " واجهة التعددية السياسية " ويؤسسون " حزبا
واحدا وهو الحزب الثوري " .

ونظرا لكل تلك البيانات المعادية للديمقراطية الصادرة عن عدد من " القادة " ، لا ينبغي لأحد ان يشعر بالدهشة اذا ما تبين ان انتخابات الرابع من تشرين الثاني /نوفمبر في نيكاراغوا ستتحوّل الى مهزلة عاجزة عن خداع حتى اولئك القلة الذين لا يزالون يعلقون آمالهم على ان يثبت هؤلاء القادة في نهاية الأمر انهم ديمقراطيون حقيقيون .

كيف يمكن اعتبار تلك الانتخابات ديمقراطية ؟ من يمكن ان يدعي انها متمشية مع أهداف كونتادورا ؟ و خلاصة القول هي ، أن ظروف اجراء انتخابات حرة وعادلة في نيكاراغوا غير قائمة . فجميع وسائل الاعلام يسيطر عليها الساندينيون باستثناء صحيفة لابرنسا التي تصادر بصورة روتينية ، واذاعة الكنيسة الكاثوليكية التي تمنع من بث ما يتعلق بالمواد السياسية . وهناك ادلة على ان المشروع العسكري المخيف يستخدم كوسيلة لارهاب مؤيدي المعارضة السياسية . اما المجلس الانتخابي الذي انشئ لادارة الانتخابات فيخضع تماما لسيطرة اعضاء حزب الساندينستا . ويقوم الحرس الغوغائي - "تورباس سيي" السمعة - بارهاب المعارضة ويجري تشجيعه على بذلك . واكثر العناصر تمثيلا للمعارضة الديمقراطية لم يسمح لها ببساطة بالمشاركة في الانتخابات .

وقد طلب التحالف المعارض الرئيسي " الكوردينادورا ديمكراتيكا " ادراج مرشحيه في قوائم الانتخاب اذا ما تم الاستجابة لعدة شروط اساسية . وهي تتضمن الشروط العادية في المناقشات الديمقراطية ، ومنها على سبيل المثال الغاء الرقابة على الصحافة ووقف العمل بالأحكام العرفية وفصل جهاز الدولة عن حزب الساندينستا واصدار قانون بالعفو العام حتى يتسنى لجميع المواطنين النيكاراغويين المشاركة في عطية الانتخاب ، ويمكن القول بانها مطالب معقولة بيد ان الشروط رفضت وامتنع " الكوردينادورا " عن تسجيل مرشحيه في القوائم نظرا لعدم رغبته في ان يكون طرفا في مهزلة انتخابية .

وهناك جوانب اخرى للحالة في نيكاراغوا تتعارض تماما مع اهداف كونتادورا لتحقيق السلم والرفاهية والديمقراطية المحلية في المنطقة . وأحد هذه الجوانب هو التعصب الديني الشديد . ان الكنيسة الكاثوليكية الرومانية التي ينتمي اليها اظلية سكان نيكاراغوا وبلدان امريكا الوسطى الاخرى تعاني من الاضطهاد . ويتم ارهاب رجال الدين المخلصين بالعنف الذي يمارسه "تورباس ديفيناس" . حتى البابا يوحنا بولس الثاني تعرضه بوقاحة لسخرية رجسالة

الشرطة السرية الساندينستييين عند زيارته لنيكاراغوا في العام الماضي . وعند ما طرد النظام العسكري وبسرعة عشرة قساوسة من المبشرين الكاثوليك في تموز/يوليه من هذا العام ، طلق المونسنيير أوباند وإي برافو اسقف ماناغوا على ذلك قائلا :
" نود ان نعلن بوضوح ان هذه الحكومة شمولية . . . اننا نتعامل مع حكومة تعادى الكنيسة " .

وقد استقبل المونسنيور رومان اريتيا كبير اساقفة سان خوسيه بكوستاريكا القساوسة المطرودين في بلده في احتفال اعلن فيه :

" لا يزال في العالم رجال ونساء من ذوى النية الحسنة كانوا لا يؤمنون بأن النظام الشمولي قد ترسخ في نيكاراغوا . وهم الآن يعلمون الحقيقة " .
ان وفد نيكاراغوا مغرم بالاقتباس من صحيفة " نيويورك تايمز " في بياناته . وقد جاء دورى لاقتباس ايضا من هذه الصحيفة . لقد ورد في عدد اليوم تقريرا بالصفحة الاولى يقتبس من بيان للأسقف النيكاراغوى باهلو انطونيو فيفا يذكر فيه مايلي :

" لقد قيل مرارا وتكرارا - لقد قيل ذلك ومرارا وتكرارا هنا - " بأن كل تلك الكوارث والحروب سببها الوحيد ' العدو الاجنبي ' ، من جانب قوة امبريالية معادية للانسانية .

" والشعب من جانبه يتساءل : الى أية امبريالية ينتهي من يفرضون نظاما يقوم بالنهب والسجن واصدار تعليمات مستمرة لحمل السلاح ؟ من قرر ذلك ؟ من الذى اختار الانتقال من نظام الى نظام آخر . . . ؟

.....

لماذا يرغبون في ان يفرضوا بالقوة والخداع عقائد لا يقبلها الشعب مهما كانت جيدة ؟ لماذا لا نواجه الا اضطهادات جديدة ومواجهات اكر خطورة ؟ أليس هذا هو السبب الأساسي في ضعفنا الداخلي المتزايد ؟ " (صحيفة نيويورك تايمز ، ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ، ١٩٨٤ ، صفحة ٨) .

ان من يتابع التطورات التي حدثت في نيكاراغوا في السنوات القليلة الماضية لـن يجد صعوبة في الرد على تلك الاسئلة . ومن المؤكد ان شعب نيكاراغوا لا تساوره اية شكوك عن كيفية الاجابة على تلك الاسئلة.

لقد تعرضت مجتمعات الاقليات الدينية في نيكاراغوا للمعاملة في ظل الحكم السانديني . لقد فرت الطائفة اليهودية باكملها تقريبا من البلاد منذ تولي الساندينيون السلطة . والبروتستانت الانجيليون والموافقون الذين يشكلون نسبة كبيرة من السكان الهنود الميسكيثو يتعرضون ايضا للاضطهاد .

لقد خاطب وفدى هذه الجمعية من قبل بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي يرتكبها الساندينيون ضد قبائل الميسكيثو والسومو والراما من السكان الاصليين لساحل نيكاراغوا على المحيط الاطلسي . وتلك الممارسات الساندينية والتي تتضمن الترحيل القسري الى معسكرات الاعتقال ، وتدمير القرى والمنازل والمائية ، والعنف ضد المدنيين ، قد اشارت تلقا بالغالدي اللجنة الامريكية المعنية بحقوق الانسان .

ان عسكرة نيكاراغوا في ظل حكم الساندينيين هي خطر مباشر على السلم في المنطقة باكملها . ف منذ عام ١٩٧٩ ارتفع عدد القوات العسكرية النيكاراغوية من ١٠ آلاف الى اكثر من ١٠٠ ألف . وهذا معدل غير عادي للتسلح في بلد يبلغ تعداد سكانه ٢.٨ مليون نسمة فقط . ان القوات المسلحة الساندينية تفوق في عددها القوات المسلحة لجميع بلدان امريكا الوسطى الأخرى مجتمعة .

وبالرغم من نوايا الساندينيين المعادية للديمقراطية بشكل واضح وانتهاكهم لحقوق الانسان ورفضهم للتعددية الاجتماعية والسياسية واستمرارهم في ارتكاب اعمال التخريب ضد البلدان المجاورة وحشد هم المدموم للأسلحة واستضافتهم لآلاف من القوات الاجنبية والمستشارين الاجانب فان النظام السانديني يعلن دون حياء عن تأييده لكونتادورا ، ويصرح بوقاحة عن عزمه على توقيع وثيقة كونتادورا بصيغتها الحالية . وبالطبع سيقوم بذلك . ولكن عندئذ سيوقع على اي شيء ويعد بأي شيء من شأنه ان يرسخ سلطته وامتيازاته .

هذه النزعة النفعية في السعي للسلطة وهذا الاعتماد على الاساليب العسكرية للسيطرة على شعب مقاوم ، وهذا الافتتان المولع بالتفاخر بالالقاب والشعارات والملابس

العسكرية ، يذكرنا بكل أسى بعهد الدكتاتورية العسكرية الذي كان العالم يأمل ان تكون نيكاراغوا قد تجاوزته . ولكن تلك للأسف ليست هي الحال ، لهذا السبب فان جماهير النيكاراغويين الذين لمسوا الطبيعة الحقيقية للساندينستا سمعوا في الاسابيع الأخيرة وهم يرددون في مدينة كورنتوشعار " ال فرنتي اى سوموزا سون لاميسماكوسا " ، وهو ما يعني بأن " جبهة الساندينستا ونظام سوموزا هما نفس الشيء " .

ونادرا ما تتخدع الشعوب ، وشعب نيكاراغوا ليس استثناء من هذه القاعدة . فهو يرى حكامه الساندينبيين يعيشون في ترف في قصر سوموزا السابقة ويتمتعون بامتيازات محرمة على اقرانهم من المواطنين ويتناولون أفخر الوجبات في حين تشهد الأمهات أطفالهن وهم يتضورون جوعا لعدم توفر اللبن . ومن ثم لا يثير الدهشة ان يصيح النيكاراغويون اليوم عند ما يتذكرون الظلم الذي كانوا يعانونه في ظل نظام سوموزا " لا فرنتي اى سوموزا سون لاميزما كوزا " أى انه لا فرق بين الساندينستا ونظام سوموزا .

ان الشعب يتذكر . فسوموزا قهر الحريات السياسية وفرض الرقابة على " لاهرنسسا " وسجن وعذب وقتل معارضييه السياسيين ، وارهب السكان بشكل عام لاخضاعهم سياسيا . ولكن الساندينبيين اليوم يفعلون نفس الشيء ، ومن الطبيعي ان يخلص الشعب النيكاراغوى الى انه : " لا فرق بين جبهة الساندينستا ونظام سوموزا " .

وليتذكر الساندينبيون ايضا فليتذكروا مصير نظام سوموزا ، لأنه اذا كان شعب نيكاراغوا الذى عانى طويلا يعتبر جبهة الساندينستا معادلة لنظام سوموزا فمن المحتمل ان يتخذ ضد ها نفس التدابير التي سبق ان اتخذها ضد سوموزا .

السيد روساليس ريفيرا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : عند ما نحلل الاحداث في أمريكا الوسطى منذ المناقشة التي دارت في الجمعية العامة في العام الماضي ، نجد حقائق ايجابية وعددا من العوامل السلبية . ويتمثل الجزء الايجابي أساسا في التقدم نحو الديمقراطية أو تدعيم الديمقراطية في كل بلدان أمريكا الوسطى تقريبا وكان ذلك هو الحال في السلفادور . فبعد جولتين انتخابيتين لم يسبق لهما مثل من ناحية عدد المواطنين المشتركين في التصويت ، انتخب السيد نابليون دوارتي من الحزب الديمقراطي المسيحي للرئاسة . ولقد كانت تلك الانتخابات حرة تماما ، ورصدها مئات من المراقبين غير المتحيزين يمثلون الحكومات الاجنبية والمنظمات السياسية الدولية ، وكذلك الصحفيون من كثير من أجزاء العالم . كما كانت الانتخابات مفتوحة وجرت على أساس من المساواة لكل مدارس الفكر التي اختارت المشاركة . وكانت مباراة انتخابية متحضرة حقيقية كسبها المرشحون الذين حصلوا على الاغلبية المطلوبة من الاصوات ، وبالتالي فوضعهم الشعب في ان يحكموا لمدة خمسة أعوام . ومنذ توليها السلطة ، فان حكومة الرئيس نابليون دوارتي تعمل جاهدة لضمان الحريات المدنية ، والحفاظ على النظام العام ، وضمان احترام القانون ، والنهوض بحقوق الانسان في جو من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

وفي غواتيمالا أيضا وهو بلد شقيق مجاور ، أجريت انتخابات حرة لانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية ، ولدى حكومتها جدول زمني لتدعيم المؤسسات الوطنية ، وتبدأ بذلك عملية مشجعة تبشر بمزيد من الديمقراطية .

وحافظت هندوراس وكوستاريكا على هياكلهما الديمقراطية . وفي هذا الصدد تتمتع كوستاريكا بتقاليد راسخة للغاية . وتحكم هندوراس حكومة مدنية منتخبة انتخابيا حرا بعد سنوات طويلة من الحكم العسكري ، وبهذا استطاعت الحفاظ على أنظمتها الدستورية والديمقراطية .

وترى السلفادور ان الجهود الرامية الى اضعاف مزيد من الديمقراطية ، ينبغي أن تنتشر في جميع أنحاء أمريكا الوسطى اذا كنا نصل الى التمتع بمناخ من السلم والوثام في المنطقة .

ولهذا فان الديمقراطية ليست مجرد نمط سياسي ، وانما هي الشرط الاساسي لوجود علاقات بين الدول في المنطقة تقوم على أساس مبادئ ومعايير القانون الدولي . وفي امريكا الوسطى فان السياسة التي تتبنى دولة بمقتضاها ايد يولوجيات شمولية لكي تطبق ما يسمى بالتضامن الدولي ، وتقدم الدعم المعنوي والسياسي والديبلوماسي الى الحركات التي تضم جماعات المتمردين المتطرفين المسلحين داخل البلدان الاخرى ، بل وتقدم لهم ايضا الدعم المادي وتمدهم حتى بالمعدات العسكرية ، تعد سياسة مرفوضة تماما ولا مكان لها . ومثل تلك الجماعات على الرغم من صغرها وعدم شعبيتها تدمر الاقتصاد الوطني ، وتزعزع النظام العام ، وتخفف من مستويات البرامج الصحية ، وبرامج العمل ، والتعليم والاسكان ، وبرامج الرفاهة العامة . ان الانفتاح على الديمقراطية والتعددية في امريكا الوسطى يعني على وجه التحديد الا يفرض على أي دولة نظام - حتى من الداخل - يحبذ ايد يولوجية ويستبعد غيرها ، كما لا يسمح لها باتباع سياسة تعمل على تصدير مثل تلك الانماط الديكتاتورية .

وليس من الديمقراطية احتكار مبدأ عقائدي واحد يفرض من أعلى ، أو اجراء انتخابات لا يكون فيها تنافس على السلطة ، فأى انتخابات هي منافسة على السلطة وينبغي ان تكون مفتوحة أمام كل قطاعات الرأي على قدم المساواة . ولقد شهدت امريكا الوسطى مهازل انتخابية كثيرة ، وأصبح الناس من الوعي بحيث يميزون بين الحقيقي والمزيف والاحتياالي . وعندما لا تشترك الاحزاب السياسية ذات القواعد الجماهيرية العريضة في المنافسات الانتخابية ، وينسحب آخرون لانهم لم يحصلوا على الحد الادنى من الضمانات التي تكفل المساواة والعدالة في مواجهة الدولة ، فذلك يكون عرضا واضحا لحقيقة اننا نشهد عملية فرض حكومة ، وبالتالي تكون الانتخابات مناورة دعائية وليست استشارة حقيقية لارادة الشعب .

وينبغي أن تكون كل دولة في امريكا الوسطى بمثابة نقطة مركزية تنتشر منها الديمقراطية الى البلدان الاخرى وتجعلها أكثر قوة . وينبغي أن تصبح امريكا الوسطى كلا ديمقراطيا ، وان تسود الديمقراطية عناصرها التأسيسية . والديمقراطية

في أمريكا الوسطى ليست ترفاً ، وإنما هي حاجة ملحة في ظروفها الراهنة . وستمكّن الديمقراطية بدورها بلدان أمريكا الوسطى من ان تنجو من المجابهة بين الشرق والغرب . فشعوب تلك البلدان لا تريد ان تشارك في تلك المجابهة ، او ان تستخدم فيها كأدوات لتحقيق مآرب طرف او آخر . ان المجابهة بين الشرق والغرب في شكلها الحالي تصبح اكثر حدة في أمريكا الوسطى كلما زودت الجماعات المتطرفة في السلفادور بالاسلحة بتحريض من الحكومات الماركسية . ولا تزال تلك العملية مستمرة . وهناك تهريب متقطع للأسلحة من نيكاراغوا باعتبارها الحلقة الاخيرة في السلسلة التي تقدم شحنات الاسلحة .

ولا يعني ذلك انني لا أدرك أن هناك ظروفًا اقتصادية واجتماعية كانت ساعدة في بلادى في الماضي ، وان تلك الظروف كانت تفرخ اتجاهات التمرد ، ولا سيما عند ما كانت الوسائل المؤسسية للتعبير السياسي مغلقة . ونحن نعتزف بان الحرية السياسية كانت مفتقدة بالاضافة الى العدالة الاجتماعية . ولكن ذلك اصبح الان لحسن الحظ تاريخاً ماضى وانقضى . فنحن الان نتنفس نسيم الديمقراطية .

ولقد اظهرت التجربة ان الحكومة غير الديمقراطية تكون اكثر ميلا الى قبول اعمال العدوان وانتهاك مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى بل وتضفي على تلك الاعمال طابعاً مؤسسياً وتنطلق تلك الحكومة من فكرة ان أمنها يتدعم بوجود أنظمة مماثلة لها ، اى أنظمة غير ديمقراطية ، على حد ودها او بالقرب منها . وهي تحاول جاهدة في هذا السبيل اقامة حكومات شمولية في المنطقة . غير انها تغفل عاملاً أساسياً في هذا الصدد ، الا وهو تصميم الشعوب القاطع على رفض الدكتاتورية والشمولية . وعند ما يتاح للشعوب حرية الاختيار فانها تختار دائماً طريق الديمقراطية .

ونحن مقتنعون بان مشاكل أمريكا الوسطى قد اصبحت اكثر حدة عند ما وضعت ونفذت استراتيجية تصدير الثورات . ومثل ذلك المسلك هو السبب الرئيسي للحالة الحرجة في المنطقة . ولقد ساعد نظام تصدير الثورة على تفاقم الصراعات التي لم

تكن لتصل الى ابعادها الحالية لولا تطبيق نظرية تصدير الثورة باستخدام وسائل العنف . وعند ما تتفاقم المشكلة يصبح الحل صعبا ، ويصبح الذين اشعلوا الشرارة الاولى في الصراع هم انفسهم اول من يبتلعهم التوتر عند ما يتفاقم . والامر المؤلم انه في خضم تعقد المشكلات السياسية تزهدق الارواح وتدمر الثروة القومية ، ويتصاعد سباق التسلح ويحل الفتور والتوتر محل علاقات الود والصدقة ، ويتفشى الشك في المنطقة ، ويلوح في الافق شبح فرسان سفر الرؤيا الاربعة .

ولحسن الحظ ، توجد مبادرة سلم تسعى الى حل مشاكل امريكا الوسطى بطريقة شاملة ومتزامنة ، ألا وهي مبادرة كونتادورا . وقد حددت مبادئ وأغراض تلك الوثيقة بوضوح في وثيقة الاهداف (S/16041 ، المرفق) وقبلتها الحكومات الخمس . كما ان هناك وثيقة اخرى تعبر تعبيراً دقيقاً عن الالتزامات الواردة في وثيقة الاهداف؛ واشير بهذا الى وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى ، بصيغتها المنقحة .

وكما كان متوقعا ، فقد علقت حكومات عديدة في المنطقة على هذه الوثيقة قبل ١٥ تشرين الاول / اكتوبر ، وهو الموعد النهائي المحدد لهذه التعليقات . وقد اعتبرت الحكومات المعنية هذه التعليقات ضرورية وذات صلة بالموضوع ، وتمت على اساس احتياجاتها وتصورها . ان السلفادور التي كانت ولا تزال ضحية لاعمال زعزعة الاستقرار من خارج المنطقة وداخلها ، مهتمة تماما بضرورة ان تعكس الالتزامات الجوهرية التي تم التمسك بها تنازلات متبادلة يتم تنفيذها على نحو دقيق وواف . فلدينا كل ما يدعونا لان نشعر بعدم الثقة . وما دام البعض ينكر الحقيقة المعروفة تماما للجميع ، وهي ان الاسلحة تنقل من نيكاراغوا الى السلفادور ويزود بها رجال حرب العصابات ، السى جانب الاعمال الاخرى التي تزيد من زعزعة استقرار الحكومة مثل معسكرات التدريب ، وتنسيق نقل وتخزين المعدات العسكرية وتوفير الملاذ وما الى ذلك - فلماذا اذن يتعين علينا ان نكون واثقين من الالتزامات التي توقع ، دون ان يكون لمعظمها من ضمان سوى مجرد الوعود ؟

ليس امام السلفادور من سبيل للاستمرار في المفاوضات سوى المطالبة بالبيئة مرنة وقوية وفعالة للتحقق والرقابة ، قادرة على الوفاء بهذه المهمة . اذ ان ما يضمن تأمين نصوص اتفاق في امريكا الوسطى هو وجود آلية صادقة للتحقق والرقابة في المجالين السياسي والامني على حد سواء .

ولا يمكن لاي بلد ان يبلغ من الغفلة وعدم المسؤولية قدرا يجعله يوقع على شيء لا يتماشى ومصالحه الوطنية . فالمسألة ليست مسألة تذوق لكنها مسألة ضرورة . ويجب

أن تكون كل حكومة في المنطقة على يقين من انها تحقق - على الاقل - الحد الأدنى الذي يلي مصالحها الوطنية ويستجيب لشواغلها . كما أن المعايير المضمونية الملائمة يجب أن تواكبها - كنتيجة طبيعية - الية اجرائية وتنظيمية ، تضمن تماما الوفاء بالالتزامات الجوهرية المتفق عليها . فبدون هذه الالية المناسبة ستظل الوعود بشأن السلوك في المستقبل هشة وضعيفة ووهمية ، وستبقى ظلال الشك مخيمة على الوثيقة ، ويمكن أن تؤدي الى اتهامات بسوء النية في الوفاء بالالتزامات .

لذا ، فانه مما يخدم مصلحة جميع أطراف المعاهدة ، وضع مجموعة من المعايير يكون من شأنها ضمان تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها على اكمل وجه . واذا ما كان لاتفاق دولي ان ينفذ بحسن نية ، لماذا ترفض اية دولة ان تكون التزاماتها التعاقدية محاطة بالضمانات اللازمة للتنفيذ السليم ؟ ان صوت المنطق يقول لنا ان ما من أحد يعتزم احترام التزاماته ، يمكن ان يعترض على انشاء آلية وجزاءات سريعة وفعالة للتأكد من شكاوى الانتهاكات او رفضها .

وعلاوة على ذلك ، ففي الظروف الراهنة ، تكون الليات القوية المرنة للتحقق والرقابة هي افضل طريق لتبديد الشك ، وحجر الزاوية فيما يسمى "بتدابير بناء الثقة" ، وهناك تدابير اخرى مخطط لها تدور كلها حول هذا العنصر الرئيسي ، وهذا من شأنه ان يعزز استقرار الاتفاق . لذا ، فان الليات السليمة للتحقق والرقابة هي مرادف لحسن النية في التفاوض على الاتفاقات .

ان اجتماع وزراء الخارجية الذي عقد لتوه في تيغوسيغالبا بهند وراس في ١٩ و ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر - والذي لم يحضره وزير خارجية نيكاراغوا رغمًا عن توجيه الدعوة اليه في وقت مناسب - كان الهدف من انعقاده هو ان تتمكن البلدان المعنية بصورة مباشرة - أي بلدان امريكا الوسطى الخمسة - من ان تشجع في تبادل الاراء بشأن الحالة الاقليمية ، وان توفق بين وجهات النظر المتعارضة التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بالنسخة المنقحة لوثيقة كونتادورا . وتعتبر السلفادور ان الحوار المباشر بين البلدان الخمسة في المرحلة الحالية هو الوسيلة الممتازة للنهوض بعملية المفاوضات

وهكذا ، فان الحكومات التي حضرت الاجتماع الوزاري المذكور ، أعلنت في البيان المشترك الصادر عن ذلك الاجتماع ، ما يلي :

" قام المشتركون باجراء مناقشة مستفيضة حول الحالة في المنطقة ، مد فوعين برغبة شعوبهم وحكوماتهم المخلصة في اقرار السلم وتعزيز عملية التفاوض ، تحت رعاية دول مجموعة كونتاد ورا .

" ولا حظوا ان لقاءهم يوضح موقف حكوماتهم المؤيد لمواصلة عملية التشاور السياسي التي تكفل التنسيق الضروري والفعال ، بهدف اعطاء قوة قانونية للتعهدات المقدمة أثناء هذه العملية ، وبالتالي اعتماد الصيغ التوفيقية الواقعية والعادلة التي قد يتبين انها مناسبة ، لتيسير توقيع وثيقة كونتاد ورا للمسلم والتعاون في امريكا الوسطى وفقا للقرارات المتخذة في الاجتماع المشترك السابع لوزراء خارجية دول امريكا الوسطى ومجموعة كونتاد ورا ، المنعقد في مدينة بنما ، في ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ .

" وأعربوا ، في هذا الشأن ، عن آرائهم بشأن وثيقة كونتاد ورا في صيغتها المنقحة ، ولا حظوا بارتياح ، بعد تحليل دقيق ، ان هذه الآراء نفسها تستهدف فعالية الالتزامات التي تم التعهد بها ، وتحسين اليات التنفيذ والتحقق والمراقبة في مسائل السياسة والامن ، وبهذا الشكل يمكن ضمان انفاذ الوثيقة على وجه صحيح ومتجانس مع الاحكام الدستورية للطرف المعنية .

" ووافقوا كذلك على ضرورة اقامة توازن ملائم ، في الوثيقة ، بين القروض والمدفوعات التي تتحملها دول امريكا الوسطى ، بحيث يكفل هذا الصك تنفيذ الواجبات المتبادلة والمتزامنة على نحو فعال .

" وأكدوا من جديد على الاهمية الاساسية لاشتراك بلدان امريكا الوسطى المباشر في التفاوض في هذه المرحلة حول نص الوثيقة وصياغتها . وتحقيقا لهذه الغاية ، سلموا بانه من المناسب القيام ، قبل عقد الاجتماع

المشارك الثامن ، بجولة مكثفة من المشاورات فيما بينهم ، ومع أعضاء مجموعة كوندادورا للتوفيق بين وجهات نظر بلدان أمريكا الوسطى الخمسة ، بهدف ضمان قبول الوثيقة من جميع الأطراف .

" ونتيجة لما سبق نسقوا بين الملاحظات المقدمة في نص واحد . وسيلبغ هذا النص الى حكومات بلدان مجموعة كونتاد ورا وحكومة نيكاراغوا بوصفه مساهمة من بلدانهم لتحقيق توافق واسع في الراء يودى الى توقيع الوثيقة . واعربوا ، في هذا الصدد ، عن رغبتهم في الاطلاع على نص الوثيقة ، مقرونة بالملاحظات التي ادخلت عليها ، وذلك قبل انعقاد الاجتماع المشترك الثامن .

" ورحبوا بارتياح بالبيان المشترك الذي اصدره وزراء خارجية دول مجموعة كونتاد ورا في مدريد ، في ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤ ، والذي ينص على ان الملاحظات المقدمة ستكون بلاشك ذات فائدة كبيرة وسيكون من المستصوب ادماجها في الوقت نفسه ، نظرا لانها تسهم في جعل النص اكثر دقة دون المساس بالتوازن الذي تم التوصل اليه في هذه الوثيقة .

" واعربوا عن اسفهم لعدم حضور وزير خارجية نيكاراغوا اجتماع تيغوسيغاليا ، وفي هذا الصدد ، اكدوا من جديد ، اقتناعهم بان الحوار وحده ، الذي يستهدف اقرار السلم والديمقراطية والتوفيق على المستويين الوطني والاقليمي ، سيسهم في حل الازمة في المنطقة .

" كما اعربوا عن املهم في ان تنضم حكومة نيكاراغوا الموقرة الى هذا الجهد المشترك الذي يستهدف تمهيد الطريق لاجاد ظروف من الامن والتعايش القائمين على الاحترام المتبادل الذي لا غنى عنه لضمان الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تصبو اليها شعوب المنطقة " .

(A/39/599 ، المرفق الاول)

ويتوافق ما سبق ذكره مع البيان المشترك الذي اصدره وزراء خارجية مجموعة كونتاد ورا في مدريد في ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ، والذي ينص الجزء المعني منه على ما يلي :

" وعرضت حكومات المنطقة الخمس مواقفها قبل حلول ١٥ تشرين الاول / اكتوبر ، وهو الموعد النهائي المحدد لهذا الغرض في آخر اجتماع مشترك لوزراء

الخارجية . ولا شك في ان الملاحظات التي اهديت ستكون بالفائدة في اتمام المرحلة الحالية من العملية بالانتهاء من الصك القانوني المقترح . وقد جرى كل ما تقدم ذكره بما يتماشى مع الهدف الذي تحدد في الاجتماع المشترك المعقود في بنما في ٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ .

" وعلى اساس العوامل المذكورة اعلاه ، وافق الوزراء على انه من المناسب ، اذ راج تعليقات بلدان امريكا الوسطى لاضفاء مزيد من الدقة على العبارات ، دون الاخلال بالتوازن الذي تحقق في الوثيقة " . (A/39/604 ، المرفق)

وليس هناك ادنى شك في انه قد احرز تقدم كبير في عملية كوتنادورا . فقد عملنا بلا كلل ، تحذونا افضل النوايا الحسنة ، وبروح من التفهم التي عرفنا بها ، سعياً الى حل حقيقي يعود بالفائدة المشتركة على امة امريكا الوسطى . ان هويتنا السلفادورية بالاقتران مع خلفيتنا الامريكية اللاتينية ، تدفعنا صوب الرؤيا التاريخية لامريكا الوسطى التي تسمو بقيمها العنينة على الحرية والديمقراطية . وسيكون تعاوننا هو تقديم خلاصة تفكيرنا بشأن هذا الموضوع ، لضمان توقيع الاتفاق بما يكفل تحركنا صوب تهيئة مناخ الوثام والسلام الذي هو حق لشعبونا . وما زالت الاعمال الحميدة التي تقوم بها كوتنادورا تمثل مهمة تتطلب الكياسة والاقناع والصبر ، وينبغي لهذه العملية ان تمضي على نحو مطرد ولكن دون توقف . وتشيد السلفادور ، من فوق هذا المنبر ، بمجموعة كوتنادورا لدبلوماسيتها وتفانيها الذي لا يفتر ، لامريكا الوسطى ، ولتصميمها على العمل بلا كلل من اجل التوصل الى حل شامل مشرف يعود في المقام الاول على شعوبنا بالفائدة . ونؤمن ايما ناسخا بان التقدم الذي تم احرازه في هذه المرحلة قد هيا المجال السياسي ، لتسوية الخلافات . ونحن ندرك انه لا يوجد ما يسمى بالحلول الفورية وان المناورة هي التي ستؤدي بنا الى اتفاق عام يكون خلاصة جهود الجميع ، ولا سيما اولئك الذين عانوا من اثار هذه الحالة من الصراع والمواجهة .

وقد لاحظت الجمعية العامة بداهة واعجاب العرض السخي للسلم الذي قدمه الرئيس دوارتي في البيان الذي ادلى به في الثامن من الشهر الحالي ، لعقد اجتماع

مع زعماء حرب العصابات في السلفادور في الساعة العاشرة من صباح اليوم الخامس عشر من هذا الشهر في مدينة لا بالما في بلادي . وقد حظي اقتراح السلم الذي قدمه الرئيس دوارتي بتأييد المجتمع الدولي وتهانيه . وقد عقد ذلك الاجتماع في الموعد والكان المقررين ، وشهدته اعضاء من هيئة اساقفة الكنيسة الكاثوليكية في السلفادور الذين قبلوا الدعوة التي وجهها اليهم الرئيس دوارتي .

وبهذه الطريقة ، اجري حوار في اراضي السلفادور ، بين السلفادوريين ، بغية ايجاد حل للمشاكل التي تهم السلفادوريين مباشرة .

لقد اشرت من قبل ، الى انه لم يكن في النية دعوة حكومات اجنبية للتدخل في شؤون تقع في نطاق السلطة القانونية الوطنية للسلفادور . وقد ادت تلك الاجتماعات بالفعل الى تخفيف حدة المجابهة بين الشرق والغرب ، ولقد نوهت بها لكي تؤكد من جديد على تصميمنا القوي للعمل من اجل السلم .

ونحن ، في هذا الصدد ، لا نقبل الافكار التي وردت في ملاحظات اول وفد تكلم في هذه المناقشة ، والذي كان ينبغي له ان يتوخى الحرص لانه يحتل مكانا دبلوماسيا دقيقا في حكومته . ومع ذلك ، فان ذلك الوفد لم يكتف بالاشارة الى عبارة في بيان مشترك سبق ان انتقدته السلفادور وفات اوانه بالفعل ، بل قال ايضا ان السبب الذي يكمن وراء عرض الرئيس دوارتي ، كان رضوخا منه للضغط الدولي . وهكذا اظهر هذا الوفد افتقاره الى الحصافة الدبلوماسية .

اننا على قناعة راسخة بل وعلى حق في ان نطالب بان يتاح لنا ، نحن السلفادوريين ، ان نسوى مشاكلنا بانفسنا . وبالطبع ، سيكون المجال السياسي الذي تم تهيئته لاتاحة التوصل الى تسوية سلمية ، داخل الاطار الدستوري ، حيث لا يستهدف الا تحقيق السلم عن طريق السلم ، السلم الذي يستحقه شعبنا . وهذه الرغبة فسي تحقيق السلم ليست في حاجة الى حجج تساندها . فهي كفاح لتحقيق اسمى تعبير عن ارادة شعب ذهب مرارا الى صناديق الاقتراع من اجل هذا الهدف المجيد .

ان السبيل ممهد امام هذا الحل السياسي ، وسنمضي فيه بكرامة وثبات ،
بلا انفعال او رغبة في الانتقام ، ولكن دون ان نتخلي عن مبادئنا . ولا يمكن الوصول
الى السلطة بالاسلوب الديمقراطي الا عن طريق صناديق الاقتراع ، وقد انضمت
السلفادور الان الى طائفة الدول الديمقراطية .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان اليابان تعتقد ان السلم والاستقرار في امريكا الوسطى موضوع له اهمية طائلة وتترتب عليه اثار بالنسبة للدول التي تتجاوز المنطقة . ان الاحداث الجارية في امريكا الوسطى يمكن ان ينجم عنها نتائج خطيرة تؤثر على امريكا اللاتينية قاطبة ، ولاشك انها تؤثر على السلم والاستقرار في العالم اجمع .

والحالة في امريكا الوسطى لاتزال تتسم بالتفجر . ومن الاهمية بمكان منع تردى الحالة والسعي الى ايجاد طرق وسبل لتحسين الوضع الحالي . وهذا الامر يقتضي جهودا من قبل دول امريكا الوسطى ذاتها وكذلك من قبل الدول المجاورة لها . واليابان تشاطر الراى القائل بان التنمية الاقتصادية المرتكزة على اساس الحرية والديمقراطية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، امران جوهريان لايجاد حل اساسي لعدم استقرار المنطقة . ومن هذا المنطلق ، تقدر اليابان كما تؤيد دوما عملية السلام التي تسعى الى تحقيقها مجموعة كونتادورا . ولقد شجعتنا وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى التي حددت مؤخرا ، والتي تقوم على اساس " وثيقة الاهداف " (S/16041 ، المرفق) التي صدقت عليها تسع بلدان في امريكا اللاتينية ، ومن بينها الدول الخمس في امريكا الوسطى . ونعتقد ان هذه الوثيقة ، يمكنها ان تفضي الى تطور رئيسي في دعم السلم والامن في المنطقة . واود ان ازجى تحية حارة لمجموعة كونتادورا على الجهود والاسهامات القيمة التي ما برحت تبذلها منذ عامين .

ويحدو اليابان وطيد الامل في تدخل الدول المعنية على وجه السرعة فسي مفاوضات مشرة بشأن القضايا المعلقة ، حتى تكفل ان تسهم الوثيقة على نحو فعلي في السلم والامن في امريكا الوسطى . ويتحتم على المجتمع الدولي من جانبه ان يساند تلك الجهود الاقليمية ، وان يهيئ مناخا من شأنه ان يؤدي الى نجاحها .

وتعتقد اليابان علاوة على ذلك ان من الضروري تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي لكل بلد في المنطقة على اساس التوفيق والمصالحة والوفاء فيما بين افراد

الشعب ، وهذا بدوره سوف يفضي الى تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة باكملها .
فالعلمية الديمقراطية والحوار بين افراد الشعب ، كما صورتها الوثيقة ، هما عنصران
ضروريان لتحقيق هذه الغاية .

ولقد شعرت حكومتي بالاغتياب لان انتخابات ديمقراطية قد اجريت فسي
السلفادور هذا العام ، ولانه في ١٥ تشرين الاول / اكتوبر جرت محادثات بين
الرئيس خوسيه نابوليون دوارتي والمسؤولين الحكوميين من جهة ، وقادة القوى المعارضة
من جهة اخرى ، وترى اليابان في هذا الاجتماع حدثا تاريخيا ، يدعونا الى الامل
في احراز تقدم من اجل تحقيق السلم والامن في المنطقة ، كما ترحب باتفاق الجانبين
على مواصلة الحوار . ويحدونا الامل في ان يؤدي الحوار الى استتباب الوثام والسلم
والاستقرار في السلفادور . وفي الوقت ذاته ، تامل اليابان املا كبيرا في ان تولد مثل
هذه الجهود الرامية لتحقيق الوثام الداخلي في السلفادور قوة دفع في تعزيز
الديمقراطية والوثام في بلدان اخرى من امريكا الوسطى ، وبالتالي يعم السلم والامن
في المنطقة بكاملها .

ومن المسلم به على نطاق واسع ان استتباب السلم والامن في امريكا الوسطى
يرتبط بتحقيق الازدهار الاقتصادي في المنطقة . وتحاول اليابان جاهدة توسيع نطاق
المساعدة والتعاون اللذين تقدمهما الى البلدان هناك . واود ان اغتنم هذه الفرصة
لكي تؤكد لكم ان اليابان سوف تواصل ، بقدر ما تستطيع تقديم تعاونها في مجالات
التنمية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي ، وذلك في اطار جهود التعاون الاقتصادي
الجارية .

السيد اسيمبا (اغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان انتباه
المجتمع الدولي قد تركز على الحلقة المقلقة في امريكا الوسطى . وخلال العام الماضي ،
شهدنا بقلق متزايد نمو التوتر في المنطقة . ولقد اتسم الموقف بالاتهامات المتبادلة ،
واعمال التخريب ، وزعزعة الاستقرار ، والاستفزازات ، والهجمات العسكرية عبر الحدود
التي نتج عنها فقدان في الارواح وخسائر في الهياكل الاقتصادية الاساسية لبلدان

معينة . وفي مرحلة واحدة ، تدهور الموقف الى حد تلغيم الموانئ وفرض الحصار عليها ، كما يجرى انتهاك سيادة بلدان المنطقة واستغلالها او تعريضها للخطر .
 واذا لم تتخذ اجراءات ملائمة ، فثمة خطر كبير من ان تندفع في المنطقة حرب اقليمية . وهكذا ، تشكل الاحداث في المنطقة خطرا على السلم والامن الدوليين .
 والتحدى الذي يواجهه المجتمع الدولي هو مساعدة بلدان المنطقة والبلدان الداخلة في الصراع لكي تحيد عن طريق المواجهة وان تحل خلافاتها بواسطة المفاوضات .
 ان موقف اوغندا فيما يتعلق بالازمة في امريكا الوسطى واضح ومعروف . فاوغندا ترى دوما ضرورة تشجيع بلدان المنطقة على التوصل الى تسوية سلمية لنزاعاتها عن طريق الحوار . وفي ارساء اسس السلم في المنطقة ، من الحتمي مراعاة مبادئ معينة . وهذه المبادئ تتضمن التزام جميع الدول سواء داخل المنطقة او خارجها باحترام ميثاق الامم المتحدة ، ولاسيما مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ومبدأ حق تقرير المصير لجميع الشعوب ، ومبدأ احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول .

ونود ان نؤكد من جديد على وجهة نظرنا بان لكل بلد في المنطقة الحق في ان يختار لنفسه طريقة التنمية التي يود ان يسلكها . ونرفض محاولة من اي طرف تستهدف فرض نظام اقتصادي ، او اجتماعي ، او سياسي على اي بلد في امريكا الوسطى .

وفي راينا ، ان مشاكل امريكا الوسطى تنبع الى حد كبير من عقود من الخلل الاجتماعي والسياسي . وعليه ، فيتعين مساعدة بلدان المنطقة على معالجة مشاكلها الاجتماعية الاساسية من خلال عملية تحول جذري . وفي هذا الصدد ، نرحب بالاجتماع الوزاري الذي عقد مؤخرا بين بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي وبلدان مجموعة كوتادورا ، وبلدان امريكا الوسطى ، والذي تم التعهد فيه بتقديم معونة اقتصادية متزايدة بغية مساعدة المنطقة .

ونحن نثني على مجموعة كونتاد ورا لجهودها الرامية الى نزع فتيل التوتر ،
وتحقيق حل تفاوضي . ان مبادرتها تمثل محاولة تستحق الاعجاب للتوصل الى حلول
اقليمية تفاوضية بين بلدان امريكا الوسطى .
وقد تشجع وفد بلادى في العام الماضي عندما صدقت بلدان المنطقة على وثيقة
للاهداف تفاوضت بشأنها مجموعة كونتاد ورا ، وارست اساسا راسخا للتفاوض الجاد .

لقد كنا نأمل في ان يؤدي اعتماد الجمعية العامة في العام الماضي للقرار ١٠/٣٨ بتوافق الآراء الى دعم جهود مجموعة كونتادورا . وتزايدت آمالنا منذ شهر عندما تم التوصل الى اتفاق يتعلق بوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى . بيد ان ما يبعث على اسفنا العميق ان مشاكل جديدة قد منعت توقيع الوثيقة الختامية حتى الآن . ونحن نرحب بالاستجابة الايجابية التي ابدتها نيكاراغوا فيما يتعلق بالوثيقة الختامية للسلم ، ونطالب الاطراف الاخرى بأن تفعل نفس الشيء ، قولا وعملا .

ويعتبر نجاح مجموعة كونتادورا في ابرام اتفاق بشأن الوثيقة الختامية ، والاجتماع الاخير الذي عقد بين رئيس السلفادور وقادة جبهة التحرير الوطني فارابونه ومارتني دليلا واضحا على تصميم شعوب وبلدان امريكا الوسطى على فض خلافاتها بالوسائل السلمية . وترحب اوغندا بهذا التطور الايجابي ، وتود ان تعرب عن املها في ان تلقى روح التوفيق والمصالحة هذه التأييد التام وغير المشروط من كل اعضاء هذه المنظمة .

واود في ختام كلمتي ان اجدد ، باسم حكومة اوغندا وشعبها ، تضامنا مع شعوب امريكا الوسطى في نضالها العادل من اجل الحرية والعدالة الاجتماعية والسلم الدائم . واؤكد من جديد على تأييد اوغندا التام للجهود المحمودة التي تبذلها مجموعة كونتادورا ، متمنين لها كل نجاح في تحقيق اهدافها النبيلة .

السيد نينغ فيكتوريا (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

يود وفد الجمهورية الدومينيكية ان يعرب مرة اخرى عن موقفه الواضح ازاء الحالة في امريكا الوسطى .

ففي هذه الجمعية العامة ، وفي هيئات اخرى للامم المتحدة وغيرها من المحافل والمنظمات الدولية ، اكدت الجمهورية الدومينيكية بصورة واضحة لا لبس فيها ان حل هذه الأزمة لا يمكن ان يكون صالحا ودائما الا اذا نجم عن الحوار والتفاوض والارادة السياسية للتفاهم فيما بين الاطراف المعنية مباشرة . ولهذا كان لابد من تهيئة مناخ يفضي الى المصالحة بين اطراف الصراع ، حتى يمكن من خلال الحوار والتفاوض ايلاء النظر المستفيض

في الاسباب السياسية والاجتماعية التي تسبب زعزعة الاستقرار السياسي في هذه المنطقة . وقد نجحت الجهود الدبلوماسية التي بذلتها مجموعة كونتادورا في سعيها للسلام ، في ايجاد الظروف الضرورية التي تتيح لدول امريكا الوسطى مناقشة السبل التي تؤدي الى حل المشاكل التي تواجهها بالوسائل السلمية .

ومنذ اللحظة الاولى ، حظيت جهود السلم التي تبذلها مجموعة كونتادورا بالمساندة القوية والتأييد المعنوي من حكومة الجمهورية الدومينيكية . وما كنا لنفعل غير ذلك ، لانه بالاضافة الى اننا نشعر بمعاناة اشقائنا في امريكا الوسطى كما لو كانت معاناتنا نحن ، ونضامن معهم تضامنا تاما ، فان التسوية السلمية للمصراعات والمنازعات الدولية تشكل جزءا اساسيا من السياسة الخارجية التي تنتهجها الحكومة المسؤولة الآن عن مقدرات الشعب الدومينيكي ، والتي تعتبر السلام اسما للقيم الاجتماعية ، لأن بدونه لا يمكن احراز اي تقدم اجتماعي او اقتصادي ، او تعايش ، او علاقات متحضرة تقوم على الوثام بين الشعوب .

ونود ان نؤكد على مبلغ اهتمام الجمهورية الدومينيكية التوصل الى حل تفاوضي سلمي لأزمة امريكا الوسطى . لقد ورد اول تصريح عن السياسة الخارجية لحكومة الرئيس سلفادور خورخي بالانكو في اعلان " سانتودومينغو" الذي وقعه المسؤولون ، بما في ذلك رؤساء حكومات ، بايز ، والجمهورية الدومينيكية ، وفنزويلا ، وكوستاريكا ، ونيكاراغوا ، بمناسبة الاحتفال بنتصيه رئيسا لبلادي في ١٦ آب/ اغسطس ١٩٨٢ ، وقد اكد فيه على رفض أي حل للحالة في امريكا الوسطى يقوم على استخدام العنف ، وعلى ان التفاوض والحوار ضروريان للتوصل الى حل سياسي لهذه الأزمة ، وهو حل ينبغي ان ينبثق عن الجهود المشتركة والتصميم على تعزيز وتطبيق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية .

وقد وصلت عملية السلام التي شرعت فيها مجموعة كونتادورا ، والتي استحدثت وما زالت تستحق كامل تأييد المجتمع الدولي ، مرحلة حاسمة باعتماد وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى ، وهي صك يطرح في رأينا الاسم السليمة لتحقيق الانفراج والسلم والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة .

وخلال المناقشة العامة التي اختتمت على التو في هذه الدورة للجمعية العامة ،
اشار وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية الى وثيقة كونتادورا بالتحديد قائلا :

" ومن الواضح انه في حين ان اعمال مجموعة كونتادورا قد حظيت بتأييد
وتشجيع الامم المتحدة والمجتمع الدولي ، فان هذه المرحلة النهائية ذات الاهمية
الفائقة تتطلب التأييد الكامل النشط والتكميلي من جانب بلدان منطقة امريكا اللاتينية
بصفة خاصة ومن جانب المجتمع الدولي بأسره . ونود ان نسجل امتناننا ونعرب عن
تشجيعنا لبلدان امريكا الوسطى التي اعلنت بالفعل عن استعدادها لتوقيع هذه

الوثيقة الهامة . " (A/39/PV.17 ، ص ١١٠ ، (١))

لقد كانت هذه كلمات وزير الخارجية السيد خوسيه اوغستونيغا امبرت في معرض اشارته الى وثيقة
كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى .

وبالنظر الى الطبيعة الحاسمة لهذه المرحلة في عملية التفاوض ، فاننا نحث باخلاص
حكومات امريكا الوسطى على ان تضاعف من مشاوراتها مع مجموعة كونتادورا من اجل التعجيل
بتوقيع الوثيقة . كما نحث كل الدول ، وخاصة تلك التي لها روابط او مصالح في المنطقة ،
على ان تحترم احتراماً كاملاً مقاصد ومبادئ هذه الوثيقة ، وكذلك الالتزامات المترتبة على
بروتوكولها الاضافي .

وتؤيد الجمهورية الدومينيكية تأييداً تاماً وغير مشروط مشروع القرار المقدم من بلدان

كونتادورا في الوثيقة A/39/L.6 .

ونود في ختام هذه الكلمة ، ان نعرب علناً عن امتنان حكومة الجمهورية الدومينيكية
العميق للاعمال التي انجزتها البلدان الاعضاء في مجموعة كونتادورا ، وهي بنما ، وفنزويلا ،
وكولومبيا ، والمكسيك ، سعياً من اجل السلام والوثام في منطقة امريكا الوسطى .

السيد فونفساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية

عن الفرنسية) : ان الحالة في امريكا الوسطى التي ما زالت على مدى عام كامل آخذة نسي
التدهور - بل في الواقع منذ ظهرت في جدول اعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة
والثلاثين - تشير قلعا متزايدا لدى المجتمع الدولي ، لأنها ستهدد السلم والامن الدوليين
انما استمر على ما هي عليه ان وزراء ورؤساء وفود البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز ،
الذين اجتمعوا هنا في وقت سابق من هذا الشهر يشاركوني هذا القلق أيضا .
وشمة عوامل كثيرة كان لها دور في تفاقم هذا الوضع . ففي المقام الأول ، هناك
تصعيد للحرب غير المعلنة التي يشنها البنتاغون ووكالة المخابرات المركزية - أي بعبارة
اخرى الحكومة الحالية في الولايات المتحدة - ضد نيكاراغوا .

ان وكالة المخابرات المركزية في شنها هذه الحرب قامت بتجهيز وتمويل جيش يتراوح
قوامه من ١٢ ٠٠٠ الى ١٥ ٠٠٠ من المرتزقة السوموزيين ، يتمركز في البلدان المجاورة الى
الشمال والجنوب من نيكاراغوا ، ومن هناك ، يشن هؤلاء المرتزقة باستمرار هجمات على الاهداف
المدنية والاقتصادية داخل نيكاراغوا ، مثل الجمعيات التعاونية والمدارس والمستشفيات والجسور
ومستودعات الوقود ومحطات الطاقة الكهربائية ، وخطوط أنابيب النفط ، والمدن ، والمطارات ،
والموانئ . وقد قدرت الأضرار الناتجة بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار ، كما قتل أو جرح أكثر
من ثلاثة آلاف مواطن .

ان هذه القائمة الطويلة من أعمال العدوان والبشعة تشمل بالطبع ، زرع الألغام في
موانئ كورينتو وبرتوندينو والبلوف في آذار/مارس ١٩٨٤ . وقد أعطيت خمس سفن تجارية
اجنبية من جراء انفجار هذه الألغام .

ان القسوة والوحشية اللتين يتصف بهما هذا العمل ، الذي ينبغي ان يوصف بانسه
عمل ارهابي دولي قد أشارتا أبلغ السخط لدى المجتمع الدولي . فهو يشكل انتهاكا للمبادئ
والقواعد الاساسية للقانون الدولي ، ولاسيما حرية الملاحة البحرية . وحقيقة ان محكمة
العدل الدولية قد دعت في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ الى اتخاذ تدابير مؤقتة ضد الولايات
المتحدة بسبب ذلك العمل تعكس تماما الشعور العام .

ويقوم البنتاغون الى جانب الانشطة العدائية التي يقوم بها المرتزقة التابعون له ، مع حلفائه المخلصين في المنطقة بتنظيم مناورات عسكرية مشتركة ، برية وجوية وبحرية عديدة على نطاق واسع ولغترات مطولة بجوار نيكاراغوا . وهذه المناورات التي اطلقت عليها اسماء رمزية مثل " بيغ باين ون " و " بيغ باين تو " و " فراند يو والولى " و " اوشن فنشر ٨٤ " و " جارد يانز اوف زى جولف " ، و " امريشن لامبوا " التي اشترك فيها نحو ثلاثين الف جندي وثلاث واربعون سفينة حربية تهدف الى تهديد نيكاراغوا وتخويفها .

وتهدف ، بالإضافة الى ذلك ، الى ردع القوات الساندينية عن ممارسة حقها في مطاردة وحدات المرتزقة المتمركزة في هندرواس والتي تلتصم للجوء هناك . والخطر من ذلك هو ، كما جاء في بيان مشترك لمجلس شؤون نصف الكرة الغربي ، ان وزارة الخارجية والبنتاغون قد وضعتا خطة اطلق عليها اسم " بيغاسوس " ، تنطوي على سلسلة من الهجمات ضد نيكاراغوا من هندرواس ، وتهدف الى استفزاز ضربات ثأرية تصفها عندئذ قيادة مجلس دفاع امريكا الوسطى بأنها دليل على " خطر الحرب " الذي تشكله ماناغوا بالنسبة لامريكا الوسطى كلها ، ويتبع ذلك تدخل امريكي مباشر ضد نيكاراغوا بغية " تهديتها " ، وذلك على غرار ما حدث في غرينادا .

ان ادارة ريغان ، بغية تجريد العدوان والتدخل الذي تمارسه نيكاراغوا للرأى العام الامريكي والعالمى ، تتهم ذلك البلد جزافا بانه يشكل تهديدا لأمن بلدان امريكا الوسطى الاخرى " بتصد يوه " ثورته .

بيد ان حكومة التحمير الوطني في نيكاراغوا منذ انتشار الثورة الساندينية ، قد اعلنت استمرار سياستها الخارجية القائمة على السلم وعدم الانحياز ، وعلى الصعيد الداخلى ، وبغض النظر عن المشاكل العديدة والمتنوعة التي تركها نظام سوموزا ، بذلت جهودا هائلة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية بغية تحسين رفاه شعبها . وهكذا حدث نمو ملحوظ في انتاج المواد الغذائية والمنتجات الزراعية حتى عام ١٩٨٣ ، نتيجة للإصلاح الزراعي ؛ ووفرت مساكن لائقة للعمال ، في حين كانت . . . ٢٧٠ أسرة تعيش في بؤس في الكواخ حقيرة

قبيل الثورة ؛ وما بين شهري آذار / مارس وآب / أغسطس ١٩٨٠ أدت حملة مكافحة الامية الى تخفيض نسبة الامية من ٥٠ الى ١٢٩ في المائة ، وذلك اصحت نيكاراغوا من اكثر البلدان تقدما في امريكا الوسطى من حيث عدد الاشخاص القادرين على القراءة والكتابة ، وتم توسيع نطاق نظام الصحة العامة ، واصبح يشمل الآن ثمانين في المائة من البلاد ، ويوفر العناية الصحية المجانية لأغلبية العمال ؛ ويجرى توسيع نطاق الضمان الاجتماعي حيث اقيمت بيوت للمسنين ومدارس حضانه في المناطق الريفية لأول مرة في تاريخ البلاد . وهذه المنجزات بالذات هي التي تحاول وكالة المخابرات المركزية والمترتبة التابعون لها تدميرها .

نهل يمكننا ان ان نقول ان نيكاراغوا تهدد سلم امريكا الوسطى ؟ العكس هو الصحيح . ان ذلك الخطر النيكاراغوى - او حتى الكوبي - المزعوم لا يوجد الا في اذهان الزعماء الحاليين لواشنطن ، الذين يعجزون عن اخفاء كراهيتهم العميقة للشيوعية . والواقع ان شعوب امريكا الوسطى لا تخضع لأى تهديد من نيكاراغوا ولاون خارج نصف الكرة ، بل على العكس فان عدوها عدو داخلي ، الا وهو الجوع والفقر والظلم الاجتماعي الذي خلقه الاستغلال الاستعماري الامبريالي . هذه هي الحقيقة المزعجة التي يحاول المنتقصون من قدر نيكاراغوا الثورية عبثا ان يتجنبوها . انهم دائما يرون المشاكل في امريكا الوسطى من زاوية الصراع بين الشرق والغرب ، وهي نظرة يصوغونها بشكل مخز لتبرير مؤامراتهم العدوانية والتدخلية المشبوهة ان شعب نيكاراغوا الثورية قد جرؤ على الثورة ضد هذا الظلم ، وضد فرض الارادة الامبريالية الامريكية لكي يسيروا على طريق التنمية المستقلة الذي هو انسب لمصالحه . ولهذا السبب يحاول الزعماء الحاليون لواشنطن ، الذين جرحت كرامتهم ، ان يطيحوا بالحكومة الساندينية بأى ثمن ، وكل وسيلة ممكنة .

ان نشر وكالة المخابرات المركزية الامريكية لكتيب " العمليات النفسية في مكافحة حرب العميات " المعد لكي يستعمله المرتزقة السوموزيون المناهضون للثورة ، والذي يحض في بعض الحالات على اغتيال الشخصيات السياسية بل والمدنيين ، يبرز العقليـة الماكيافلمية لـمناوئي نيكاراغوا الثورية . وتجدر الاشارة الى أن بعض قنوات التليفزيون الامريكي اوردت في الأيام القلائل الماضية أنباء عن أنشطة زيمة مماثلة تقوم بها وكالة المخابرات المركزية .

وثمة عامل آخر يسهم في تدهور الحالة في امريكا الوسطى ألا وهو تزايد تورط الولايات المتحدة العسكرية في الحرب الاهلية في السلفادور مساندة للنظام القائم ضد القوى التقدمية في البلاد . فقد ارتفعت قيمة المعونة العسكرية الامريكية المقدمة لهذا البلد من ٥ مليون دولار في عام ١٩٧٩ الى ١٩٦ مليون في العام الحالي . كما أن مهمة العسكريين الامريكيين الموجودين في السلفادور لا تقتصر على تدريب الجيش السلفادوري ، وإنما تتعدى ذلك لتصل الى حد المشاركة الفعالة في العمليات ، حيث يقومون بطلعات جوية استطلاعية فوق المناطق التي تسيطر عليها قوات الشوار ، ويصوبون نيران المدفعية ضد المقاتلين الشوار وضد أهداف مدنية . ولكن بالرغم من كل ذلك تواعل القوات الثورية السلفادورية الملتفة حول جبهة فرابوندمارتي للتحريـر الوطني والجبهة الديمقراطية الشعبية تعزيز عففونها وتدعيم قواعدها في المناطق الريفية ، بينما لم تكف ، منذ ثلاث سنوات ، على الصعيد السياسي ، عن الدعوة الى اجراء مفاوضات مع النظام السلفادوري .

ان دعوة الرئيس دوارتي في ١٥ تشرين الأول / اكتوبر ممثلي جبهة فرابوندمارتي للتحريـر الوطني والجبهة الديمقراطية الشعبية للاجتماع معه كانت بمثابة اعتراف من جانب النظام السلفادوري بهاتين الجبهتين بوصفهما قوة سياسية لها شأنها في هذا البلد . وينبغي أن توضع في الحسبان منذ الآن فعاعدا . وسينبعثنا الاجتماع المقبل بما اذا

كانت هذه المبادرة نابعة عن رغبة حقيقية في اقرار السلم أم أنها كانت مجرد مناورة من جانب النظام لخداع الرأي العام العالمي . إذ أن الحرب ما زالت دائمة حتى الآن ، وما زال الجيش السلفادوري الذي تسانده الولايات المتحدة يقصف المناطق التي تسيطر عليها القوات الوطنية ، ويقتل المدنيين الأبرياء العزل . وعلى أية حال وتحقيقا لمصالح الشعب السلفادوري ينبغي للنظام أن يتفاوض من منطلق حسن النية مع جبهة فرابونودو مارتي للتحرير الوطني والجبهة الديمقراطية الشعبية .

ويسلم المجتمع الدولي بأسره بأن تسوية الصراع في أمريكا الوسطى لا بد وأن تكون بالوسائل السياسية ، إذ أنها السبيل الوحيد لهذه التسوية . وقد أعيد تأكيد هذا الاتجاه في العام الماضي عندما اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٣٨ / ١٠ لتعرب بذلك عن تأييدها لجهود مجموعة كونتادورا الرامية إلى اقرار السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، وهي الجهود التي أفضت إلى إصدار وثيقة كونتادورا المؤرخة في ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ . وإثباتا لحسن النية والرغبة الخالصة في اقرار السلم وافقت نيكاراغوا على توقيع الوثيقة دون ابداء أية تحفظات أو المطالبة بأية تعديلات ، ولكن هذه الموافقة من جانب نيكاراغوا حطمت الولايات المتحدة وأعدتها لها الأوفياء في أمريكا الوسطى على الارتداد عما كانوا أعلنوه في البداية من تأييدهم لهذه الوثيقة ، متذرعين في ذلك بأنه يتعين تعديل الوثيقة واستكمالها . وهكذا حانت لحظة الصدق . إذ أن ما حدث يكشف ببساطة وبصورة أوضح حقيقة نوايا قادة واشنطن الذين لم تراوهم على الإطلاق الرغبة في إيجاد تسوية للحالة في المنطقة بالطرق السلمية . وسوف يعرف العالم منذ الآن فصاعدا من يرغب حقا في اقرار السلم ومن يريد عرقلته . ان مصدر تهديد السلم في أمريكا الوسطى لا يكمن في نيكاراغوا ، وانما في تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة .

وفضلا عن ذلك ، فان الاعمال الاستغزازية التي يقوم بها البنتاغون على امتداد سواحل نيكاراغوا تعيد إلى الأذهان حادث خليج تونكين الذي وقع في عام ١٩٦٤ والذي اتخذته واشنطن ذريعة لتأمر بقصف فييت نام الشمالية . ان البنتاغون يريد أن يعاود

(السيد فونغساي ، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية)

التجربة مع نيكاراغوا ولكنه ، ومثلما حدث في فييت نام ، سيؤء حتما بالهزيمة . ان أن نيكاراغوا ليست غرينادا ، ونحن واثقون من تصميم شعب نيكاراغوا الباسل على الدفاع عن منجزات ثورته .

بيد أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤيد تماما عطية كونتادورا للسلم ، كما أنها تؤيد تأييدا مطلقا المحاولات التي تبذلها حكومة التعمير الوطني في نيكاراغوا من أجل التوصل الى وفاق مع جيرانها . ويرحب وفد لاو بمشروع القرارين A/39/L.6 و A/39/L.7/Rev.1 المطروحين علينا للنظر فيهما ، واللذين سيسهم اعتمادهما في إيجاد حل مرضي لمشاكل أمريكا الوسطى .

السيد غورينوفتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة
شغوية عن الروسية) : لقد انقضى عام تقريبا منذ أن ناقشت الجمعية العامة الحالة في أمريكا الوسطى في دورتها الماضية . وقد أدانت الجمعية العامة في قرارها ١٠ / ٣٨ المعتمد في نهاية هذه المناقشة :
" أعمال العدوان المرتكبة ضد سيادة دول المنطقة واستقلالها وسلامتها الإقليمية " .

وحدث بقوة :

" دول المنطقة وكذلك الدول الأخرى على الامتناع عن مواصلة أو بدء العمليات العسكرية بهدف ممارسة الضغط السياسي " .
وأكدت :

" ان احترام سيادة جميع دول المنطقة واستقلالها ضروري لقرار الأمن والتعايش السلمي بين دول أمريكا الوسطى " .
كما أعربت أيضا عن تأييدها القاطع لجهود مجموعة كونتادورا التي أسفرت الآن عن اعداد خطة بناءة لتسوية مشاكل أمريكا الوسطى ، بالمسارعة بتوقيع وثيقة السلم والتعاون وتنفيذها . ان كل هذه الامور توفر الشروط الأساسية لتحسين الحالة في أمريكا الوسطى ، بيد أن توفر حسن النية لدى الجميع وفي المقام الأول المتهم المسؤول بصفة رئيسية عن التوتر

في المنطقة ، ألا وهو الولايات المتحدة ، بعد شرطا أساسيا اذا ما أريد لهذه الأمور أن تتحقق . وحقيقي ان الولايات المتحدة ليست من بلدان المنطقة ولكن خبث أعمالها يتجلى في جميع المشاكل التي ما زالت بلا حل في بلدان امريكا الوسطى . وقد دأب البيت الأبيض على تصعيد سياسة العدوان والتخريب التي بلغت حد حرب غير معلنة ضد نيكاراغوا كما أنه يواصل بلا هوادة انتهاج سياسة التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة .

لقد أدت هذه السياسة في العام الماضي الى العديد من الامثلة الجديدة على الخسارة في الارواح والممتلكات . ويكفي أن نتذكر في هذا الصدد أعمال القرصنة مثل بث الألفام في موانئ نيكاراغوا ومداخلها ، مما أدى الى خسارة في الأرواح بين البحارة ، وأضرار بسفن عدد من البلدان . وقد أدانت محكمة العدل الدولية تلك الأفعال في قرارها المؤرخ ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ والذي ينص على ما يلي :

" يجب أن تكف الولايات المتحدة فوراً عن القيام بأي اجراء يؤدي الى تقييد أو اغلاق أو تهديد منافذ الوصول من أو الى موانئ نيكاراغوا وخصوصاً زرع الألفام " .

وكانت هناك أيضاً حالات قصف مدفعي من البحر ضد أهداف في نيكاراغوا وغارات جوية على مرافق تخزين النفط في الموانئ النيكاراغوية ، وهجمات تشن من الدول المجاورة ضد أراضي نيكاراغوا بواسطة العصابات المدربة والمجهزة من قبل الولايات المتحدة وتحت قيادة المستشارين الامريكيين . وقد أصدرت وكالة المخابرات المركزية كتيبات شاملة عن تلك الأنشطة التي تعتبر من أعمال القرصنة ، بها ارشادات عن الأساليب الفنية للتخريب الاقتصادي ، والاغتيال ، ومهاجمة قادة الثورة الساندينية ، باستخدام المجرمين لتحقيق ذلك الغرض .

ولأكثر من عقد تقوم الامبريالية الامريكية بتصعيد التوتر في الحالة حول كوبا الثورية .

ولا تزال غرينادا ترزح تحت وطأة الدولة المحتلة ، وهي نفس الدولة التي سحقت بالأقدام منذ عام مضى قرار الجمعية العامة ٣٨ / ٧ ، الذي تضمن نداءً للوقف الفوري للتدخل العسكري والانسحاب الفوري للقوات الاجنبية من غرينادا . لقد برهنت حكومة الولايات المتحدة بأفعالها في غرينادا على ازديادها التام لقواعد القانون الدولي المتفق عليها بصفة عامة وللعماد السامية للميثاق .

وهذا دليل واضح على أن واشنطنون ، في سبيل تحقيق أهدافها الجشعة ، لا تعترزم على الاطلاق مراعاة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب في تحديد شكل حكوماتها ، وفي اختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون أي تدخل اجنبي أو اكراه

أو تهديدات أو قيود من أى نوع فمثل هذه السياسة تمثل تحدياً عارخاً لجميع شعوب العالم . ان الهجوم بأساليب القرصنة على غرينادا أظهر بشكل جلي الخطر الذى يتهدد قضية السلم والحرية للشعوب ، والنابع من السياسة التى تتبعها الحكومة الحالية للولايات المتحدة في مجال الشؤون الدولية .

ان من يسمون بالمستشارين العسكريين للولايات المتحدة المدججين بالسلاح ، يعطون الآن جنبا الى جنب مع القوات السلفادورية ويقتلون في ذلك البلد الوطنيين الذين يناضلون من أجل حرية شعبهم . ويتنامى الوجود العسكرى للولايات المتحدة فى هندوراس بصورة مطردة ، وبعبارة أخرى ، يستمر لجوء الولايات المتحدة الى الارهاب واستخدام القوة في امريكا الوسطى .

ان الحافة الحادة لتلك السياسة الامبريالية تسلط الآن على نيكاراغوا بصفحة رئيسية . لماذا ؟ ان تحليل الولايات المتحدة لذلك يتصف بالبساطة والوقاحة في نفس الوقت . فالولايات المتحدة لا تقبل السياسة التى تتبعها حكومة نيكاراغوا داخل البلاد وعلى الساحة الدولية ، ولا تقبل رغبة تلك الحكومة في اتباع سياسة تتمشى مع مصالح شعب نيكاراغوا لا مع مصالح الولايات المتحدة .

وتبذل محاولات في الولايات المتحدة لتهيئة جو يسمح بكل شيء فيما يتعلق بنيكاراغوا . وفي الواقع ، فان الوضع قد بلغ الآن حداً من السوء بحيث لم يعد موضوع المناقشة هو مسألة جواز أم عدم جواز تدخل الولايات المتحدة في شؤون نيكاراغوا . فبدلاً من ذلك ، يحاولون اقناع الشعب بفكرة أن هذا التدخل طبيعي ومشروع . وتبذل محاولات لأكراه الشعب على تقبل العدوان الذى تعد له العدة ، وحثيته من أجل حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة .

وهم يتشدقون في رياء وببلاغة مثيرة للاشمئزاز بالحاجة الى الدفاع عن الديمقراطية . ولكن يثور تساؤل مشروع : الدفاع ضد من ؟ والدفاع عن أى نوع من الديمقراطية ؟ لقد أطاح عمال نيكاراغوا وشعبها بالنظام الدكتاتوري الموالي لأمريكا ، وأقاموا ولأول مرة ، أسس مجتمع ديمقراطي يتمتع بالحرية ، ويعطون الآن على بناءه . وقد أدركوا أن الدفاع

عن الديمقراطية بالاسلوب الامريكى يعنى التأييد الواسع والشامل للثورة المضادة ولعصابات المرتزقة التى تقتل النساء والشيوخ والأطفال ، وتحرق المدارس والمستشفيات ومرافق تخزين النفط ومزارع البن .

ان سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بنيكاراغوا وكوبا والسلفادور وغرينادا وبلدان امريكا اللاتينية الاخرى هي تجسيد لسياستها الخارجية القائمة على الهيمنة ورغبتها في تحقيق السيطرة على العالم وقمع حركات التحرر الوطني .

وهي كالعادة تلوح بشبح ما يسمى بالخطر الاحمر . وفي واشنطنون يهاولون في رياء تبرير المشاعر المعادية للولايات المتحدة في امريكا الوسطى وفي أماكن أخرى من العالم بأنها ناجمة عن تدبير الآخرين ، وهم يفعلون ذلك تمشياً مع الخدعة الدعائية المعروفة جيداً من القاء التبعة في مكان لا تنتمي اليه .

ولكن طغح الكيل . لقد ظهرت مشاكل امريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى قبل وقت طويل من قيام الثورة الكوبية ، وقبل انتفاضة شعبي نيكاراغوا والسلفادور وحطيم السلاح . فعلى سبيل المثال ، هاجمت الولايات المتحدة نيكاراغوا في أعوام ١٨٥٤ و ١٨٩٤ و ١٨٩٨ و ١٨٩٩ واحتلتها لاكثر من ٢٠ عاماً بعد عام ١٩١٢ ، وبعبارة أخرى ، قبل قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظيمة في روسيا وانتصار الشعب الكوبي بفترة طويلة .

ومن ثم ، فان سياسة الولايات المتحدة هي مصدر المشاعر المعادية لامريكا والمناهضة للامبريالية في تلك المنطقة . وهي سياسة تسعى الى حرمان شعوب امريكا الوسطى وغيرها من الشعوب فرصة تقرير شؤونها بحرية . ويعتبر الاستغلال الذى تمارسه الاحتكارات الامريكية ، والذى يؤدي الى استمرار الفقر والظلم الاجتماعى ، مصدراً آخر للمشاعر المعادية لامريكا والمعادية للامبريالية .

لقد اعتبرت الولايات المتحدة منذ وقت طويل ان بلدان امريكا الوسطى وحوض الكاريبي وغيرها في مناطق أخرى من العالم ملكية خاضعة لها . ومنذ عقود عديدة كانت تلك الدول ضحايا لسياسة الامبريالية الامريكية القائمة على الهيمنة . وطوال تلك الفترة الطويلة لم تقم الولايات المتحدة في أية حالة بمساعدة فعلية لشعب واحد في أى منطقة من العالم حتى يتمكن من التحرر من الديكتاتورية والقمع . بل على النقيض من ذلك ، كلما انتفض

شعب في أى بلد ضد العبودية والقمع ، كانت القوة العسكرية للولايات المتحدة على استعداد تام لتوجيه ضربتها القاتلة لكل من يناضلون من أجل حرية شعوبهم ، وذلك لاعادة الطفافة الى السلطة وجعل حكمهم أكثر قسوة . ان القائمة الطويلة لتلك الجرائم التي ارتكبتها الولايات المتحدة ضد شعوب امريكا الوسطى وشعوب أخرى في العالم قد أشير اليها في المناقشات السابقة والحالية للجمعية العامة . وكل تلك الحقائق المخزية قد أصبحت الآن جزءاً من صفحات التاريخ المؤسف لشعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . وعند تنفيذ مؤامراتها الخطرة في امريكا الوسطى تتجاهل حكومة الولايات المتحدة آراء شعوب تلك البلدان ولا تضع في الاعتبار اطلاقاً آراء الدول الاعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز والبلدان الأخرى . وفي البيان الختامي لاجتماع وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ١ الى ٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ ، والموجه الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، نجد مرة أخرى ، فيما يتعلق بالحالة في امريكا الوسطى ، دعوة الى :

" وضع نهاية فورية لجميع التهديدات والهجمات والاعمال العدوانية التي

تمارس ضد شعب وحكومة نيكاراغوا " . (A/39/560 ، الفقرة ٨٣)

لقد أعلن وزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا أن مشاكل امريكا الوسطى " يمكن حلها عن طريق الوسائل السياسية المعتمدة داخل المنطقة وليس عن طريق قوة السلاح " ، وانهم " يؤيدون التدابير الرامية الى تحقيق السلم ، والتي تتم صياغتها في اطار مجموعة كونتادورا " .

ومن المعروف جيدا ان حكومة نيكاراغوا قد أعربت عن تأييدها بلا تحفظ للوثيقة الختامية لمجموعة كونتادورا . لقد كان من الطبيعي أن تأخذ بلدان أمريكا اللاتينية نفسها بزمام المبادرة لحل مشاكلها الخاصة ، وأن تسعى وحدها الى التوصل الى اساليب محددة لتحقيق ذلك . ولكن الولايات المتحدة التي أصبحت معتادة على التلويح بعصاها الغليظة واملاء شروطها ، لم تقبل ذلك ، وهذا هو السبب الذي جعلها تستخدم سلطتها في حق النقض في مجلس الأمن ، وترفض التقيد بمقررات محكمة العدل الدولية ، أو بقرارات الجمعية العامة التي اعتمدت بالاجماع . ولهذا ما فتئت الولايات المتحدة تقوض مبادرات مجموعة كونتادورا ، وتزيد بذلك حرج الحالة في المنطقة .

وينبغي ان تفهم الأوساط الحاكمة في أمريكا حقائق العصر ، وان تكف عن انتهاج سياسة تستند الى التدخل والقمع . وعليها ان توافق على التقيد بلا تراجع بأهداف ومبادئ وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، وعلى الترتيبات التي تنجم عن التصديق على البروتوكول الاضافي لتلك الوثيقة ودخوله حيز التنفيذ . ومن الضروري تهيئة حالة دولية طبيعية في أمريكا الوسطى لضمان تنمية جميع الدول تنمية حرة مستقلة . وهذا من شأنه ان يدعم السلم والأمن في العالم ، ويعود بالفائدة العامة على البشرية .

ولهذا سنؤيد مشروع القرارين المعروضين المقدمين من نيكاراغوا ومجموعة كونتادورا ، والمترابطين ترابطا وثيقا .

السيد ميانزي (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

تابعت حكومتي باهتمام شديد تطور الحالة في أمريكا اللاتينية ، ولاسيما في أمريكا الوسطى . وخلال الأعوام الثلاثة الماضية شهدنا تصعيدا مستمرا للمواجهة وأعمال زعزعة الاستقرار والعدوان في تلك المنطقة دون الاقليمية .

وقد أسهمت الأعمال العدائية والضغط ضد بلدان المنطقة الى حد كبير في تهديد السلم والأمن ، لا في أمريكا الوسطى وحدها وانما في مناطق أخرى أيضا .

وقد ترتب على تلك الأعمال تفاقم الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها شبه القارة .

وقد أصبح المجتمع الدولي اكثر وعيا بخطورة وحدة الأزمة في امريكا الوسطى ، وكذلك المخاطر التي تمثلها تلك الأزمة على السلم والأمن الدوليين .

ولم يكن من قبيل الصدفة أن تقوم الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز في عديد من المناسبات بالاعراب عن أسفها ازاء تدهور المناخ المتوتر في المنطقة ، وأن تطالبها باتخاذ تدابير ملائمة عاجلة لعكس اتجاه الأحداث في المنطقة . الا أن نداءات المجتمع الدولي قد واجهت عقبات أقامها الذين يتحملون مسؤولية خاصة عن الحالة الراهنة في أمريكا الوسطى . والدليل على ذلك اننا ما زلنا حتى اليوم ننظر في مشكلة امريكا الوسطى .

ان الحالة التي نواجهها في امريكا الوسطى هي حالة عدم امتثال بعض الدول من خارج وداخل المنطقة للمبادئ الاساسية التي قررها ميثاق الامم المتحدة ، ولمبادئ القانون الدولي ، ولاسيما المبادئ الخاصة بحق الشعوب في اختيار نظمها الاجتماعية والسياسية - بحرية - ودون تدخل خارجي ، والاعتناع عن عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد استقلال الدول وسلامتها الاقليمية وغير ذلك من المبادئ ذات الصلة بالموضوع .

ولا ينبغي أن تظل منظمنا غير عابثة بانتهاك مبادئها . ووفد بلادي مقتنع بأننا قد وصلنا الى مرحلة نحتاج فيها جميعا الى اعادة تأكيد مفهوم الامم المتحدة القائل بأن تهديد السلم والأمن الدوليين ايا كان مصدره ، وفي أي منطقة من العالم ، يفرض التزامات على جميع الدول بأن تتفق وتتعاون ، بصرف النظر عن الاختلافات القائمة بينها . ولهذا ، فلنتفق جميعا ونتعاون في التصرف حيال الأزمة التي نواجهها . لقد انضم وفد بلادي الى توافق الآراء لاعتماد القرار ٣٨ / ١٠ بشأن الحالة في أمريكا الوسطى . ويتناول ذلك القرار ، وكذلك قرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) أهم العناصر التي ينبغي أخذها في الاعتبار في جميع الجهود الرامية الى توفير مناخ

السلم والأمن والاستقرار في المنطقة دون الاقليمية ، ويؤكد هذان القراران من جديد حق جميع بلدان المنطقة في تقرير مصيرها بحرية ، ويدينان بوضوح أعمال العدوان التي ترتكب ضد سيادة واستقلال دول امريكا الوسطى وسلامتها الاقليمية .

ويعتبر امتثال جميع الدول الأعضاء لأحكام هذين القرارين دون شك أحد سبل الخروج من حالة الأزمة السائدة الآن في المنطقة .

ولا يسع المرء عندما تذكر الحالة في امريكا اللاتينية ولاسيما في امريكا الوسطى ، الا ان يثني على الجهود القيمة الدائبة التي بذلتها مجموعة كونتادورا ، وهي اداة اقليمية عملية فعالة للغاية للسعي من أجل التوصل الى حل سلمي ديبلوماسي للمشاكل التي تحيق بامريكا الوسطى . وينبغي لامريكا اللاتينية ، بل وللمجتمع الدولي بأكمله أن يفخر بالمثل الذي تضربه مجموعة كونتادورا ، والذي يشكل دليلا واضحا على كيفية التوصل الى تسوية تفاوضية للمسائل المعقدة والحساسة ، اذا ما توفرت الرغبة في التعاون لدى جميع الاطراف المعنية .

والأمر يتوقف الآن على بلدان امريكا الوسطى لكي تضطلع بالالتزامات القانونية الواردة في وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى ، المرفقة بتقرير الأمين العام عن الحالة في امريكا الوسطى (A/39/562) .

ويثني وفد بلادي ، في هذا الصدد ، على نيكاراغوا لقبولها الفوري لوثيقة كونتادورا دون ابداء أية تحفظات أو تعديلات . ونحن نتطلع الى أن نرى بلدان امريكا الوسطى الاخرى تتبنى مواقف مماثلة ، لان ذلك يوفر الأساس المتين لاقامة سلم عادل ودائم في المنطقة .

اما فيما يتعلق بالحالة في السلفادور ، فنحن نرحب بالمحادثات التي أجريت مؤخرا بين حكومة السلفادور وجبهة التحرير الوطنية فرايباندو مارتي وجبهة الديمقراطية الثورية ، ونعتبر تلك المحادثات خطوة الى الامام صوب ارساء مناخ سلمي في السلفادور .

اسمحوا لي قبل أن اختتم بياني ان أكرر موقف حكومة بلادي فيما يتعلق بامريكا الوسطى . لقد أعلن وزير خارجية موزامبيق عندما ألقى بيانه أمام الجمعية العامة في هذه الدورة التاسعة والثلاثين اثناء مناقشتها العامة في اوائل الشهر الحالي أن :
 " جمهورية موزامبيق الشعبية تؤيد التسوية السلمية للمشاكل القائمة في تلك المنطقة . وان المحادثات المباشرة بين نيكاراغوا والولايات المتحدة الامريكية تبعث على التشجيع . واذ ندين بقوة العدوان الذي يرتكب ضد الشعب النيكاراغوي ، فاننا نؤكد من جديد على تأييدنا للجهود التي تضطلع بها مجموعة كونتاد ورا . ويمثل قبول نيكاراغوا للنص المنقح لاقتراحات هذه المجموعة خطوة ايجابية " . (A/39/PV.15 ، ص ٢٢ و ٢٣ - ٢٥)
 وفي الختام اسمحوا لي مرة أخرى ان أتقدم بنداى قوى الى جميع الدول الاعضاء كي تتعاون في السعي من أجل التوصل الى تسوية سلمية متفاوض عليها ، للمشاكل التي تواجه امريكا الوسطى . ان ايجاد مناخ من السلم والأمن والرخاء في امريكا الوسطى يتطلب منا جميعا التزاما كاملا .

السيد عبد القادر (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد بلادي يضم صوته الى اولئك الذين تكلموا في هذه المناقشة الخاصة بالحالة في امريكا الوسطى ، كي نشارك في مشاعر القلق الملح التي تم الاعراب عنها فيما يتعلق بالوضع الراهن في تلك المنطقة . لقد وصلت التطورات مرحلة حرجة ، لكنها مرحلة تبعث على الأمل ، ويبدو لنا من الحيوى ان يعطي المجتمع الدولي كل ثقله وسلطته لأصوات التعقل والاعتدال والسلم التي تمثلها عملية كونتاد ورا . اذ ان البديل الوحيد لذلك هو العودة الى الاتجاهات الخطيرة ، التي اقحمت المنطقة ولا تزال ، في صراع سافر بما ينجم عنه من عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين ، وعلى رخاء وازدهار شعوب المنطقة بصفة خاصة . ان امريكا الوسطى وصلت اليوم الى نقطة تحول . ويتعين علينا نحن أعضاء الامم المتحدة ان نبذل كل ما في وسعنا حتى نضمن أن تتحول صوب اتجاه السلم والتقدم الوطني ، وان تبعد عن مسار الموت والدمار ، وان تسهم بذلك في سعينا الدؤوب من اجل السلم والأمن والعدالة الاجتماعية .

ان الفضل في التطورات الحالية يجب ان يعزى أولا وقبل كل شيء الى وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون ، والى اولئك المسؤولين عنها - بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك - الذين بينوا ما يمكن تحقيقه عن طريق حسن النية والمثابرة والحنكة والعمل الشاق . وأود أن أضيف انهم قد اضعوا احتراماً مجدداً على مهنة الدبلوماسية . كما يجب ان يعزى الفضل ايضاً الى بلدان امريكا الوسطى الخمسة ذاتها . ان ما يتعرض للخطر هو استقلال تلك البلدان وسلامتها الاقليمية وطريقة معيشتها ، وباختصار بقاءها ذاته . ولا يمكن ان يكون هناك ما هو اخطر من ذلك . ومما يبعث على بالغ ارتياحنا جميعاً ، انه رغم الشك والعداوة وتبادل الاتهامات ، ورغم التعقيدات المتأصلة في الوضع الناجم عن عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية ، يأتي بعضها من وراء شواطئ المنطقة ، ومن مناطق نائية عنها ، عملت بلدان امريكا الوسطى بحماس كي تتبع مسار المصالحة والتعاون . وهذا المسار - كما نفهم جميعاً - محفوف بالمصاعب ؛ واذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما هو معرض للخطر ، وهو كما سبق ان ذكرت ، البقاء الوطني ولا شيء أقل من ذلك ، فمن المتوقع أن يكون هناك العديد من أوجه التردد والتراجع . لكن هذا هو الطريق الوحيد للسلم ، ويتعين على الامم المتحدة ان تمنح تأييدها للجهد الرامي الى تحقيق ذلك ، وقبل كل شيء ، يجب الا تسمح بوضع اية عقبات تعترض سبيل ذاك الجهد .

وتعتقد ماليزيا أيضاً أن عملية كونتادورا ومقترحاتها ، لها مغزى يتجاوز ، دون شك ، حل القضايا العاجلة التي تواجه امريكا الوسطى ، مهما كانت أهمية تلك القضايا والحاحيتها . ان الجهد الذي يسعى الى ابعاد المنطقة عن الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب هو جهد اقليمي حقيقي . فهو يسعى لتناول احدى المسائل الاساسية لعصرنا ، الا وهي ، كيفية ضمان ادراك الشعوب للحرية بجميع مظاهرها السياسية ، الى جانب مظاهرها الاقتصادية ، وكيفية تصريف هذه الشعوب لشؤونها الداخلية والخارجية على حد سواء ، وكيفية ادارتها لمواردها الوطنية ، وادراكها للعدالة الاجتماعية والوحدة الاقليمية ، وتقرير المصير ، وكيفية ضمان أن تتم

هذه الإدارة من جانب الشعب المعني مباشرة ولصالحه دون تدخل خارجي بأى شكل من الأشكال قريبا كان أو بعيدا . ان الجهود المضنية والبالغة التعقيد التي بذلتها مجموعة كونتادورا ، لجديرة بامتناننا وتأييدنا جميعا .

لكل هذه الاسباب ، تشعر ماليزيا حكومة وشعبا - بالرغم من بعدها جغرافيا عن منطقة امريكا الوسطى - انها قريبة عاطفيا من بلدان تلك المنطقة ومن بلدان مجموعة كونتادورا ، نظرا لان تلك البلدان قد شرعت في السير على درب - ندعو الله - ان يقودها الى السلم والاستقلال والعدالة والرخاء . وربما كانت المشاكل التي تواجه تلك البلدان هي نفس المشاكل التي تواجه بلدان نامية اخرى حديثة العهد بالاستقلال ، وان كانت بأشكال مختلفة وفي اوقات مختلفة وبدرجات متفاوتة . ولا يمكن ان تحسم هذه المشاكل الا في اطار دولي يستند الى المعايير التي لا غنى عنها للسلوك الدولي ، والمجسدة حقا في الميثاق ، وهي المساواة السيادية للدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والإحجام عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها ، واحترام حق الشعوب في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولا بد من احترام هذه المبادئ من قبل جميع الدول سواء كانت داخل المنطقة أو خارجها ، وأيا كان حجمها ، وسواء كانت بعيدة أو قريبة . ويجب أن أضيف ، ان هذه المبادئ لا يمكن المساس بها تحت اية ذرائع مصقولة بشأن قرائن مغايرة أو ظروف مختلفة .

هنالك بعد آخر في مواجهة تلك المشاكل ألا وهو البعد الاقتصادي . ويسعد ماليزيا ان تلاحظ ان وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى ، ذات طابع شامل وتتضمن التزامات فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، تم التأكيد فيها على التعاون القائم على اساس اقليمي . ونعتقد ان مثل هذا التعاون ، فضلا عن النواحي الاقتصادية ، قد يمثل خطوة هامة نحو بناء شعور بالتضامن الاقليمي والهوية الاقليمية ، وهما عنصران اساسيان لضمان سلم واستقرار طويل المدى . ويحدونا الأمل أيضا في أن يسهم هذا التعاون في تعزيز اقتصادات بلدان امريكا الوسطى . ففي نهاية المطاف ، لا يمكن ضمان السلم الا في مناخ تسوده التنمية التقدمية والعدالة

الاجتماعية ، اذ ان الركود والظلم مرتعان خصبان للصراع الذي غالبا لا يُسعد سوى القوى الخارجية التي تستغله .

ان ماليزيا ، اذ تنظر الى الأحداث الأخيرة التي جرت في امريكا الوسطى ، تسمح لنفسها بان تنعم بأمل يشوبه الحذر . ويرجع هذا الى الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا . وفي هذه المرحلة الحساسة في أعمال تلك المجموعة ، نعتقد انه يجب بذل كل جهد لتشجيعها ، كما يتعين عدم القيام بأى شيء من شأنه احباط روح كونتادورا للمصالحة والاعتدال وحسن النية . ولهذا السبب ، يؤيد وفد بلادى تمام التأييد مشروع القرار المقدم من بلدان مجموعة كونتادورا في الوثيقة A/39/L.6 ، والذي نأمل في ان يعتمد بالاجماع ودون تصويت . ولهذا السبب أيضا يأمل وفد بلادى في ألا يطالب وفد نيكاراغوا ، أو على الأقل ألا يصر على التصويت على مشروع القرار الذى قدمه في الوثيقة A/39/L.7/Rev.1 . ونحن في الحقيقة ، ليست لدينا أية مشكلة في تأييد كثير من عناصر القرار المقترح ، فنحن نتفهم فعلا مشاعر بلد يشعر - عن صواب أو خطأ - بأن سيادته تتعرض للخطر . ونحن نلاحظ بارتياح ان نيكاراغوا قد أعربت عن استعدادها لتوقع فوراً ودون تحفظ على وثيقة كونتادورا الصادرة في ٧ أيلول / سبتمبر .

ولكننا نعتقد أنه ، في ظل الظروف الراهنة ، فإن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.7 - حتى بعد تنقيحه - لا يسهم على نحو ايجابي في عملية كونتاد ورا . ومن المتوقع ، اذا استمر الاصرار على مشروع القرار هذا ، أن البلدان الاخرى في المنطقة - التي تشعر كذلك ، وأكرر - سواء كان شعورها نابعا عن صواب أو خطأ - أن سيادتها تتعرض للخطر - سوف تجد بالتأكيد أنها في حاجة أيضا الى قرارات مماثلة تعتمد ها الأمم المتحدة تقم فيها أيضا العبارات الطنانية والاتهامات المتبادلة ومشاعر الحقد ، مما يعرض للخطر عملية كونتاد ورا الصعبة والمعقدة ، ويهدد الروح الحساسة والهشة التي تقوم عليها . ونعتقد أن حدث مثل هذا التطور يمثل مأساة مفرجة .

وختاما ، أود أن أؤكد من جديد اعجابنا ببلدان كونتاد ورا وتأبيدنا القوي لجهودها التي نرى أنها جديرة بأن تحظى بالتأييد الجماعي للامم المتحدة .

السيد دسكر (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان سنغافورة

بوصفها دولة صغيرة ، قد أيدت بقوة المبادرات الاقليمية لحل المشاكل الناشئة في كل منطقة ، كما هو واضح من دعمنا القوي لمبادرة البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن مسألة كمبوتشيا . ويؤمن وفد بلادى ايما نا راسخا بأن عملية كونتاد ورا تمثل مبادرة اقليمية حقيقية لحل المشاكل التي تحيق بمنطقة امريكا الوسطى . فهى تتيح أفضل فرصة للتوصل الى حل سياسي شامل للأزمة الناشئة في امريكا الوسطى عن طريق الوسائل السياسية . ان بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك تستحق ثناءنا لما بذلته من جهود للتوصل الى حل لهذه الأزمة . ووثيقة كونتاد ورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى والصادرة في ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، هي مشروع اتفاق شامل من شأنه أن يساعد على تهيئة الظروف المواتية للسلم والأمن في المنطقة ، اذا ما نفذته البلدان والأطراف المعنية بالروح التي ينطوى عليها .

وكما أشار وزراء خارجية كونتاد ورا ، فإن الهدف من هذا الجهد هو ايجاد صيغ صالحة توفق بين مختلف المصالح ، وتخلق التفاهم السياسي الراسخ والملائم الذى يكفل الأمن الاقليمي ، واحترام السيادة والاستقلال الوطنيين لدول هذه المنطقة . ويحدونا الأمل في أن تتوفر الارادة السياسية لتنفيذ ما تم الاتفاق بشأنه .

وكدولة صغيرة تعيش في منطقة ما زال الصراع الكمبودي يشكل فيها المدعاة الأساسية للانفعال ، تعتقد سنغافورة أنه لا ينبغي السماح لأية دولة أن تفرض ارادتها على جيرانها . فالأمن المطلق لأية دولة لا يعني إلا الانعدام المطلق لأمن جميع الدول الأخرى في المنطقة . ان دول منطقة امريكا الوسطى لا يمكن أن تتعايش الا في مناخ من الأمن النسبي .

ان هذه المشاغل هي التي حدثت بحكومة بلادي الى تأييد الرأي القائل بأنه ينبغي لحكومات امريكا الوسطى أن تعجل مشاوراتها مع مجموعة كونتادورا ، بهدف اختتام عملية التفاوض ، والسماح بالتوقيع المبكر على وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى . ونأمل أن يؤدي هذا الى الامتثال الكامل للالتزامات المنصوص عليها في تلك الوثيقة ، وبدء عمل مختلف آليات تنفيذها . ونود أيضا أن نحث جميع الدول التي ترتبط بعلاقات ومصالح في المنطقة أن تؤيد أهداف ومبادئ وثيقة كونتادورا ، بالانضمام الى بروتوكولها الاضافي ، وأن تتمسك بالتزاماتها نصا وروحا .

وعلى الرغم من أن النهج الذي سلكته مجموعة كونتادورا يمثل أفضل أمل للنجاح في التماس الحل السياسي الشامل لمشاكل منطقة امريكا الوسطى ، فمن الضروري لنا أن نمعن النظر في الأسباب الجذرية لقيام المنازعات في المنطقة . ويؤيد وفد بلادي الرأي القائل بأن الاضطراب في المنطقة تتأصل جذوره في الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الطاحنة التي تحيق بامريكا الوسطى ، وفي الضغوط الناجمة عن الرغبة في احداث تغيير سياسي ، من أجل اقامة مجتمعات أكثر عدالة وانصافا . ومع ذلك فمن الواضح أنه بالرغم من أن المنازعات في المنطقة لا تنجم من التناحر بين الشرق والغرب ، فقد أدى التنافس بين التكتلات العسكرية الى تفاقم الصراع في هذه المنطقة . وتوضح هذه النقطة تلك اللهجة القاسية التي سمعناها أثناء هذه المناقشة .

ومما يبعث على الأسف أيضا أن تكديس الأسلحة في المنطقة ما زال مستمرا ، شأنه في ذلك شأن أعمال العدوان ، وحوادث الحدود وعمليات زعزعة الاستقرار ووجود القوات العسكرية الأجنبية ، مثلما لاحظ الأمين العام في تقريره .

ولقد طرأت أيضا عدة تطورات ايجابية تستحق الاهتمام. أولا ، ان الحوار الذي دار بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والجبهة الديمقراطية الثورية ، في ١٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ ، يمثل طفرة أساسية في السعي من أجل المصالحة الوطنية في السلفادور. وفي حين أنه من المرجح أن تكون عملية تحقيق مصالحة سياسية واسعة ودائمة وفعالة في السلفادور ، عملية صعبة فان ما يشجع وفدى أن يعلم أن الخطوات الاولى قد اتخذت بالفعل .

ثانيا ، يرحب وفدى بالحوار الذي بدأ منذ نهاية أيار / مايو ١٩٨٤ بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا . وقد عقدت ستة اجتماعات حتى الآن بين المبعوث الخاص للولايات المتحدة لدى امريكا الوسطى وبين نائب وزير خارجية نيكاراغوا . ويأمل وفد بلادي أن تتيح هذه المشاورات للحكومتين التوصل الى تسوية تأخذ مصالح الطرفين في الاعتبار وتيسر تهئية تفاهم متبادل يؤدي الى استتباب السلم والتعاون في المنطقة .

ثالثا ، من المشجع أيضا أن نلاحظ أن الانتخابات تجرى في نيكاراغوا وغواتيمالا ونأمل أن تحظى هذه الانتخابات بأوسع مشاركة ممكنة لاتاحة القيام بعملية حقيقية لقرار الطابع الديمقراطي في هاتين الدولتين .

ويود وفد بلادي أن يؤكد من جديد ايمانه بأن كل دولة في المنطقة لا بد أن يكون لها الحق في تقرير مصيرها دون أي تدخل خارجي . فشعب كل دولة هو الذي يقرر مصيره بنفسه . ونؤكد من جديد الحاجة الى التقيد الصارم بمبدأ عدم التدخل ، بأنواعه ، في الشؤون الداخلية والخارجية للدول . ولهذا ، فان وفدى يدين أعمال العدوان المسلح والتخريب ، كما يؤمن بأنه لا ينبغي السماح للدول القوية عسكريا ، لا سيما الدولتين العظميين ، أن تفرض ارادتها على الدول الصغيرة الضعيفة عسكريا واقتصاديا . كما أننا لا نؤمن بفكرة الثورات دون حدود ، ولا بحق الدول في فرض ارادتها السياسية على الدول المجاورة لها . ومن الامور الحيوية في عصر نظام الاستقطاب المتعدد للدول أن نقبل وجود نماذج مختلفة من التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي . ولا يمكن تجنب خطر التهديد الحقيقي للصراع والحرب في امريكا الوسطى الا بقبول هذا الواقع .

السيد د جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لا شك

في أن أمريكا الوسطى تشكل اليوم احدى المناطق في العالم التي تتفجر فيها ، وبشكل مقلق ، كل عناصر الصراع الذي يهدد في كل لحظة بأن يتحول فجأة الى حريق هائل ذي نتائج لا يمكن التنبؤ بها أو السيطرة عليها فيما يتعلق بالأمن والسلم الدوليين . ويبدو أن الأحداث في أمريكا الوسطى ، التي يحركها منطق المجابهة الأحق ، تخطو نحو التصعيد المطرد للتوتر حتى أوشكت على الوصول الى نقطة الانفجار . ولهذا ، فهناك ضرورة ملحة للبحث عن الوسائل الكفيلة بنزع فتيل هذه الحالة المتفجرة .

وان يحدوها اهتمام مشروع ، ورغبة أكيدة في التعبير عن دعمها لبلد عضو في حركتها ، فضلا عن شعوب يربطها بها تضامن طبيعي ، فقد يمثل رد فعل بلدان عدم الانحياز في اعادة التأكيد ، بشكل قاطع ، على المبادئ العالمية ، كحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وفي التعبير بشتى الصور عن دعمها للجهود الرامية الى البحث عن حل سياسي تفاوضي . ومثل هذا البحث كان يتطلب منذ البداية تحليلا واضحا للأحداث التي تجرى في أمريكا الوسطى ، كما أكد على هذا رؤساء الدول والحكومات لبلدان عدم الانحياز في مؤتمهم السابع الذي انعقد في نيودلهي حيث أعلنوا .

" ان أمريكا اللاتينية تواجه أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة تمخضت في معظمها عن الهياكل التقليدية للقوى القمعية والهياكل الاقتصادية الوطنية التي تؤدي الى الفقر ، وعدم المساواة ، والبؤس ، وساعد على تفاقمها التدخل بكل أنواعه الذي خضعت له تلك البلدان منذ نهاية القرن الماضي" .

(A/38/132 ، الاعلان السياسي ، الفقرة ١٣٤) .

وأقل ما يمكن أن نقوله في الواقع ان أمريكا الوسطى هي احدى مناطق العالم التي تأثرت أكثر من غيرها ولفترة طويلة بالثلاثي المأساوي المتمثل في الاستغلال والفقر والقمع .

وبالتالي ، كان لا بد أن تنشأ فيها وتتطور أشكال من النضال خاضتها الدواعي الضرورية الحتمية ، ولكنها في نفس الوقت استمرت في البحث العنيد عن سلام يحترم

حقوق الشعوب الشرعية ، وعلى رأسها الحق الجوهري والأساسي في تقرير المصير ،
 وحق الاستمرار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بمنأى عن كل تدخل أجنبي .
 ان هذا التقييم الذي قامت به حركة عدم الانحياز للحالة في امريكا الوسطى ،
 والنداء الذي وجهته من أجل تسوية تفاوضية ، قد كرره مجلس الأمن الذي يؤكد في
 قراره ٥٣٠ (١٩٨٣) على :

" حق نيكاراغوا وجميع البلدان الاخرى بالمنطقة في العيش في سلام
 وأمن ، دون التعرض لأي تدخل خارجي " .
 ويثني على :

" جهود مجموعة كونتادورا ويحث على متابعة تلك الجهود " .
 (قرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) ، الفقرة ١ و ٢)

وبنفس الطريقة ، فان الجمعية العامة في قرارها ١٠ / ٣٨ أعادت التأكيد على :
 " حق جميع بلدان المنطقة في أن تعيش في سلام ، وفي حقها تقرير
 مستقبلها دون أي تدخل أجنبي من أي نوع ، أيا كانت ذريعتها وأيا كانت
 الظروف التي يتم فيها " .
 وأعربت عن :

" تأييدها الشديد لمجموعة كونتادورا وتحثها على مواصلة بذل جهودها
 التي تحظى بالتأييد الفعال من المجتمع الدولي وبالتعاون الصريح من جانب
 البلدان المهتمة داخل المنطقة وخارجها " . (القرار ١٠ / ٣٨ ، الفقرتان ٢ و ٦)
 ووسط مناخ دولي متوتر يتسم بالعودة الى سياسات القوة ، والميل الى استبدال
 منطق المجابهة بمنطق الاتفاق ، جاءت مبادرة السلم التي اضطلعت بها مجموعة كونتادورا
 كضرب من التحدي ، فقد مثلت القيمة الرمزية لجهد حقيقي يستهدف انعاش الحوار
 كوسيلة للتوصل الى تسوية سياسية للنزاعات . وبفضل المثابرة في تشجيع تبادل الآراء
 بين بلدان امريكا الوسطى ، استطاعت المكسيك ، وبنما ، وكولومبيا ، وفنزويلا ، عن طريق
 مبادرة متفق عليها ، اشاعة التفاوض بدلا من التشاؤم الذي كان نابعا من الطابع المعقد

لهذا الصراع والمخاطر الكامنة فيه . ان اعظم انجاز لمجموعة كونتادورا أنها أوقفت عملية التدهور المستمرة في العلاقات بين بلدان أمريكا الوسطى ، وأضفت طابع المصادقية والثبات على عملية التفاوض القيمة التي يجب أن تحل مكان حلقة المجابهة المفرغة . وانطلاقاً من هذا ، فان هدف نقاشنا اليوم واضح . فعلى الجمعية العامة أن تعبر مرة أخرى بالاجماع عن دعمها المستمر لمجموعة كونتادورا ووثيقتها بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى التي توصلت اليها تلك المجموعة بفضل مبادرتها وتفانيها وجهودها الخلاقة الجديرة بالثناء . وبالمثل يتعين علينا أن نرحب بالموقف الايجابي لحكومة نيكاراغوا التي عبرت عن استعدادها دون أي تحفظ للانضمام الى وثيقة كونتادورا . وحتى اذا كان انضمام البلدان المعنية الى هذه الوثيقة ما زال يواجه صعوبات ، فنحن مقتنعون بأن هذه الوثيقة تشكل أساساً ملائماً يؤذن بعصر يسوده السلم والتعاون بين بلدان المنطقة ، فيما لو تمت السيطرة على التدخلات الخارجية ، وتم احترام حق شعوب المنطقة في تقرير مصيرها بحرية .

وبنفس الطريقة ، سوف يشكل هذا مثالا رائعا لملائمة الأطر الإقليمية الطبيعية للبحث عن حلول تفاوضية بشأن النزاعات القائمة بين بلدان العالم الثالث ، الذي يعرف أن الحلول يسهل التوصل اليها عندما ينتفي عنها طابع المجابهة بين الشرق والغرب الذي يقحم بشكل مصطنع في هذه النزاعات . وهذا هو معنى القناعة العميقة لدى بلدان عدم الانحياز ، كما عبرت عنها في اجتماعاتها الوزارية أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة إذ :

" رفضت المحاولات الرامية الى وصف نضال الشعوب من أجل الاستقلال والكرامة الانسانية وصفا خاطئاً . على أنه يقع ضمن اطار المواجهة بين الشرق والغرب الأمر الذي ينكر على هذه الشعوب حقها في تقرير مصيرها وتحقيق آمالها المشروعة " . (A/39/560 ، الفقرة ٦) .

ومن جهة أخرى ، فان نفس القلق قد كرسته محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر بتاريخ ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ الذي أكدت فيه ، الى جانب أمور أخرى - وبكل الوقار النابع من وضعها الرفيع كأكبر سلطة قانونية في العالم - على حق نيكاراغوا في

الممارسات السيادية لاستقلالها السياسي ، وحثت على وقف الأنشطة التي تستهدف
زعزعة الاستقرار في هذا البلد .

ومن نفس المنطلق ، وحيث يبدو أن دينامية التفاوض ستمتد الى كل المنطقة ،
علينا أن نعرب عن أملنا في أن تستشرد المفاوضات التي بدأت في السلفادور برغبة
حقيقية في احترام حق الشعوب في العيش بكرامة ، ونية صادقة لوضع حد نهائي ليس
فقط للنزاع المسلح ، بل أيضا للقهر المزمع والاستغلال* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موشوتاس (قبرص) .

لذلك ، يتعين على الجمعية العامة أن تعلن تأييدها كل خطوة تتخذ في الاتجاه الصحيح ، ولكل تقدم نحو تحقيق التطلعات العادلة لشعوب أمريكا الوسطى . وسيكون ذلك اسلوبا ممتازا لظهار تشجيعنا المجدد للتأييد الدائب للأهداف المشتركة لكل الشعوب ، ألا وهي السلام في حرية ، والعدالة الاجتماعية ، والرفاهة الاقتصادية ، والاستقلال السياسي .

السيد باسولي (بوركيينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انني

ان أتكم في هذه المناقشة بشأن الحالة في أمريكا الوسطى ، فان وفدي لا يعتزم الاستسلام لليأس . فنحن نود ، فيما يتعلق بأمريكا الوسطى ، أن نطلع المجتمع الدولي عن مخاوفنا ازا هذه الحالة التي تتدهور تدهورا مستمرا ، والتي وصفها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره S/16775 بأنها " ما زالت " بالغة الخطورة .

وتتحد الأعمال العسكرية الرامية الى زعزعة الاستقرار وأعمال الحصار الاقتصادي في المنطقة لاحتباط الجهود التي تبذلها مجموعة كوتنادورا طوال العامين الماضيين من أجل التوصل الى حل سلمي .

وعندما كنت متوليا رئاسة مجلس الأمن ، وكان لي شرف الترحيب بوزراء خارجية بنما ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، والمكسيك ، الذين جاءوا ليقدّموا مشروع وثيقة كوتنادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، ظننت أن الحالة المتأزمة في المنطقة ستنتهي سريعا . ولكن التطورات الأخيرة تجعل ذلك أمرا يبدو لسوء الطالع بعيد الاحتمال . ومن الصعوبة بمكان أن نعتقد ، كما ذكر في أوقات سابقة وفي محافل أخرى ، أن " الحل الديمقراطي هو الهدف الرئيسي الوحيد " الذي يجرى البحث عنه في أمريكا الوسطى ، في حين ان الأعمال والحقائق تكذب هذا التأكيد باستمرار . وفي واقع الأمر ، لا تحتاج أمريكا الوسطى الى آخرين ، أي كانت الأسباب التي يسوقونها ، لكي يملوا لها مشاكلها نيابة عنها ، لأن هذه المشاكل لا يمكن أن تجد حولا حقيقية الا من خلال الجهود الصادقة من جانب أمريكا اللاتينية . وكما قال رئيس جمهورية المكسيك ، وبحق ، " تستطيع هذه

المنطقة أن تجد سبلها الخاصة لمواجهة المشاكل التي تعترضها . لذلك ، فإن ما تحتاجه أمريكا اللاتينية منا هو أن نمتنع عن تقويض الجهود التي تبذلها للتوصل إلى الحلول الخاصة بها . ولم تقرب قط هذه المنطقة من الحل الذي تسعى إليه مثل الآن ، وينبغي للأمم المتحدة أن تسهم بنصيبها فيه .

لقد وجه فيما مضى نداءً من لجنة وطنية ثنائية * من أجل وضع استراتيجية دبلوماسية قوية ، وبذل جهد للتفاوض بغية تسوية الصراع ، وإدخال نيكاراغوا في التسوية الإقليمية التي من شأنها أن تضمن الأمن الدائم والاستقلال الوطني لكل شعوب أمريكا الوسطى . ونحن نؤمن إيماناً عميقاً بأن هذا النداء* لقي آذاناً صاغية . كما نؤمن بأن وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى تستجيب تماما لشواغلنا جميعا ، لأنها حصيلة عملية مشاورات مكثفة وتبادل واسع النطاق لوجهات النظر مع جميع حكومات بلدان أمريكا الوسطى . وهي أيضا ثمرة جهد لدمج مختلف المساهمات وللتوفيق بين الجوانب التي اختلف الآراء* حولها .

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يفوت هذه الفرصة للمشاركة الايجابية في دعم الأسس التي تم وضعها للتعيش السلمي والانفراج وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة ، ونعتقد أن هذه فرصة فريدة لتقليص التهديدات التي تشكلها الحالة في أمريكا الوسطى للسلم والأمن الدوليين .

ونحن إذ نقول اننا لا نغض أعيننا عن حقيقة أن المصاعب - وهي ليست ضئيلة على أية حال - مازالت تعترض سبيل الوصول إلى نتيجة ناجحة للجهود التي استمرت زهاء عامين والتي اتسمت بالمثابرة والتفاني ، فاننا نرى ان هذه المصاعب تجلت عندما زرعت الألغام في موانئ نيكاراغوا ، وازدادت اليوم وضوحا في الكتيب الذي أعده متخصصون في الجرائم القذرة ، من أجل تدبير وتنفيذ مخططات * التحييد * في ذلك البلد .

لقد أدان وفدى بشدة بالأمس المحاولات الرامية إلى فرض حصار اقتصادي أو فرض النظام السانديني عن طريق زرع الألغام في موانئ نيكاراغوا . ونحن ندين اليوم بنفس الشدة ذلك التعصب السياسي العنيف الذي لا يتورع عن جلب القتل لبلوغ غاياته .

ونحن مقتنعون بأن أولئك الذين يموتون اليوم من أجل قناعاتهم السياسية سينهضون في الغد من رقادهم وهم أقوى مما كانوا ، وأكثر قناعة من ذي قبل ، وأشدد تصميمًا على الموت مرة أخرى ، اذا دعت الحاجة الى ذلك من أجل قضيتهم العادلة .

ونعتقد أن الوقت قد حان لأن تتخلى كل دول أمريكا الوسطى وكسل الدول المعنية بشكل مباشر ، عن أحقادها ، وأن تعترف بحق كل منها في الاستقلال ، والسيادة الوطنية ، والسلامة الإقليمية ، والحق في أن تعيش في سلام في ظل النظام السياسي الذي تختاره ، والحق في أن تعيش دون أن تتعرض لأي ضغط أو تدخل أجنبي من أي نوع . وهذه الحقوق الأساسية مسلم بها لكل شعب في العالم ، وهي لا تهتدد بأي حال سلم وأمن أي شعب آخر .

ويرحب وفدي بالاعلان الرسمي الذي صدر عن نيكاراغوا ، الذي أبدت فيه استعدادها للتوقيع على وثيقة كونتادورا ، دون أي تعديل أو تحفظ ، لذلك فاننا نناشد المجتمع الدولي بآلا يسمح بتبديد هذا الأمل الذي تعلقه بلدان أمريكا الوسطى ، بوجه خاص ، على وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى . ونطالب بوقف الأعمال العسكرية الرامية الى زعزعة الاستقرار من أي نوع كانت .

وهذا هو ثمن تحقيق السلم في أمريكا الوسطى . فهل يتعسر علينا دفع هذا

الثن ؟

السيد سكوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : من بين الأزمات التي تشكل تهديدا للسلم ، فان النزاع في أمريكا الوسطى يثير القلق بسبب التوتر المستمر ، واتساع نطاق الأنشطة العسكرية والتورط المباشر المتزايد من جانب الولايات المتحدة . وقد أصبح الوجود العسكري المستمر للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة العنصر الأساسي في السياسة الخارجية لذلك البلد . ولا نحتاج الا الى الاطلاع على وثيقة مجلس الأمن S/16744 لادراك المدى الحقيقي للأنشطة العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية - وذلك بالنسبة لدولة صغيرة واحدة من بلدان أمريكا الوسطى ، هي نيكاراغوا . فالسفن الحربية الأمريكية تدرع الميمنة بالقرب من سواحلها كما تنظم طلعات جوية مستمرة فوق أراضيها لجمع المعلومات ، وتطبق النظريات العسكرية ، وتجري المناورات المستمرة بالقرب من حدودها .

لقد شعر العالم بأسره بسخط شديد ازاء زرع الألغام في نيكاراغوا الذي تتم بمساعدة الولايات المتحدة ، وبالإشتراك المباشر لوكالاتها ورعاياها ومن تسيطر عليهم . وذلك التورط المباشر في الأنشطة العسكرية يؤكد أيضا وجود مرتزقة أمريكيين بين هؤلاء الذين يشنون على نيكاراغوا غارات جوية ترقى الى أعمال العصابات . وقد علمنا في الأيام الأخيرة بالكتيب الذي أعدته وكالة المخابرات المركزية للمجرمين الذين يحاربون حكومة نيكاراغوا وشعبها . وانا ما جاز لنا أن نسمي هذا الكتيب مادة تعليمية ، سنجد فيه حقا تعليمات ، ولكن عن كيفية الاغتيال والخطف وتدمير المباني العامة وابتزاز السكان السلميين . هذه هي مظاهر سياسة الضغط السافر على نيكاراغوا ، البلد الذي كانت جريمته الوحيدة هي أن شعبه اختار طريقا مستقلا للتنمية لم يصادف هوى في نفس الولايات المتحدة الأمريكية .

وتشن الولايات المتحدة بالفعل حربا غير معلنة ضد نيكاراغوا . وكفت الحكومة الأمريكية من الحملة التي تشنها على كوبا ، والتي استمرت حتى الآن أكثر من عقدين

ونصف ، تحت ذريعة واهية ، هي التهديد الكوبي في امريكا الوسطى التي تعتبرها
الولايات المتحدة ملكيتها الخاصة . وقد كثفت واشنطن من حصارها الاقتصادي لكوبا ،
وزادت من حملة التهديد والابتزاز التي تمارسها ضدها ، بينما تشهرا باستمرار اسلحتها
في وجه ذلك البلد .

ان ابلغ دليل على هذا التعسف والانتهاك الصارخ لمعايير القانون الدولي
واحكام ميثاق الامم المتحدة ، الهجوم القرصاني الذي شنته الولايات المتحدة على غرينادا
في خريف السنة الماضية . ويوضح العدوان على غرينادا ان اى بلد غير منحاو يمكن ان يكون
ضحية لتدخل عسكري من جانب الولايات المتحدة الامريكية اذا كانت حكومته لا تسير على
نفس النهج الذي يقبله البيت الابيض .

وبالتالي فان استراتيجية الولايات المتحدة في امريكا الوسطى والبحر الكاريبي ،
التي تقوم على سياسة ممارسة الضغط والقوة ، قد خلقت تهديدا خطيرا للمصالح الحيوية
لشعوب وبلدان المنطقة ، وادت الى ايجاد مصدر للتوتر يهدد السلم والامن الدوليين .
ومن الطبيعي تماما ان تلقى هذه السياسة وتلك الممارسة مقاومة متزايدة من جانب شعوب
المنطقة ، التي هبت للتصدي لعدوانية الامبريالية الامريكية . لقد وحد شعب نيكاراغوا -
في مواجهة هذا التهديد الأمريكي- صفوفه مع حكومة اعادة التعمير الوطني ، وعقد
العزم على دحر العدوان . ورغم الصعوبات الناجمة عن بطش نظام سوموزا وسياسة زهزعة
الاستقرار التي تتبعها الولايات المتحدة في نيكاراغوا ، فقد تحققت تحولات رئيسية في
المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وقد تم جني ثمارها الاقتصادية الاولى .
ويعد شعبها لانتخابات ديمقراطية حقيقية ، وتحظى نيكاراغوا بسمعة عظيمة في
الساحة الدولية .

وردا على النية العدوانية للولايات المتحدة ، يبدى شعب كوبا أيضا درجة
عالية من اليقظة وضبط النفس مع البلدان الأخرى المحبة للسلم في المنطقة ، بتأييد
التسوية السلمية لمشاكل امريكا الوسطى .

وفي السلفادور يتسع نطاق الكفاح ضد الديكتاتورية من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي.
وتسعى القوى الوطنية الديمقراطية بقوة وثبات لتحقيق الحرية الحقيقية والاستقلال
لبلادها .

ان شعب غرينادا لم يقبل استمرار الاحتلال والسيطرة الامريكيتين في بلاده .
وقد قدمت بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك اسهاما ايجابيا في السعى من أجل
ايجاد حل لمشاكل امريكا الوسطى . وقد لقيت وثيقة السلم والتعاون في امريكا الوسطى
التي اقترحتها مجموعة كونتادورا تأييدا شاملا سواء داخل المنطقة أو خارجها . وهو
ما يبدو واضحا من البيانات التي أدلى بها ممثلو الغالبية العظمى من الدول في الدورة
الحالية للجمعية العامة . وما له مغزى في هذا الصدد ، ان واشنطن ترفض الجهود
الاجابية التي تبذلها مجموعة كونتادورا ، ولا تدخر وسعا للحيلولة دون تطبيع الأوضاع
في امريكا الوسطى . ويرجع عدم رضا الولايات المتحدة الامريكية عن تلك الوثيقة بصفة
أساسية الى أنها مقبولة من جانب حكومة وشعب نيكاراغوا . ان تنفيذ أحكام هذه الوثيقة
سوف يحرم الولايات المتحدة من امكانية التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة .
ومن ثم برهنت الولايات المتحدة مرة أخرى على أنها تعتمد على تصعيد التوتر لا تخفيفه
في المنطقة ، وأنها تحاول بكل السبل فرض ارادتها على المنطقة بأسرها . ان العقبة
الكأداء التي تقف اليوم أمام تسوية النزاع في امريكا الوسطى انما تكمن في ذلك الخط
السياسي الذي تتبعه الولايات المتحدة .

ولمنع تدهور الحالة وخروجها من اطار السيطرة ، ومنع تدخل عسكري جديد من
جانب الولايات المتحدة ، يتعين على شعوب بلدان امريكا الوسطى أن توحد قواها
السلمية ، وأن تتصدى للامبريالية والرجعية . ويجب أن توحد صفوفها في النضال من
أجل حل هذه المشاكل الصعبة بالوسائل السلمية ، التي تقوم على أساس العدالة ،
ودون تدخل خارجي . ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد بحزم الحـل
السياسي العادل لمشاكل امريكا الوسطى عن طريق المفاوضات ، كما تؤيد الموقف البناء
لحكومة نيكاراغوا وجهود بلدان مجموعة كونتادورا من أجل التسوية السلمية للنزاع في

امريكا الوسطى . ونشعر ان مجلس الامن والامم المتحدة ككل ، يجب ان يلعبا ايضا
دورا هاما في هذه العطية .

السيد ماشينغاد زى (زمبابوى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الحالة

المتدهورة بصورة سريعة ومطردة في امريكا الوسطى تشير قدرا كبيرا من القلق للمجتمع
الدولي . في الواقع ، ان الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن وحركة بلدان عدم
الانحياز ، قد اجمعت على وصف هذه الحالة على انها تهديد للسلم والامن الدوليين .
ان قلق وانزعاج المجتمع الدولي بشأن تطور الحالة المتفجرة في منطقة امريكا الوسطى
قد تجليا بوضوح ايضا في حقيقة ان هذا البند قد حاز اكبر اهتمام في جدول اعمال
مجلس الامن خلال السنتين الماضيتين ، وفي اعتماد القرار ٣٨ / ١٠ الذي اقتره الجمعية
في السنة الماضية بالاجماع .

ونتيجة لشعورها بالقلق امام التدهور المستمر والخطير للحالة في المنطقة .
شرعت اربعة حكومات في امريكا الوسطى في مبادرة جسورة سعيا وراء حلول سلمية ودائمة
للمشاكل التي تهدد السلم والاستقرار في منطقتها .

وانني أنه هنا ببادرة كوتادورا التي تم تصورها والقيام بها من قبل حكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك مشتركة ، ان كل الشعوب التي تتحلى بحسن النوايا في أمريكا الوسطى بل وفي المجتمع الدولي بأسره قد أعربت عن تأييدها للجهود السلمية لمجموعة كوتادورا ، وقد قدمت دعماً لهذه الجهود . وقد وضع هذا بجلاء في قرار الجمعية العامة ١٠/٣٨ الصادر في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ وفي قرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) وفي الاعلان السياسي الذي اعتمده مؤتمر القمم السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في نيودلهي في ٧ آذار/مارس ١٩٨٣ .

وللأسف فان التحذيرات والنداءات الاجماعية للمجتمع الدولي فيما يبدو لم يكن لها اثر ايجابي يذكر . ووفقاً لما ذكره الأمين العام في تقريره المؤرخ ٦ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٤ ، والمقدم الى هذه الجمعية ومجلس الأمن ، عملاً بقرار الجمعية ١٠/٣٨ وقرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) فان : " حوادث الحدود والأعمال الهدامة وأعمال التخريب وما يترتب عليها من خسائر بشرية وطدية " (S/16775-5/39/562-A ، الفقرة ٨) لم تستمر فقط في أن تكون الطابع المميز على مسرح الأحداث في أمريكا الوسطى بل لقد زادت وتيرتها في بعض الحالات . وبالفعل ، في هذا العام وحده ، اضطرت بلد من الاقليم هي نيكاراغوا أن تلجأ الى مجلس الأمن لما لا يقل عن ثلاث مرات . ان مسمى نيكاراغوا لتحقيق السلم والأمن ، لنفسها ، بل وللمنطقة بأسرها قد امتد أيضاً الى الجهاز القضائي لهذه المنظمة ، وأعني محكمة العدل الدولية ومرة أخرى دون جدوى . هناك حرب قدرة حقا تدور رحاها في نيكاراغوا وحولها ، وفي هذا الصدد فان تورط قوات غربية عن المنطقة ، والدور الذي تلعبه هذه القوات معروفان تماما للمجتمع الدولي . ان الغارات الجوية على نيكاراغوا وزرع الألغام في المياه الإقليمية لتلك الدولة وفي موانئها البحرية الرئيسية والتخطيط لأعمال الاغتيالات السياسية في ذلك البلد وحملات التخليل والدعاية التخريبية ضد حكومة نيكاراغوا كلها صممت وخطط لها ووجهت من جانب حكومة مجاورة عضو في هذه المنظمة ، في انتهاك صارخ لميثاق المنظمة .

ويتعين على هذه الجمعية مرة أخرى أن توضح بجلاء وبصوت قوى واحد ان التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا أو في شؤون أي بلد في أمريكا الوسطى يعد

انتهاكاً لمبادئ الميثاق ، التي تعد أساس العلاقات بين الدول . ولدى نيكاراغوا وجميع بلدان المنطقة ما يكفيها من مشاكلها الخاصة وليست في حاجة الى المشاكل التي تصدر اليها من الخارج . ان شعوب هذه المنطقة تعرف هذه المشاكل جيداً أفضل منا نحن الغرباء عن الاقليم . وهي ليست عاجزة عن حل هذه المشاكل بنفسها ، ولم تطلب من الغرباء التدخل في شؤونها . وكل ما تحتاجه ، بل وتحتاجه بشدة ، هو أن تترك وشأنها ، وان تمنح فرصة التشاور فيط بينها لمناقشة مشاكلها في جو بعيد عن التدخل الخارجي . وهذا بالتأكيد لا يعد مطلباً كبيراً .

وكما ذكر بالفعل فان الجهود السلمية لمجموعة كونتادورا تعد تعبيراً بليغاً عن الرغبة القوية لشعوب أمريكا الوسطى في السلام ، وقدرتها على تحليل مشاكلها وإيجاد الحلول الواقعية لهذه المشاكل . ويود وفدي أن يضم صوته الى الأصوات العديدة التي أشادت بحكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك لجهودها ، وخاصة في اعداد وثيقة كونتادورا المنقحة بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى . ان هذه الوثيقة في صيغتها المنقحة ، قد أعدت بحنكة ، وهي متوازنة وواقعية في تناولها للمسألة الخاصة بالحالة في أمريكا الوسطى . ونود أيضاً أن نشي على دول المنطقة مثل نيكاراغوا ، على سبيل المثال ، التي أعربت عن تأهبها واستعدادها لتوقيع الوثيقة الجديدة فوراً دون ادخال أي تغيير عليها . ويحدونا الأمل الصادق ان مثال نيكاراغوا الذي يتسم بالحنكة سوف تحتذيه جميع الدول الأخرى المعنية بشكل مباشر .

وهناك مثال آخر لمبادرة محلية مشجعة من أجل تخفيف حدة التوتر الداخلي والاقليمي ، يتمثل في الاجتماع الأخير الذي عقد بين رئيس السلفادور وزعماء جبهة فرالوندو طرقي للتحرير الوطني ، والجبهة الديمقراطية الثورية . ورغم ان هذه الاجتماعات لم تسفر عن نتائج ملموسة فيط يبدو فأننا مع ذلك نشعر ان هذا الاجتماع يمثل مبادرة هامة قام بها شعب السلفادور لحل مشاكله . ويحدونا الأمل ألا يثبط التدخل الأجنبي همسة شعب السلفادور في جهوده لعقد حوار أكثر جدية لخدمة مصالح بلده ومنطقة أمريكا الوسطى بأكملها .

وأخيرا فان هذه الجهود وما يشابهها من جهود ومبادرات اقليمية ووطنية فسي
 سبيل السلم مهم حـسن اعدادها لن يكتب لها النجاح مادام التدخل الاجنبي بجميع
 أشكاله مستمرا . وهذا ما يجعلنا نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تطالب هذه الجمعية
 بالاحترام الصارم لمبادئ عدم التدخل بجميع أشكاله في أمريكا الوسطى ، وان تطالب
 الدول الواقعة خارج المنطقة أن تحترم رغبات وآراء وأفكار وتقديرات شعوب المنطقة .
 واتصلا بذلك ، نود أن نؤيد كل من طالب هذه الجمعية باعتماد الشروط التي
 قدمتها بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك بتوافق الآراء . وبالمثل يجب أن تقر الجمعية أيضا
 مشروع القرار (A/39/L.7/Rev.1) الذي أعدته وقدمته نيكاراغوا لبلوغ نفس الهدف .

السيد وصي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للمرة
 الثانية تتداول الجمعية العامة بشأن البند المعنون " الحالة في أمريكا الوسطى " . غير
 أن مجلس الأمن اجتمع عدة مرات في الطغي القريب لنظر هذا البند . وأما منا في مداولاتنا
 الآن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/39/562-S/16775 المؤرخة ٩ تشرين الأول /
 اكتوبر ١٩٨٤ .

لقد أصغى وفد بنغلاديش باهتمام شديد الى ما أدلى به المتكلمون السابقون من بيانات أعربوا فيها عن قلقهم الشديد ازاء الوضع السائد في امريكا الوسطى . كما أن مثلي البلدان المنخرطة في شؤون المنطقة بصورة مباشرة أو المهتمة بها اهتماما بالغا تناولوا باستفاضة التطورات الجارية فيها . ولذلك فإن وفد بلدى لا يرغب في الخوض في تفاصيل الوضع في المنطقة . الا أننا نؤكد أن بنغلاديش تشارك المجتمع الدولي قلقة ازاء الحالة الخطيرة في امريكا الوسطى ، واننا نشارك في رأى السائد القائل بأن أى تفجر للأعمال العدائية سيزيد من تفاقم الوضع ويهدد الأمن والسلم على الصعيدين الاقليمي والدولي .

لقد أظهرت التطورات الاخيرة مرة أخرى الحاجة الى حوار بناء يستهدف تحقيق تفاهم وتصالح . وفي نفس الوقت ينبغي لنا أن نحظر الدخول في مداولات قد تفضي الى مزيد من الاستقطاب والريبة وتبادل الاتهامات . وبكل وضوح ، يتطلب الوضع ضبط النفس والاعتدال والنظر الثاقب من جانب جميع الاطراف المعنية . واقتناعنا الراسخ أن السلم والاستقرار في أى منطقة لا يمكن أن يستتب الا على أساس من التطلعات المشتركة والتنازلات المتبادلة .

اعتمدت الجمعية العامة في العام الماضي القرار ٣٨ / ١٠ بتوافق الآراء ، وتناول ذلك القرار ، على نحو شامل ، مختلف جوانب القضية . ونحن ندرك جميعا أن القرار كان ثمرة جهود طويلة وشاقة ، لاسيما من جانب الدول الأعضاء في مجموعة كونتادورا - بنمينا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك - بغية تسوية الخلافات القائمة بين بلدان المنطقة والتوصل الى توافق للآراء في هذه الجمعية . كما نشي على روح التصالح والتراضي الداعية للاعجاب ، التي أظهرتها في تلك المناسبة الدول المعنية مباشرة .

ولقد كان وفد بنغلاديش يأمل ويعتقد مخلصا أن اعتماد قرار بتوافق الآراء في الدورة الاخيرة للجمعية العامة سيؤثر تأثيرا ايجابيا على الوضع في المنطقة ، وقد قدمنا تأييدنا الكامل لجهود بلدان مجموعة كونتادورا تلك الجهود القيمة التي جاءت في وقتها ، على أساس اعتقادنا الراسخ أن من المرجح أن ينجح هذا السعي في الاقليم لسبب بسيط ، هو أن بلدان المنطقة في موقف يمكنها من تقييم الوضع على نحو أشمل . ان البلدان أعضاء مجموعة كونتادورا ، وهي بلدان تربط بلدى بها علاقات ود وصدقة ، قد تمكنت بالفعل من

تحقيق قدر كبير من النجاح وحظيت مساعيها النبيلة بتقدير واسع النطاق . كما أن الأمين العام ، في تقريره بشأن هذا الموضوع ، لاحظ بارتياح عميق " المساهمة الذكية القوية التي قامت بها حكومات مجموعة كونتادورا بهدف ازالة أسباب التوتر في المنطقة " . (A/39/562 ، الفقرة ٧) . كما أبدى أيضا التقييم التالي : " ولجهود مجموعة كونتادورا أهميتها الخاصة نظرا الى استحكام خطورة الحالة في امريكا الوسطى " (المرجع نفسه ، الفقرة ٨) .

ويتضمن تقرير الأمين العام أيضا استعراضا للأحداث التي جرت خلال العام الماضي . لقد كان هناك تراشق بالاتهامات حول حالات تدخل وأعمال عدوانية واستفزازية وتهديد باستخدام القوة أو استخدامها في المنطقة . وقد استمعنا خلال هذه المناقشة الى مثل هذه الاتهامات من ممثلي البلدان المعنية مباشرة . ويشعر وفد بلادي بالأسى لمحاولات النظر الى الأحداث الجارية في تلك المنطقة في سياق المواجهة بين الشرق والغرب . فمثل هذه المحاولات ليس من شأنها الا أن تزيد من حدة التوتر في الموقف وتأخير عملية تطبيع العلاقات بين بلدان المنطقة من خلال الحوار والمفاوضات .

لقد درس وفد بلادي باهتمام النص المنقح لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى ، وهو النص المرفق بتقرير الأمين العام . وقد عللنا أن مسودة الوثيقة التي نظرت في الاجتماع المشترك السابع لوزراء خارجية مجموعة كونتادورا وبلدان أمريكا الوسطى ، الذي عقد في مدينة بنما في ٧ أيلول / سبتمبر ، قد أحيل بالفعل الى رؤساء دول بلدان أمريكا الوسطى الخمس مشفوعا بطلب بابدأ آرائهم قبل ١٥ تشرين الأول /

أكتوبر ١٩٨٤ . ان مبادرة كونتادورا الهامة ثمرة عملية حوار ومناقشات طويلة وشاقة بين بلدان المنطقة . جرت وفقا لمبادئ الأمم المتحدة ، ويسعدنا أن نلاحظ أن الوثيقة تعيد التأكيد ، من بين جملة أمور ، على المبادئ الحيوية المتمثلة في عدم جواز التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول ؛ وتساوى الدول في السيادة والتسوية السلمية للمنازعات ؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ان هذه المبادئ ذات الصلاحية الشاملة لها صلة وثيقة بما يحدث في منطقة امريكا الوسطى .

ويشارك وفد بلادى الرأى الوارد بالوثيقة والذي يرى أن السلم والثقة فى المنطقة لا يمكن استعادتهما الا من خلال الاحترام غير المشروط لمبادئ القانون الدولى ، لاسيما مبدأ حق الشعوب فى أن تختار بحرية شكل نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تعترف الوثيقة أيضا بأهمية اقامة وتعزيز وتقوية النظم الديمقراطية فى جميع بلدان المنطقة ، وتشدد على أن أعمال التخريب والأنشطة الهدامة واستخدام أراضي دول ما للقيام بعمليات تضر بأمن دولة أخرى أمور تتنافى مع المعايير الأساسية للقانون الدولى والتعايير السلمى .

ونحن ندرك أن أحكام النص المنقح لم تقبل من كل بلدان المنطقة بعد ، وأن الجهود الدؤوبة المضنية التي تبذلها مجموعة كونتادورا لم تحقق النجاح النهائي بعد . الا أنه بالنظر لما يتصف به الموقف من تعقيد ، ينبغي لنا أن نعالجه بأناة وتفهم . ويؤمن وفد بلادى أن المناقشات الحالية بشأن الوضع فى امريكا الوسطى قد تتمخض عن تجدد النداء الى البلدان المعنية مباشرة للاسراع فى مشاوراتها مع مجموعة كونتادورا بغية التوصل الى توافق آراء اقليمي لاستعادة السلم والأمن وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة . وأى تأخير لا داعي له سيؤدى الى تفاقم الوضع وزيادة تعقيد ، ومن ثم يجعل التوصل الى اتفاق أمرا أكثر صعوبة .

وفى الختام ، أرجو أن تسمحوا لي أن أكرر اعتقادنا بأنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتعزيز وتشجيع عملية الحوار والمشاروات الحالية ، بمساعدة بلدان مجموعة كونتادورا ، بغية الاسراع بابرام اتفاق بشأن هذه القضية . وسيكون يوما بالغ الأهمية حقا فى تاريخ هذا العالم ، الذى تمزقه الصراعات ، اذا ما توجهت الجهود النبيلة لمجموعة كونتادورا بنجاح يعلن فى الذكرى السنوية الأربعين للأمم المتحدة . ويتعهد وفد بلادى بتقديم كل الدعم والتأييد الى رئيسنا فى مساعيه لتحقيق هذه الغاية .

السيد بلانكو (اوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد أبدت الأمم المتحدة رأيها في المسألة المعروضة علينا فيما اعتمده مجلس الأمن بالاجماع واعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء من قرارات . ويجدر أن نذكر مما ورد بتلك القرارات ما يلي من أحكام : اعادة تأكيد المبادئ الأساسية للميثاق المنطبقة على هذه الحالة ولاسيما ما تعلق منها بعدم التدخل وتقرير المصير وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ؛ واعادة تأكيد حق جميع بلدان المنطقة في العيش في سلم وأمن وتقرير مصيرها بمنأى عن التدخل الخارجي ، وادانة جميع أعمال العدوان على دول المنطقة بما في ذلك أعمال الارهاب والتخريب ، وتقديم الدعم الكامل لجهود مجموعة كونتادورا .

كما أن مناقشات مجلس الأمن والجمعية العامة بما فيها المناقشة الدائرة حالياً اتاحت ومازالت تتيح لغالبية الدول الأعضاء في المنظمة الاعراب عن آرائها . وبالرغم من الاختلافات الواسعة التي لاشك في وجودها ، تبين أيضاً وجود مجالات اتفاق - أود أن أؤكد عليها - تسنى على أساسها وضع القرارات واعتمادها دون معارضة . ولما كان وفد بلادى يفضل ابراز ما يوحد صفوفنا لا ما يشيع الفرقة بيننا ، يجدر بنا أن نؤكد على بعض مجالات الاتفاق وهي الاتفاق على : أن الحالة في امريكا الوسطى نتاج سلسلة بالغة التعقيد من العوامل الثنائية والاقليمية والخارجية عن المنطقة وكلها تنبغي معالجتها بايجاد حلول عادلة ومنصفة . وانه من حق جميع الدول التوصل الى حلولها الوطنية الخاصة بها دون أى تدخل من الخارج ودون التدخل في شؤون الغير . وانه ينبغى ايجاد الحلول السلمية عن طريق الحوار والتفاوض . وانه يجب الاعتراف بالدور الرئيسي لمجموعة كونتادورا كما يجب دعم جهودها .

وفي ضوء كل ما تقدم بذلت مجموعة كونتادورا جهودها مستندة الى هذا الأساس المشترك . ومن تلك الجهود يجدر أن نبرز اعلان كانكون ووثيقة الأهداف ووثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في امريكا الوسطى المؤرخة في ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ .

ان العمل الذى أنجزته مجموعة كونتادورا جدير بأعظم الشناء والاحترام . فقد نجحت في اقامة حوار اقليمي سلس مما أسهم في تلافي نشوء حالات يتعذر تداركها واستهلكت عملية تفاوض يمكن أن تسهم في ايجاد حلول سلمية وتقدمت بسلسلة من المقترحات لمعالجة

الحالة في أمريكا الوسطى يمكن أن تفضي إلى إقامة تعاون في المستقبل ، وذلك رغم الاعتراف بتعقيدات الحالة واشتمالها على عوامل متعددة . وقد لقيت هذه المجموعة استجابة مشجعة للغاية من بلدان المنطقة وفي النهاية ظل جهدها جهدا نابعا بحق من أمريكا اللاتينية وغير خاضع لأيّة تأثيرات أجنبية .

ومما لا شك فيه أن ما ذكرته آنفا يشكل تقدما أحرز بشأن حالة كانت تبدو وكأنها مقضي عليها بالتدهور السريع الذي يتعذر تداركه أو ، في أفضل الأحوال ، بالركود والعنف المزمّن .

ويجدد بنا أن نضيف إلى ذلك عنصرا بالغ الأهمية هو عنصر الاتصالات المختلفة وذات الطابع الثنائي التي أسهمت في تخفيف حدة التوتر وإيجاد حلول لأوجه من المشكلة ذات حساسية خاصة . وقد تضافرت هذه الجهود مع الجهود متعددة الأطراف لتسهم في دعم العملية العامة التي تستهدف إقرار السلم والأمن في المنطقة ، وتسنى إحراز كل هذا التقدم بالرغم من الصعوبات العديدة التي لا شك في وجودها ، كما كان نتاجا لجهود كبير يرمي إلى تحقيق السلم ، جهد ينبغي أن يستمر .

ويجب في المقام الأول أن نعيد تأكيد تأييد المجتمع الدولي لمجموعة كونتادورا ونشجع بقوة بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك على مواصلة جهودها حتى تصل العملية إلى نهايتها . وفي هذا الصدد يعرب وفد اوروغواي عن كامل تأييده لمشروع القرار المقدم من بلدان مجموعة كونتادورا .

يحدد البيان المشترك الذي أصدرته هذه المجموعة من البلدان في مدريد في ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ معالم المرحلة الراهنة من المفاوضات الرامية إلى حمل بلدان المنطقة على المسارعة بتوقيع وثيقة كونتادورا ، وتتيح هذه المفاوضات الفرصة لاجراء مشاورات بين بلدان أمريكا الوسطى والمجموعة التي أخذت في الاعتبار التعليقات التي أبدتها البلدان المعنية والمتمشية مع روح كونتادورا والتي يمكن أن تسهم في المزيد من دقة أحكام الوثيقة دون الإخلال بتوازنها . ويوضح البيان أن بعض المواضيع التي أثيرت باعتبارها ما يتطلب التوضيح والتعديل مواضيع تشير إلى آلية التحقق من الوفاء بالالتزامات التي تتعهد بها الأطراف ومن تنفيذها حسب ترتيبها الزمني ، والرقابة عليها .

وان نأخذ في الحسبان المرحلة التي بدأت الآن يوجد ما يبرر التأكيد مجدداً على تأييدنا الكامل للجهود المشتركة التي تبذلها بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك وأن نحث في الوقت ذاته جميع الأطراف المعنية مباشرة على دفع عجلة المشاورات فيما بينها حتى يتسنى تتويج عملية كونتادورا بنهاية سريعة موفقة .

ومن الضروري أيضاً أن نحث جميع الدول على التعاون تعاوناً فعالاً على تحقيق هذا الهدف بتفادي أية أفعال من شأنها أن تضر بعمل مجموعة كونتادورا أو تنتقص مما تستحقه هذه المجموعة من تأييد مشترك .

ان الأحداث الخطيرة الجارية في أمريكا الوسطى يمكن أن تتسبب بسهولة فسي نشوب جدل يكون أقرب الى المجابهة بما تنطوى عليه من بيانات استنكار وشجب وتبسادل اتهامات بين جميع الأطراف . ومن ثم يفضل وفد بلادى أن يرى في هذه الأحداث الخطيرة دافعا وحافزا قويا لنا لنخلق في أسرع وقت ممكن الظروف الضرورية لقرار السلم ، الأمر الذى يعود على جميع الأطراف بالنفع والذى تحترم في اطاره ، بدقة ، وبغير انتقائية ، مبادئ عدم التدخل وتقرير المصير .

السيد محمد (تربيداد وتواغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

طالت المشاكل التي تواجه بلدان امريكا الوسطى لاكثر مما يجب ، وينظر وفدى بقدر كبير من الجزع الى حقيقة انه لم يكن هناك أى تحسين للوضع الخطير للغاية والعرضة للانزهار . بل على النقيض من ذلك ، بيد وأن هناك تصعيد للمشاكل .

ويشارك وفدى في الرأى القائل بأن بعض المآزق التي تواجه بلدان امريكا الوسطى ترجع جذورها الى ظروف تاريخية وعوامل اقتصادية واجتماعية محلية ، وان تلك الظروف يمكن تتبعها في مختلف أشكال الاستغلال الاستعماري التي كان لها أثر على تلك القضايا الاقتصادية والاجتماعية . وقد أدى التفاعل الناجم عن ذلك الى زيادة حدة الصعوبات وللأسف ، تضاعفت المشاكل مؤخرا بفعل العوامل الخارجية . وبالتحديد ، أدت عسكرة المنطقة الى العنف والصراع والمعاناة الانسانية وعدم الاستقرار ، مما يستوجب من المجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا للحالة الراهنة في امريكا الوسطى .

ان لشعوب امريكا الوسطى الحق في التمتع بالسلم والاستقرار ، والحق في ممارسة الديمقراطية واقامة مؤسساتها ، ولها حق اختيار نظمها وقيمها ، كما أن لها حقا غير قابل للمتصرف في التمتع بالكرامة الانسانية وحقوق الانسان . ويؤكد وفدى على ضرورة احترام تلك الحقوق والدفاع عنها .

لقد درس وفدى تقرير الامين العام (A/39/562) بعناية فائقة ، ونود أن نشني على الامين العام لاهتمامه البالغ بذلك الموضوع ، ونود ، أسوة بكل عضو آخر في المجتمع الدولي ، أن نشيد بالبلدان أعضاء مجموعة كونتاد ورا للجهود المضنية التي بذلتها وتبذلها حاليا عملا على حل الازمة في امريكا الوسطى . ونعتقد أنه في نطاق ذلك الاطار وحده يمكن تحقيق السلم والاستقرار في منطقة امريكا الوسطى .

وقد لاحظ وفدى الاستجابة الفورية لحكومة نيكاراغوا ، التي وافقت على وثيقة كونتاد ورا المنقحة والمؤرخة في آيدول / سبتمبر ١٩٨٤ . وبالرغم من أن حكومة نيكاراغوا ساورها قدر من الشكوك بشأن الوثيقة وواجهت صعوبات فيما يتعلق ببعض جوانب نصها

المنقح ، إلا أن قبولها الفوري لوثيقة كونتاد ورا يعتبر في رأى وفد بلادى مؤشرا على الرغبة الطمحة لحكومة نيكاراغوا في تحقيق السلم والاستقرار والامن .

وناشد البلدان الاخرى في امريكا الوسطى الانتها من د راستها لوثيقة كونتاد ورا حتى يمكنها التوقيع على الوثيقة بلا مزيد من الابطاء . ولئن كنا على استعداد لقبول قدر من التأخير لأسباب حقيقية كالتشاور والتفاوض ، فان وفدى يستنكر أى محاولة لتخريب جهود مجموعة كونتاد ورا .

وناشد أيضا البلدان الاخرى التي لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة في امريكا الوسطى أن تؤيد وثيقة كونتاد ورا عن طريق تعزيز وتشجيع الظروف التي تسمح بالبدء في تنفيذ بعض أحكامها . كما ناشد جميع الأطراف المعنية أن تبدي روحا من الرغبة في المصالحة والأخذ بالحلل التوفيقية ، حتى لا تصبح جهود مجموعة كونتاد ورا والقـــرار ١٠ / ٣٨ وأية قرارات قد تعتمدها الدورة الحالية للجمعية العامة حجرا على ورق .

ويرى وفدى ، أن الازمة الراهنة في امريكا الوسطى يمكن حلها بصورة مرضية عن طريق الأساليب السياسية والدبلوماسية فقط . فالحل العسكري مرفوض تماما ، وأية محاولة لغرض حل عسكري لن تؤدى إلا الى تعميق الجروح وجعل الحالة أكثر تعقيدا .

ويضم وفدى صوته الى النداء العالمى من أجل اعادة السلم والاستقرار الى المنطقة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية سواء من جانب بلدان خارجية أو بلدان من داخل المنطقة دون الإقليمية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاعتراف بالكرامة الانسانية وحقوق الانسان لشعوب المنطقة ، والسير قدما صوب التقدم الاقتصادى والرخاء ، واستئناف الجهود التي كانت قد بدأت ، قبل الازمة الراهنة ، عملا على تحقيق التكامل الاقتصادى والتقنى في منطقة امريكا الوسطى .

وفي النهاية ، يعتبر وفد ترينيداد وتوباغو أن عملية كونتاد ورا هي الآلية الوحيدة القابلة للتطبيق سعيا الى حل سلمى لمشاكل امريكا الوسطى ، ونحث المجتمع الدولى على دعم جهود مجموعة كونتاد ورا .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الحالة في امريكا الوسطى ، شأنها شأن حالة امريكا اللاتينية كلها ، حالة كئيبة ألحمة بصورة خطيرة ، رغم كل الجهود التي بذلتها والنوايا الحسنة التي أبدتها بلدان المنطقة سعيا الى تسوية الصراعات القائمة .

وعندما نوقشت تلك المسألة في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، كان كل من هنا يراوده أمل جاد في قرب انهاء تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة ، وبالتالي انهاء الاعمال العدائية السائدة . ولكن ها قد انقضى عام ، وأصبحت الحالة أكثر سوءا بدلا من أن تتحسن .

وطوال ذلك العام الذي انقضى ، ظلت الصحافة ووسائل الاعلام الاخرى بالولايات المتحدة سادرة في تشويه سمعة الثورة الساندينية في نيكاراغوا . وظلت تنشر المعلومات المشوهة عن حكومة نيكاراغوا ، عملا على خداع وتضليل الرأي العام داخل الولايات المتحدة سعيا الى المزيد من التبرير للعطيات العسكرية وأعمال التجسس التي لا تهر التي تقوم بها الولايات المتحدة في ذلك البلد . وما زالت جماعات المرتزقة والغلول المتبقية من نظام سوموزا ، بدعم أمريكي يعلن عنه بلا خجل ، تحاول - دون جدوى - زعزعة ذلك النظام الشعبي للغاية ، الذي أقامه الشعب النيكاراغوي المضطهد بعد تضحيات ضخمة ، وهو على استعداد لتقديم تضحيات أكبر حفاظا عليه .

ان ارهاب الدولة وظيفه رئيسية للادارة الحالية في الولايات المتحدة تعارستها في جميع أنحاء العالم ولا سيما في نيكاراغوا ، إلا أن بث الالغام في موانئ نيكاراغوا لم تعين هويته كعمل من أعمال ارهاب الدولة إلا في سياق حملة انتخابات الرئاسة الحالية في الولايات المتحدة . ولولم تسقط طائرة امريكية ، منذا الذي كان بوسعه أن يقنع الادارة الامريكية بأن هناك من كبار المسؤولين بوكالة المخابرات المركزية من يخلقون بشكل غير مشروع في المجال الجوي لنيكاراغوا للقيام بعطيات سرية ؟

ويغض النظر عن كل الحجج السياسية والعواقب المترتبة على ذلك الانتهاك للقانون الدولي ، لدينا سؤال خطير للغاية ، ومحير ، لكنه بسيط ، وهو : لماذا تتورط حكومة الولايات المتحدة الى هذا الحد في أعمال الدمار والنار والقتل والتجسس وراقعة الدماء ومختلف الانتهاكات ؟ وما الذي يجعلها تشعر بالافتقار الى الأمان الى ذلك الحد ؟ فكما قلنا قبالا ، يبلغ تعداد كل سكان نيكاراغوا حوالي ٣ ملايين نسمة ، في حين أن في الولايات المتحدة مالا يقل عن ١٠ ملايين من مدني المخدرات . فما الأساس المنطقي لهذا الوسواس المتسلط على الولايات المتحدة فيما يتعلق بنيكاراغوا ؟ ولماذا يجب أن تقع تلك المجابهة غير المتكافئة ؟

لقد استمعنا دائما الى المسؤولين في نيكاراغوا يعلنون في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن استعدادهم لاجراء محادثات مع المسؤولين في الولايات المتحدة واستعدادهم لتسوية الخلافات بين البلدين سلميا ، بل ولقد كفوا حتى عن ادانة أحد ، حتى لا يفضيوا أحدا . ومدوا فعلا يد الصداقة حتى للولايات المتحدة ذاتها . ونحن لا نستطيع أن نفهم اطلاقا لم لم تكن هناك استجابة ايجابية من ادارة الولايات المتحدة المتعجرفة . ولا شك أن هذا موقف يناقض كافة الاعراف الدولية المقبولة .

لقد أعلنت حكومة الولايات المتحدة أن المفاوضات الشئانية مع الحكومة الساندينية غير واردة اطلاقا ، وعملا على عرقله عملية السلام الجارية ، اقترحت بحسب وجوب حل الخلافات اقليميا . وبطبيعة الحال ، عندما بدأت مجموعة كونتادورا مبادرتها ، لم يكن الاميراليون في الولايات المتحدة يتوقعون ذلك الاعتراف العالمي الشامل الذي لقيته

وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، وكانوا يحاولون ببساطة كسب الوقت للقيام بأعمالهم العدوانية ضد الثوار في المنطقة وتحيين الفرصة لمقاومة ودحر المقاتلين الحقيقيين من أجل الحرية والحق الهزيمة بالحركات الثورية . كانوا يريدون فسحة من الوقت لارسال المزيد من المرتزقة الى المنطقة ، وارسال مزيد من المستشارين العسكريين الى السلفادور ، ومزيد من القوات المسلحة الى هندوراس ، ومزيد من عملاء وكالة المخابرات المركزية وأذئاب الثورة المضادة الى المناطق الشمالية والجنوبية من نيكاراغوا المحررة ، ومزيد من قوات الاسطول الضاربة الى مياه المنطقة ، وفوق كل شيء ، ارسال جيش احتلال الى جزيرة غرينادا الصغيرة ، كما لو كانوا يمثلون مسلسلا من مسلسلات " رجل الستة ملايين دولار " أو " المهمة المستحيلة " الرائجة حاليا . بيد أنهم ، بالرغم من كل هذه الاعمال الشريرة ، فشلوا في ايقاف عملية كونتادورا ، وهو ما نراه في تقرير الامين العام للامم المتحدة الوارد في الوثيقة (A/39/562-S/16775) في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ . وقد جاءت النسخة المنقحة من وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ثمرة لعطية من المشاورات المكثفة وتبادل الآراء واسع النطاق مع جميع حكومات أمريكا الوسطى ، وجاءت معبرة عن الجهود الرامية الى ادماج وتكامل كافة الاسهامات المختلفة والتوفيق بين تلك الواجه التي ما زالت هناك خلافات حولها . غير أننا نسمع بعد اعلان نيكاراغوا قبول الحكومة الساندينية لوثيقة ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، ان المعتدى ما زال غير مستعد للسلم بعد .

ويتضخم حجم السجل التاريخي للعدوان على نيكاراغوا . ويبدو أن الأمر المؤقت الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ١٠ أيار / مايو ١٩٨٤ بشأن بث الألغام في موانئ نيكاراغوا وقرارات الامم المتحدة ليس لهما أثر على السياسة التي ينتهجها المسؤولون عن سياسة الولايات المتحدة الذين أغمضوا أعينهم وأعموا آذانهم عن بقية العالم . وهم يشعرون بالتعاسة ان يرون حتى حلفاءهم الغربيين يبحثون تقديم معونة اقتصادية للمنطقة . ولذلك نرى أبعادا جديدة للعدوان يوما بعد يوم . ويعتبر الكتيب الذي وضعت وكالة المخابرات المركزية بعنوان " العطيات النفسية في حرب العصابات " ليزود عملاء الثورة

المضادة في نيكاراغوا بارشادات مفصلة عن كيفية اغتيال الشخصيات السياسية ، دليلا آخر على كيفية مواجهة دولة عظمى يقال انها اسطورة عصرنا لبلد صغير تعداده ٣ مليون نسمة يريد أن يستقل ويتحرر من التدخل الاجنبي ويحقق العدالة الاجتماعية لمجتمعه .

ولقد رحبت نيكاراغوا علنا ، وبحكمة ، بجهود كونتادورا من أجل المفاوضات السلمية ووافقت على وثيقة كونتادورا وبروتوكولها الاضافي . غير أن حكومة الولايات المتحدة تقاوم تلك العملية السلمية ، على الرغم من آراء شعبها وبالمناقضة للآراء المحبذة للجوء الى الحلول السلمية بدلا من الحلول العسكرية . فالادارة الحالية للولايات المتحدة تنتهك حتى قرارات الكونغرس ذاته ، الذي فرض حدودا على أنشطة وكالة المخابرات المركزية في امريكا الوسطى . ويظل بلا جواب السؤال عن المبرر الذي يجعل من حق كونغرس الولايات المتحدة أن يناقش قضايا امريكا الوسطى ويتخذ القرارات بشأنها .

ان شعب ايران المسلم الذي عانى منذ أكثر من ربع قرن من نفوذ الولايات المتحدة وسيطرتها وتدخلها في كل مناحي حياته يستطيع أن يقدر حق التقدير شاكلا أمريكا اللاتينية ومعاناة شعب نيكاراغوا الباسل .

ان المسألة التي تجرى في ذلك الجزء من العالم تعبر عن المواجهة اليومية بين أمة باسلة عاقدة العزم وواعية ومسؤولة لكنها مقهورة ، أمة ثورية مكونة من ثلاثة ملايين نسمة من جهة ، وبين دولة عملاقة غنية ذات قدرة تكنولوجية متقدمة للغاية ومجهزة فكريا ، لكنها ظالمة متعطربة لا تستطيع أن تطيق أن تتنفس أي أمة نسمة من نسائم الحرية .

لقد قررت تلك الدولة المتفطرة ، بانانية وتعسف ، أن الآخرين يجب ان يكونوا عملاء
للأمريكيين ، وان يدنوا بالولاء للديمقراطيات التي تحمل بطاقة " صنع في الولايات
المتحدة الأمريكية " ، ويصبحوا ان يالا للشركات عبر الوطنية ، والا وجدوا أنفسهم يسيرون
وهم ينظرون من فوق اكتافهم في زعران الفطرسة الدولية تستطيع دائما ان تستخدم
نظاما او غيره من الأنظمة المجاورة في القضاء على الثورة أو ، بالأقل ترويضها .
وفي مواجهة هذا التداخل المطلق الذي لا مثيل له أو مبرر أو ضرورة ، والتدخل
بجميع أشكاله من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، حافظت نيكا راغو على أرفع مستوى من
الاخلاقيات في نضالها الدفاعي ؛ وبرهنت على أنها تتحلى بأعلى درجة من درجات النضج
السياسي والتعقل واتساق السياسات ، والحصافة والحكمة . فقد ابدت حكومة نيكا راغو ،
دون ان تتخلى عن أى من مبادئها الثورية ، استجابة كبيرة للوسائل السلمية في الوقت الذي
لا تزال فيه ماضية في اصرارها على الدفاع عن الثورة ، وظلت على قدر كبير من المرونة بغير
تفاوض على مواقفها الثورية . وهذا هو المسلك الذي تسلكه أية أمة ثورية . ونحن نشيد
بشعب نيكا راغو لكل تلك الصفات الجديدة بالاعجاب ؛ ونؤيد ذلك الشعب تمام التأييد ،
كما نؤيد نضاله .

ونؤيد أيضا مشروع القرارين الواردين في الوثيقتين A/39/L.6 و A/39/L.7/Rev.1
ونناشد جميع الأطراف المعنية ان تنضم الى وثيقة كونتادورا . وفي النهاية ، نناشد بكل
اخلاص وتواضع الطرف المعني بان ينهي سياساته المكروهة الاخلاقية من جميع أرجاء العالم
ولا سيما في البلدان التي يعتبرها واقعة في فناءه الخلفي . ولندعو الله ان تحل الحكمة ،
برحمة من عنده محل العجرفة الامريكية .

السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالرغم من التطاحن

والعنف اللذين يجتاحان امريكا الوسطى ، شهدنا مؤخرا مبادرات تبشر بالخير وترمي الى
تسهيل الحوار السياسي . ومن واجبنا جميعا ، ولا سيما الأطراف المعنية مباشرة ، ان تشجع
الحلول السياسية للقضاء على الفوضى التي عانت منها امريكا الوسطى طويلا . ان تصعيد
العنف لا ينطوي على أى أمل حقيقي لشعوب المنطقة ، فالحوار هو طريق السلم .

بعد جهد تفاوضي دام ٢٠ شهرا اقترحت بلدان مجموعة كونتاد ورا الأربعة - بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك - مؤخرا على دول امريكا الوسطى الخمس - مشروع وثيقة للسلم . ومن شأن الوثيقة حظراً على تدخل خارجي في المنطقة وأي تأييد من الخارج لقوى العصيان في الوقت الذي تنص فيه على اجراء انتخابات حرة واصلاحات ديمقراطية أخرى . كذلك يؤكد مشروع الوثيقة المساواة السيادية بين الدول ، والتسوية السلمية للنزاعات ورفض استخدام القوة والتهديد باستخدامها او تصدير الارهاب والتخريب وتأييد المؤسسات الديمقراطية والنهوض بالعدالة الاجتماعية . ونحن ندرك انه مازالت هناك مشاكل معلقة ، لكن يبدو الأمل في امكانية تسوية هذه المشاكل بطريقة تجعل في الامكان التوصل الى اتفاق بشأن حل مستقر دائم يحظى بقبول جميع الأطراف المعنية .

لقد رحبت حكومة بلادي بالجهود التي تبذلها مجموعة كونتاد ورا ، وأعربت عن تأييدها القوي لها . ونحن نؤمن بأن عملية كونتاد ورا محط أفضل الأمل في انهاء العنف واستعادة التعاون بين دول امريكا الوسطى المتجاورة . ونحن نؤيد تمام التأييد هذه المحاولة الرامية الى ايجاد حلول اقليمية لمشاكل اقليمية .

وتمشيا مع الآراء التي أعرب عنها في وثيقة كونتاد ورا ، يعد التقدم الاقتصادي والتغيير الاجتماعي مطلبين أساسيين لاستتباب السلم في امريكا الوسطى ، وفي رأينا ، ان الاجتماع الذي عقد مؤخرا في سان خوزيه بكوستاريكا ، بين وزراء خارجية من اوروبا الغربية وامريكا الوسطى وبلدان مجموعة كونتاد ورا ، انما يعكس الاهتمام المتزايد والايجابي بايجاد طرق بديلة للخروج من الصراع الاقليمي عن طريق معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . وعلى مر السنوات الماضية ، عززت بلادي أيضا تعاونها الاقتصادي والاجتماعي مع امريكا الوسطى .

كما يود وفد بلادي ان يتقدم ببعض التعقيبات بشأن تطورات ايجابية أخرى وقعت صوب استقرار الحالة في المنطقة .

اننا نرحب بالحوار الذي بدأ بين نيكاراغوا والولايات المتحدة الامريكية في اوائل هذا العام . كما نرحب أيضا بالمحادثات المشجعة التي جرت في لابلما بالسلفادور في

١٥ تشرين الأول / أكتوبر في أعقاب الدعوة الموجهة من الرئيس نابليون دوارتي في خطابه أمام هذه الجمعية العامة . ان مجرد اجراء المحادثات يعتبر ، في الحقيقة ، خطوة فسي الاتجاه الصحيح .

ولقد كان من المشجع أيضا ان نلاحظ ان هناك حاليا اصلاحات ديمقراطية تجرى في مختلف بلدان أمريكا الوسطى . ويجب الترحيب بهذه التطورات على أمل ان تستمر وتتعمق . ان التسوية السلمية الوحيدة للمشكلات الداخلية تتمثل في المصالحة الوطنية ، التي تبدأ باجراء انتخابات حرة ديمقراطية .

ولا تزال القلاقل في أمريكا الوسطى تسبب سيلا من اللاجئين . فحتى اليوم ، يقدر عدد اللاجئين الذين تستضيفهم شتى بلدان المنطقة بأكثر من ٣٥٠ ألف لاجئ . وفي هذا السياق ، أود ان اشيد بمكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، الذي يقدم حاليا المساعدة لأكثر من مائة ألف لاجئ ، كما أود أن اتوجه أيضا بهذه الاشارة الى المنظمات الدولية وغير الحكومية الأخرى النشطة في هذا المجال . وفي الختام ، اسمحوا لي أن أعرب عن ألمي الصادق في أن تكفل عطية السلم والمصالحة في أمريكا الوسطى بالنجاح ، وتؤدي في النهاية الى التقدم الاجتماعي والاستقرار السياسي في هذه المنطقة الحساسة الهامة من العالم *

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

السيد مونيذ (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يتسم موضوع مناقشة اليوم ، وهو الحالة في أمريكا الوسطى ، بأهمية خاصة بالنسبة للأرجنتين ، لا بسبب الآثار المترتبة على تفاقم النزاع بالنسبة للسلم والأمن في المنطقة فحسب ، ولكن لأن شعوب الأرجنتين يرتبط بشعوب أمريكا الوسطى بروابط قوية للغاية ، أساسها التاريخ والدم واللغة والتقاليد .

ونحن ندرك أن المشاكل التي تعاني منها أمريكا الوسطى تتسم بالتعقيد الشديد ، وليس من السهل إيجاد حلول لها ، لأنها ناشئة عن هياكل اجتماعية واقتصادية ، عفا عليها الزمن ، يتعين تغييرها .

فالتخلف والأمية والظلم الاجتماعي والركود الاقتصادي الذي كثيرا ما يرجع إلى عوامل خارجة عن المنطقة ذاتها ، كتدهور معدلات التبادل التجاري وارتفاع أسعار الفائدة والسياسات الحمائية التي تنتهجها الدول المتقدمة ، كل هذه عناصر اجتمعت لتودي بأمريكا الوسطى إلى الوضع الحرج الذي تجد نفسها فيه اليوم . ومن الضروري ، إذا ما رغبتنا في التوصل إلى استتباب السلم ، أن نعثر على الوسائل التي تحقق التطلعات المشروعة للشعوب في التقدم الاقتصادي والمعنوي .

إلا أنه نظرا لتعقد هذه المشكلة ، يجب أن ندرك أن الظروف التي أدت إلى تفاقم هذه الأزمة على هذا النحو الخطير ، ظلت تختمر ، في الحقيقة منذ عشرات السنين . فقد تعرضت منطقة أمريكا الوسطى ، طوال تاريخها ، لتدخل الدول العظمى ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، في شؤون دول المنطقة . ويتمثل في ادراك هذه الحقيقة وجه من أهم أوجه مبادرة بلدان مجموعة كونتادورا لحل هذه المشكلة . فبنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، بمؤازره من سائر أمم أمريكا اللاتينية الأخرى ، تقدم الدليل على أن النهج الإقليمي هو أنسب وسيلة لإيجاد حل للمشكلة .

فليس هناك من يمكنه فهم مشاكل أمريكا اللاتينية أكثر من أمريكا اللاتينية ذاتها . وليس هناك من يهتم بمشاكل أمريكا الوسطى أو يشاطرها قلقها أكثر من الدول الشقيقة في أمريكا اللاتينية ، لا سيما الدول أعضاء مجموعة كونتادورا .

ومن ثم ، أود أن أستشهد ببيان الرئيس راؤول الفونسين الذي ألقاه في اجتماع مجموعة أمريكا اللاتينية في ٢٥ أيلول / سبتمبر من هذا العام ، وقال فيه :

" ان أى حل يفرض على منطقتنا من الخارج ، لن يكون حلا عادلا وواعدا .

ويتعين أن يعود السلم والعدل الى أمريكا الوسطى عن طريق شعوب أمريكا الوسطى ذاتها ، في المقام الأول ، وبالتعاون مع الجمهوريات الشقيقة الأخرى " .

وتؤكد الأرجنتين من جديد تأييدها التام لاقتراح كونتاد ورا . فنتائج الجهود التي بذلتها المجموعة خلال أقل من عامين تبين كيف أن الإرادة السياسية والتفاهم أذاتان فعالتان يمكنهما تحقيق نتائج ملموسة في عملية تسوية النزاعات الدولية .

لقد أدى العمل المكثف والمثمر الذي قامت به مجموعة كونتاد ورا الى مجموعة من الأحكام الدولية جمعت في وثيقة كونتاد ورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى . وتمثل هذه الوثيقة ، المعروضة على الأطراف المعنية للتوقيع عليها ، أفضل حل عملي شامل لمشاكل هذه المنطقة . ونحن على ثقة من أن عملية التفاوض حول نصوص الوثيقة سوف تنتهي بتوقيع الأطراف المعنية عليها بسرعة .

لقد فرض الواقع الجغرافي والتاريخي على دول أمريكا اللاتينية أن تكون متجاورة ، وأصبح التعايش السلمي أمرا لا سبيل الى اجتنابه اذا أرادت تلك الدول أن تتطور تطورا متناسقا . والأرجنتين على استعداد للتعاون من أجل التوصل الى حل عادل وسلمي لأزمة أمريكا الوسطى ، وتناشد المجتمع الدولي بأسره ، ولا سيما الدول ذات المصالح في المنطقة ، ان تحذو حذوها .

ومن الواجب ان نضع نصب اعيننا ، فيما يتعلق بحل أزمة أمريكا الوسطى ، مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تشترك دول أمريكا الوسطى الخمس في عضويتها . وتؤكد الاحترام الكامل لمبادئ عدم التدخل وسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، والتسوية السلمية للنزاعات الدولية ، واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية لجميع الشعوب والتعددية الايدولوجية التي تمثل النتيجة المنطقية لحق الشعوب في تقرير مصيرها .

وتنعكس كل هذه العناصر بوضوح في مقترحات مجموعة كونتاد ورا . وأفضل ضمان لتحقيق السلم والرفاهة للشعوب هو تقييد جميع الدول الصارم بهذه المبادئ . وترتبط جمهورية الأرجنتين ببلدان أمريكا الوسطى بأواصر الصداقة - بل الأخوة ، القوة التي تجلت في تضامنها الأخير مع تلك البلدان ، وتأمل الأرجنتين بكل إخلاص أن يسود السلم والوثام بين شعوب أمريكا الوسطى وأن تصبح التنمية المتزايدة واقعا دائما يبشر بالأمل .

السيد اد ينجي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان استمرار الحالة المتفجرة في أمريكا الوسطى مصدر كبير للشعور بخيبة الأمل لوفد بلادى انا ما أخذنا بعين الاعتبار الجهود الحميدة التي بذلت لوضع تسوية لها ، لا سيما جهود الدول الأعضاء في مجموعة كونتاد ورا . واعتماد القرار ٣٨ / ١٠ في العام الماضي ، أعربت الجمعية العامة عن دعمها القوي لمجموعة كونتاد ورا وحثتها على مواصلة جهودها التي تحظى بالدعم الفعال من جانب المجتمع الدولي وبالتعاون الصريح المباشر من جانب البلدان المعنية من داخل المنطقة وخارجها . ومنذ اعتماد ذلك القرار ، تابعت نيجيريا ، باهتمام كبير ، الجهود التي بذلتها مجموعة كونتاد ورا بالتشاور الوثيق مع بلدان أمريكا الوسطى من أجل التوصل الى حل دائم لمشاكل هذه المنطقة .

ويقدم تقرير الأمين العام - الوارد في الوثيقة (A/39/562) والمؤرخ في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ - صورة واضحة عن الأحداث التي وقعت في العام الماضي . وبالرغم من الشكوك الناشئة عن استمرار الاتهامات فيما يتعلق بأعمال العدوان والتخريب والأنشطة الهدامة ، فضلا عن استمرار وجود القوات العسكرية الأجنبية ، اسديت لقضية السلم خدمة جليلة من خلال حذكة رجال الدولة التي أدت الى اصدار مشروع وثيقة كونتاد ورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى . ويرى وفد بلادى ان مشروع الوثيقة يشكل أساسا متينا للسلم الداخلى والتنمية المنظمة لدول المنطقة ، والاحترام المتبادل لسيادة كل دولة وسلامتها الاقليمية ، وهو ما يجب ان يكون أساس الأمن والاستقرار في المنطقة .

ولذلك ، يجد ربالمجتمع الدولي أن يشجع كل بلدان أمريكا الوسطى على تعزيز عملية السلم عن طريق اتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ وثيقة كونتاد ورا ، بشكل عاجل . وفي هذا الصدد ، فقد أحطنا علما - في الفقرة ٥ من تقرير الأمين العام - بتأكيد وزراء خارجية مجموعة كونتاد ورا بأن النسخة المنقحة من الوثيقة كانت نتيجة لعملية تشاور مكثفة وتبادل موسع للآراء مع حكومات أمريكا الوسطى ، وأنها تعكس الجهود المبذولة لادماج وتكامل مختلف الاسهامات والتوفيق بين تلك الاوجه التي ظلت موضع خلاف . ومن مصلحة كل الأطراف المعنية الحفاظ على قوة الدفع التي هياها مشروع الوثيقة وفي هذا الصدد ، نرى أنه ينبغي لبلدان أمريكا الوسطى أن تضع نصب أعينها عبارة ، تتصل بالموضوع اتصالا وثيقا ، وردت في البيان المشترك لوزراء خارجية مجموعة كونتاد ورا - في اجتماعهم الختامي الذي عقد في مدريد باسبانيا في ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ ، حيث لاحظ وزراء الخارجية ، في البيان المذكور ،

" ان جوهر أية مفاوضات يتطلب أن يتنازل كل جانب ، الى حد ما ، عن رغبته في الحصول على فائدة أكبر . . . وأن وثيقة كونتاد ورا من شأنها أن توفق بين أوضاع ومصالح البلدان الخمسة المعنية بصورة مباشرة " . (A/39/604 ، صفحة ٣)

وقد لا يؤدي الاصرار على ضمانات مطلقة ، أكيدة وقاطعة الا الى تأخير عطيسة السلم . ولهذا ، نأمل أن تأخذ البلدان المعنية مباشرة في الاعتبار هذه الملاحظة وثيقة الرملة بالموضوع .

لقد طرحت ، بطبيعة الحال ، تحليلات عديدة لمشكلات امريكا الوسطى ، واستمعنا الى العديد منها في اليومين الاخيرين . ويبدو أن ثمة توافق آراء مفادة انه مهما كانت التعقيدات التي تؤدي الى تأزم الوضع يكمن السبب الاساسي في جذور اجتماعية واقتصادية عميقة لتلك المشاكل . وواضح انه ما لم تجر تسوية تلك المشاكل ، لن يتوقع ايجاد أى حل دائم . ويبدو أن ثمة توافقا في الآراء أيضا مؤداه أن الوضع كما هو قائم حاليا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، كما يشكل عقبة امام الاستقرار الاقليمي ، وان الادخال المتزايد والمستمر لمزيد من الأسلحة والعسكريين من الخارج الى المنطقة يعقد الوضع بدلا من أن يحسنه . وكل محاولات الضغط بغية زعزعة الوضع عن طريق التخريب والاغتيال لا يمكن الا أن تعزز تصميم هذه الشعوب على الحفاظ على حقوقها ، واستقلالها ، واختيار نظامها الحكومي الذي يحقق مصالحها على افضل وجه ممكن . والتعبير عن هذا السعي المشروع في سياق ايد يولوجي يكون بمثابة اساءة الحكم على الحالة وعدم فهمها على حقيقتها . وفي هذا الصدد ، يأمل وفد بلادي أن تأخذ كل الاطراف المعنية في الاعتبار الآراء التي أبدتها بلدان حركة عدم الانحياز في بيانها الختامي الصادر عن الاجتماع الذي عقد في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ ، وخصوصا فيما يتعلق بجوانب عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة ، فضلا عن احترام سيادتها ووحدةها الإقليمية .

وختاما ، اعيد التأكيد على وجهة نظر وفدي وهي أن عملية كوندادورا افضل سبيل الى السلام في المنطقة ولذا نأمل في أن تبرم بأقل تأخير ممكن .

السيد دازا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان السمات التي تميز هذه المناقشة فيما يتعلق بـ " الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم " ، وما أعربت عنه جميع الدول الأعضاء في المنظمة ،

تدل دلالة واضحة على ما يعالقه المجتمع الدولي من أهمية على الاحداث الجارية في تلك المنطقة . فالعنف الذي اطلق عنانه في المنطقة لم تقتصر عواقبه الوخيمة على شعوب امريكا الوسطى وحدها ، بل وتحول الى تهديد خطير للأمن والسلم في المنطقة بأسرها . وقد تابعت بلارى هذه الاحداث عن كثب . فبين شيلي وجمهورية امريكا الوسطى ، بالرغم من بعد المسافات بيننا ، روابط تقليدية وثيقة قائمة بين الشعوب تجعلنا نقدر تمام التقدير المشكلات والالام التي تعاني منها تلك الشعوب . فبيننا صداقة تاريخية نعتز بها .

لقد وضع الامين العام ، في تقريره ، امام الجمعية سردا موضوعيا للغاية للأحداث في المنطقة وبين ان هناك مشكلات خطيرة قد ظلت بغير حل ، كما اوضح ما تسنى احرازه من تقدم في السعي بمسب اقرار السلم في المنطقة . ولا يمكننا أن ننحي جانبا المشكلات القائمة أو نتجاهلها ، لكننا ، اذا ما نظرنا الى الماضي ورأينا كيف كنا ننظر الى الامور منذ عامين اثنين فقط ، سنجد انه قد احرز فعلا تقدم يدعو الى الامل . ومن مظاهر التقدم هذه ينبغي أن نبرز دعم المؤسسات فسي هندوراس ، وما احرز من تقدم في غواتيمالا والسلفادور ، وكذلك ما تحقق من تقدم همام للغاية في عملية المصالحة الداخلية في تلك البلدان . فبغير أى تدخل خارجي ، عاون كل بلد من هذه البلدان الى جذوره الثقافية ، وواجه واقعه واحتياجات شعبه ، ومن ثم احرز تقدما مضمونيا في عملية اعادة تنظيم مؤسساته . ويعتبر هذا التقدم الذي احرز ضمانا على ان حياة تلك البلدان يمكن أن توجه في وقام مسب التغلب على العنف والانشقاقات القائمة حاليا وبالتالي ، توجيه طاقاتها الوطنية مسب بناء مستقبل أفضل .

ونعتقد أن عملية بناء المؤسسات في السلفادور تستحق ذكرا خاصا ليس فقط من حيث دلالاتها السياسية ، بل لأنها تعبير عن الشجاعة التي أبداها شعب السلفادور . وقد كانت العملية الانتخابية في السلفادور تعبيرا عن رغبة الشعب في السلم ورفضه النهائي للعنف وللايدولوجيات الدخيلة التي حاولت أن تعكر جو التعايش بين سكان البلاد .

واسمحوا لي أن أشير الآن الى الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا من أجل التوصل الى حل سلمي يعتمد على الحوار ، للمشكلات التي تعاني منها منطقة امريكا الوسطى ووفقا للسياسة التقليدية لحكومتني في تأييدها الاجراءات السلمية من أجل تسوية النزاعات الدولية ، نعلق اهمية كبرى على عطية التشاور والتفاوض التي تجرى تحت رعاية بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك .

ان مشروع وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى الذي أشار اليه الأمين العام في تقريره (A/39/562-S/16775) ، مصدر أمل وارتياح لوفدي . ولقد ارفعينا باهتمام لممثلي دول امريكا الوسطى ، كما درسنا بعناية الوثائق التي وزعها اولئك الممثلون ايضا حا لمواقف حكوماتهم تجاه مشروع الوثيقة . ونلاحظ أنه ، بالرغم من مشاركة الجميع في الفلسفة الماثلة في هذه الوثيقة ، مازالت هناك بعض الاختلافات حول مسائل معينة ، ولا سيما فيما يتعلق بنظم التحقق ومراقبة تنفيذ الالتزامات والتعهدات المنصوص عليها .

ويود وفد بلادي أن يعرب عن ثقته في أن روح كونتادورا التي اتاحت التوصل الى مشروع الوثيقة التي نوافق جميعا على أسسها ، سوف تسمح بالتوصل الى توافق يزيل الاختلافات التي مازالت قائمة .

تبين المناقشة الجارية في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة بشأن الحالة في امريكا الوسطى وجود اتفاق واسع النطاق على الاعتراف بالجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا ، باعتبارها اكثر الجهود أهمية وواقعية في السعي الى حل سلمي لهذا الصراع الاقليمي . ويشارك وفدى في هذا الشعور ، وذلك هو السبب في اننا سنؤيد أى مشروع قرار من شأنه أن يدعم هذه العملية ، كمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.6 ، المقدم من بنما ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، والمكسيك .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ظل

الصراع الدائر في امريكا الوسطى ماثرا اهتمام العالم لسنوات طويلة ومثار قلق للدول أعضاء هذه المنظمة . فالذى نشاهده اليوم في امريكا الوسطى دراما ذات أبعاد سياسية واجتماعية وانسانية ، يمكن أن تؤدى الى صراعات أوسع نطاقا ، والأمر متعلق في هذا الصراع بقضايا جوهرية لها وقعها المباشر على المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة . وان يحل المرء هذا الصراع ، يكون المنظور الذى يبدأ منه ذلك التحليل ذا أهمية جوهرية . ان يمكن التوصل الى استنتاجات مختلفة وتوصيات متباينة تبعا للمنظور الذى يبدأ منه التحليل . والمنظور الخاطى لا يمكن أن يؤدى الا الى استنتاجات خاطئة . فهل هذا صراع بين الديمقراطيين الأخيار والشموليين الاشرار ؟ وهل توجد جذور الصراع في التنافس بين الشرق والغرب ؟ .

تؤمن حكومتى بأن للصراعات جذور كامنة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في امريكا الوسطى ذاتها ، وهي مشاكل كثيرا ما تعود لأكثر من قرن مضى . وكثيرا ما يقول أبناء امريكا الوسطى انفسهم ان بلدان امريكا الوسطى لا ينبغي أن تصبح أدوات صراع المصالح والايديولوجيات الدائر بين الدول الكبرى ، الأجنبية عن المنطقة . وتتفق حكومة السويد تماما مع هذا الرأى . فمصالح شعوب امريكا الوسطى لا يمكن أن يحددها أحد سوى أبناء امريكا الوسطى انفسهم . ولا بد لأى حل أن يبنسى على واقع امريكا الوسطى الاجتماعي والسياسي الخاص بها ، وعلى الجهود التي يبذلها أبناء هذه المنطقة .

وسيكون من الخطأ الغادح أن نعزو هذا الصراع الى المنافسة الدائرة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . فالأخذ بهذا المنظور قد يؤدي الى تفاقم التوترات والصراعات الاقليمية على نحو خطير . وقد اعربت حكومتي ، منذ البداية ، عن رأيها القائل على أن الصراع الدائر في امريكا الوسطى لا بد أن يسوى بالوسائل السياسية لا بالوسائل العسكرية ، وان السلامة الاقليمية لدول المنطقة لا بد أن تحترم ، ولا بد أن تتوقف تماما كل شحنات الاسلحة ، وكل اتجار في الاسلحة ، وكل المساعدات العسكرية ، الى المنطقة وفي داخلها حتى يتسنى التوصل الى تسوية . ولا بد أيضا أن يسمح لشعوب امريكا الوسطى بأن تبني مجتمعاتها في سلم وحرية ، ودون أي تدخل من الخارج .

هذه هي المبادئ التي اهدت بها مجموعة كونتادورا ، وهي المبادئ التي تجلت في وثيقة كونتادورا المنقحة التي قدمت اخيرا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى .

تشكل جهود مجموعة كونتادورا انجازا سياسيا ودبلوماسيا ذا أهمية كبرى . وقد أظهرت البلدان الاربعة الاعضاء في هذه المجموعة مثابرة ومهارة في مفاوضاتها طوال السنوات القليلة الماضية . ويمكن القول ، دونا أدنى شك أن جهود هذه المجموعة أدت الى احتواء الصراعات داخل المنطقة وان ذلك كان في مصلحة السلم الدولي .

وتستحق بلدان امريكا الوسطى الخمسة أيضا الثناء لما أبدته من استعداد للعمل على التوصل الى تسوية شاملة وما أبدته من مرونة جعلت من الممكن أن تقدم مجموعة كونتادورا هذه الوثيقة للتوقيع . وترحب حكومتي أيضا بالاستعداد الذي أبدته حكومات امريكا الوسطى لتوقيع وثيقة كونتادورا في أقرب وقت ممكن ، وتلاحظ أن نيكاراغوا وافقت على توقيع الوثيقة دون ادخال أي تعديلات عليها .

وينبغي أن تهنيء هذه الوثيقة السياسة الهامة اساسا سلبيا لتخفيف حدة التوتر العسكري وتخفيض مستوى التسليح في امريكا الوسطى . كما أنها ترسي المبادئ التوجيهية الأساسية للتطور محوب الديمقراطية ونحو احترام حقوق الانسان وتحقيق ظروف اقتصادية واجتماعية افضل في امريكا الوسطى . وهي تغطي كل أوجه الصراعات الدائرة في المنطقة .

وينبغي أن يكون بالوسع تحقيق كل مصالح الدول المعنية في اطار مبادرة كونتادورا . ويمكن لهذه الوثيقة أن ترسي الاساس للمسلم الحقيقي في منطقة امريكا الوسطى . ويستدل بوضوح من العمل الذى دار في اعداد هذه الوثيقة على أن النهج الاقليمي امر ممكن ومستصوب . وتحت حكومتي حكومات امريكا الوسطى على أن تعجل مشاوراتها مع مجموعة كونتادورا بغية التوصل الى توقيع الوثيقة في وقت مبكر . ويحدد حكومتي الأمل الصادق في أن تقوم سائر الاطراف الأخرى التي لها مصالح اساسية في هذه المنطقة ، ولا سيما الولايات المتحدة وكوبا ، بتأييد هذه العملية دون ادخال اى تعديلات على العنصر والمبادئ الأساسية لهذه الوثيقة .

ان المبادئ الأساسية للقانون الدولي كما تجسدت في ميثاق الامم المتحدة ينبغي أن تشكل الخطوط التوجيهية المشتركة للعلاقات بين كل الدول ، صغيرها وكبيرها ولجميع الدول حقوق متساوية وواجبات متساوية ، وليس ثمة مبرر ، أو ذريعة ، تبيح لأى دولة أن تنتهك استقلال أى دولة أخرى ذات سيادة أو سلامتها الاقليمية . لذلك أبدت حكومتي رد فعل شديد ضد هذه الأعمال وضد زرع الالفام في موانئ نيكاراغوا ومياهاها الاقليمية .

ان احترام القانون الدولي وحق كل الدول في تطوير مجتمعاتها دون تدخل خارجي أمر جوهرى لتسوية المراعات في امريكا الوسطى . الا أن مواصلة انكار الحقوق الديمقراطية ، وعدم احترام حقوق الانسان احتراماً كاملاً ، وانتشار الظلم الاقتصادي ، أمور تهيب المناخ لاستشراء التوتر والعنف .

وقد لاحظت حكومتي بارتياح كبير أن مسائل حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية تحتل مكاناً بارزاً في مشروع الوثيقة بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى . ومن الامور بالغة الأهمية ان نؤكد الاحترام المزايد لحقوق الانسان في منطقة عانت شعوبها الكثير ومن شأن توفير حماية أفضل للحقوق المدنية والسياسية انها تمهيد الطريق امام ادخال التحسينات ، التي توجد حاجة ماسة اليها ، على الظروف الاقتصادية والاجتماعية لشعوب امريكا الوسطى .

وقد لاحظت الجمعية العامة بارتياح في العام الماضي التدابير التي اتخذت في أمريكا الوسطى بغية ارساء وتحسين التمثيل الديمقراطي والنظم التعددية . وتعمد الانتخابات القادمة في نيكاراغوا خطوة في ذلك الاتجاه تتمشى مع روح مبادرة كونتادورا . ومن الأهمية بمكان أن تمكن كل القوى السياسية المشروعة في نيكاراغوا من الاشتراك في العملية السياسية في ظل ظروف متساوية . وتؤمن حكومتى بأن الحوار بين الحكومة والمعارضة السياسية في نيكاراغوا سيكون أكثر يسرا لو توقف المدعوان المدعوم من الخارج على نيكاراغوا ونحت جميع الاطراف المعنية على ان تنتهج السياسات التي تساعد على بلوغ هذه الغاية . ان للولايات المتحدة تأثيرا كبيرا لا يمكن انكاره في هذه المنطقة . ومن ثم فانها تتحمل بمسؤولية خاصة عن الاسهام في جهود تحقيق التطور السلمي . وترى حكومة السويد انه ينبغي ان يستخدم ذلك النفوذ في تعزيز الجهود الرامية الى التوقيع على وثيقة كونتادورا وتنفيذها . ونشارك في هذا المردد في الترحيب بالمباحثات الثنائية بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا التي دخلت مرحلة هامة .

ويعتبر تشكيل كوستاريكا ونيكاراغوا للجنة الحدود نتيجة مباشرة لعملية كونتادورا وترحب حكومتى بالمباحثات الاخيرة بين الرئيس دوارتي رئيس جمهورية السلفادور وقادة الجبهة الثورية الديمقراطية وجبهة التحرير الوطني " بارابوند ومارتي " ، استجابة للمناشدة المتكررة لهذه الجمعية . وتعتبر هذه المباحثات الباعثة على الأمل علامات مشجعة على التقدم الذي يتمشى مع روح مبادرة كونتادورا . وترى السويد منذ وقت طويل أن التسوية التفاوضية الدائمة في السلفادور لن تتأتى دون مشاركة الجبهة الثورية الديمقراطية وجبهة التحرير الوطني . ونحن نشجع كل الأطراف على مواصلة مباحثاتها حتى يتسنى التوصل الى تسوية سياسية وتفاوضية شاملة .

تؤمن حكومتى ان اشتراك الامين العام في عطية كونتادورا وتأبيده لها اسهام قيم ومشاركة هامة في تلك العملية . وتقريره ، في حد ذاته ، دليل واضح على التزامه القوى . كما قدرت حكومتى ايضا تقديرا كبيرا تأييد الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروي والبرتغال واسبانيا على النحو الذى اتضح في البيان المشترك الصادر فى سان خوسيه في ٢٨ ايلول / سبتمبر .

بعد عقود من العنف والالام البشرية في امريكا الوسطى ، تأمل حكومة السويد في ان تتخذ خطوات حاسمة نحو السلم . ان وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون فى امريكا الوسطى تستحق تأييدا قلبيا من جانب المجتمع الدولي . وتناشد حكومتى باخلاص كل الدول المعنية مباشرة او غير مباشرة بان تتحلل بضبط النفس - عسكريا ودائما - لتسهيل تحقيق السلم في المنطقة .

السيد اوربينا (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : للسنة الثانية

على التوالي ، تنظر هذه الجمعية الحالة في امريكا الوسطى وتهديدات السلم والامن الدوليين والمبادرات السلمية في المنطقة . وهذه مناقشة ناجمة عن ازمة سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة التعقيد تجاوزت اثارها ومظاهرها التي حاقت بشعبونا كل حدود المظالم واشكال القمع التي عرفها تاريخ امريكا الوسطى .

لقد شهدت شعوب امريكا الوسطى باستفزاز كيف ان اشكال القصور والتخلف التي نعاني منها ظلت تعمل دائما في خدمة المصالح الاجنبية التي اضافت الى محنتنا محنة توترات المواجهة بين الشرق والغرب .

وكما ذكرت كوستاريكا في هذه الجمعية عدة مرات ، كان التطور الوطني لكوستاريكا فريدا في نوه . فقد كرسنا كل جهودنا على مدى ١٥٠ سنة لبناء امة تقوم على العمل والعدالة والحرية . واطيب ثمار تطورنا ارادة الحوار التي تحلى بها شعبنا . فقد تعلمنا كيف نتغلب على خلافاتنا عن طريق الحوار واحترام حقوق الآخرين . واتخذنا في حياتنا الوطنية شعارا لنا وهو ذلك القول المأثور الذى ورد على لسان المواطن الامريكى الشهير بينيتو جواريز: " ان السلم هو احترام حقوق الآخرين " .

وفي وجه الازمة الطاحنة التي ابتلي بها شعب امريكا الوسطى ، ايدت كوستاريكا تأييدا لا يتزعزع الرغبة في الحوار . وفي وجه الخلافات بين شعبنا وحكومة نيكاراغوا ، اقترحنا بموافقة حكومة نيكاراغوا انشاء لجنة مشتركة لدراسة ومعالجة خلافاتنا . وقد اقترحنا أيضا انشاء هيئة للرقابة والمنع من اجل خفض حدة التوترات على حدودنا المشتركة . وقد تلقى كل من الاقتراحين تأييد مجموعة كونتادورا . وذهبنا الى فرنسا لاجراء محادثات مع نيكاراغوا في ظل كرم واشراف الحكومة الفرنسية . ولم نتخلف عن آي نداء لاجراء حوار صريح لتحقيق السلم . وقد قدمنا كل تأييد لعملية صنع السلام التي تقوم بها مجموعة كونتادورا هذا هو الموقف الوحيد الذي اتخذناه والذي يتفق مع مبادئ وقيم من سبقونا في بناء كوستاريكا .

ومنذ اعلان كانكون حتى يومنا هذا ، علمنا بجد ، جنبا الى جنب مع كل بلدان امريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا ، من اجل ايجاد حل تفاوضي للازمة في امريكا الوسطى . ولا يمكننا ان نفعل غير ذلك . فكوستاريكا ليست قوة اقتصادية ، ولا يمكن لها ان تكون كذلك . وكوستاريكا ليست دولة عسكرية ، ولا ترغب في أن تكون كذلك . وقوتنا الوحيدة هي ما يتمتع به من قوة معنوية من يعمل يوميا وبأمانة من اجل التقدم والعدالة والحرية لشعبه . وقد انعكست ارادتنا واردة اخواننا في مشروع وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى ، التي تعتبر نهجا مبتكرا لاسباب كثيرة . فلم يحدث من قبل ان حللت اى ازمة اقليمية واستظهرت اوجهها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية بهذا الشكل . ولم يحدث من قبل ان حاولنا حل كل وجه من اوجه هذه المشكلة من خلال منظور شامل اتجه الى تحسين فرص المستقبل للجميع . والوثيقة نهج مبتكر ايضا لما تضمنته من تدابير التحقق والرقابة التي تنص عليها - وهي تدابير تتجاوز مفاهيم السيادة الوطنية . وهي نهج مبتكر ايضا لانها لا ترمي فقط لانها التوترات والتناقضات بين سكان امريكا الوسطى عن طريق اتفاق شامل ، بل وترمي ايضا الى تشجيع خطة للتنمية السياسية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلدان المنطقة .

لقد تحقق الكثير في هذه المبادرة الاقليمية من اجل السلم والتعاون . ومع ذلك فان المجتمع الدولي بدأ صبره ينفذ . كما ان هناك اصواتا تضح بالشكوى من جانب شعوب امريكا الوسطى التي تعاني من شدة الازمة التي تتعرض لها .

لا يمكن ان يحرم المجتمع الدولي ، من تحقق آماله ، ولا يمكن ان تخدع شعوب امريكا الوسطى فيما يتعلق باحتياجاتها . ان مشروع وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى مازال من الممكن ، مع ذلك ، ان يجرى تحسينه . ولا ينبغي ان ندخر وسعا لتصبح هذه الوثيقة ضمانا فعالا للسلم والعدل والتقدم وهي امور يجب ان تسود منطقتنا في النهاية .

وبينما يظل طرف واحد مترددا في التوقيع على النص المنقح للوثيقة ، يتظاهر بانه لا يعرف ان كوستاريكا تقوم بالوفاء بالغالبية العظمى من الالتزامات الواردة في الوثيقة . ورغم اننا لا نواجه في الوقت الراهن صعوبة في تطبيق النص المنقح نصا وروحا ، فان ما يشير قلقنا ان هذه الوثيقة ضعيفة في آلية التحقق والرقابة . ونحن نشعر بالقلق ايضا لان الجدول الزمني لسريان التدابير الواردة في الوثيقة غير سليم ، مما يجعل مسن الاتفاق الشامل حبرا على ورق .

تريد كوستاريكا ان تتأكد من ان الالتزامات التي تعهدت بها الدول التي توقع على الوثيقة سوف تنفذ في الواقع . ونحن نؤمن بأن كل سكان امريكا الوسطى يستحقون ذلك الامن . وليس هناك احد في هذه القاعة يمكن ان يقابل بالدهشة قلقنا المشروع هذا بشأن التحقق من تنفيذ الالتزامات الواردة في الوثيقة . ولدينا حكمة تقول " ان الرجل الذي يمدد ديوته لا يخشى على ضمان تلك الديون " .

اننا مهتمون بالجدول الزمني لتنفيذ الالتزامات ، لاننا في كوستاريكا نريد للخطة الاقليمية ان تنفذ بكل جوانبها . وسنكون قد اصبنا المجتمع الدولي بخيبة امل وخذعنا شعوب امريكا الوسطى ، اذا ما قبلنا خطة يكون العيب في آليتها المفتقرة الى الكمال سببا فسي جعلها حبرا على ورق . وسنكون قد فقدنا كل حس بالعدل والمساواة اذا ما ادعينا اننا

سوف ننفذ فقط تلك الالتزامات المطلوبة منا التي يلقيها على طاقنا توقيعنا على الوثيقة ولا نشغل انفسنا بمصير الواجهة الاخرى التي لا تقل عن ذلك اهمية والتي يظل متعيننا التفاوض عليها بعد توقيع الوثيقة .

فنحن مقتنعون بان الحل التفاوضي لنزاعات امريكا الوسطى يتطلب كشرط مسبق التزامات ضرورية يجب ان تكون قابلة للتحقق من تنفيذها ، ومتبادلة ومتزامنة .

ونحن نرفض قطعاً الحجة التي يرددها اولئك الذين يدعون ان قلقنا بشأن التوصل الى التزام كامل وفعال ليس الا تكتيكا يستخدم للتعطيل . فالولئك الذين يحاولون التعميه عن اصالة ما يراودنا من قلق بالباسه ثوب الاتجاهات التدخلية والنزعات العسكرية واهمون مضللون .

ان قلقنا له ما يبرره . فكوستاريكا ، هي الدولة التي حققت في امريكا الوسطى اعلى مستويات التنمية الاجتماعية والسياسية والهيكلية ولذلك سنكون ، اذا ما خسرناسا ، اكثر الناس خسارة في امريكا الوسطى .

ونحن نعتقد ان هذا له ما يبرره تماما ونثق بان اغلبيه الدول الممثلة في هذه القاعة تدرك ان دولة قامت منذ ٣٥ عاما مضت بنزع سلاحها بارادتها المنفردة يحق لها ان تشعر بالقلق ازا* سباق التسلح الجامح الذي يجرى في بعض دول المنطقة .

وقلقنا له ما يبرره ايضا فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية . وكنتيجة للحرب الضروس التي تدور رحاها في بعض دول المنطقة فاننا في كوستاريكا كان طينا ان نتحمل عبء اللاجئين الثقيل . وكنتيجة للحرب بين الاشقاء* المندلعة على ارض نيكاراغوا المجاورة ، فاننا في كوستاريكا نعاني من المحاولات المبذولة لاستخدام ارضنا من جانب احد الاطراف والاعتداءات على سلامتنا الاقليمية من جانب آخرين . ولهذا السبب فاننا نهتم بالمصالحة الوطنية .

واهتمامنا بعملية الديمقراطية له ما يبرره ايضا . ونحن مقتنعون بان السلم لن يتحقق الا اذا اشترك الجميع في تحقق المصائر الوطنية مع كل ما يتطلبه ذلك من الضمانات السياسية الضرورية والحريات . ان الانتخابات لاتصنع الديمقراطية ، وانما تصنع في المجتمعات الديمقراطية التي يشارك فيها الجميع بحيث يمكن لافراد الشعب ان يعبروا خلال الانتخابات عن ارادتهم . وحينئذ وحينئذ فقط تكون السلطة شرعية ، وحينئذ وحينئذ فقط يكون السلام نتيجة لتوافق آراء* وطني .

عندما اقترح لاول وهلة ادراج هذا البند على جدول اعمال الجمعية العامة اعربنا عن قلقنا ازا* احتمال قيام الامم المتحدة باضعاف مبادرة كونتادورا لامريكا اللاتينية وانا بدا كما هو محتمل ان هذه الجمعية ستعتمد قرارا يعطي اسبقية لاحد جوانسب هذه الازمة المعقدة فان مخاوفنا سيكون لها ما يبررها .

عندما نشأت الامم المتحدة فهم مؤسسوها دور المنظمات الاقليمية ومبادئها

وقاموا بتعزيزها . وبعد مضي اربعين عاما ، نجد هذه الجمعية موشكة على انكار قيمة تلك الجهود الوطنية ، وتكاد تنسى النهج الاقليمي فتقوم بتحليل ازمة امريكا الوسطى من وجهة نظر عالمية . وهكذا نجد ان اكثر الملاحم مأساوية في ازمة امريكا الوسطى المجابهة بين الشرق والغرب .

فرغم ان المجابهة بين الشرق والغرب لا تفسر الازمة في امريكا الوسطى الا انها تعد عاملا هاما وعضرا من عناصر سوء حظنا ، ووجود مشروع قرار ثان يختلف عن مشروع القرار الذي تقدمت به مجموعة كونتادورا يوحي بان هناك مكونا قويا ناجما عن نزاع بين الشرق والغرب تتسم به ازمة امريكا الوسطى .

ان كل جهود مجموعة كونتادورا في صنع السلام والارادة الطيبة من جانب دول امريكا الوسطى تستهدف استخلاص ازمة امريكا الوسطى من عطية المجابهة بين القطبين . ونحن ، الحكومات التسع المشاركة في عطية كونتادورا ، قد ادركنا ان خلافاتنا اذا سمح لها بالوقوع في اطار المجابهة بين الكتلتين العظميين ستصبح غير قابلة للحل وستصبح مشاكلنا مما لا يمكن التغلب عليه .

ونعتقد ان المهمة التي عهد بها المجتمع الدولي الى مجموعة كونتادورا ينبغي الآن ان تستكمل باعتماد مشروع القرار الذي تقدمت به تلك المجموعة لنظره في هذه الجمعية بتوافق الآراء . وما نخشاه ان هذا العمل قد تعوقه اعتبارات يرى البعض انها مشروعة ولكن لا يمكن لأحد ان ينكر انها تمثل جانبا واحدا من السيناريو المعقد للأزمة في امريكا الوسطى . اننا قلقون للنتيجة التي قد تترتب من جراء ذلك بالنسبة لحكومات امريكا الوسطى ، ومجموعة كونتادورا والرأي العام الدولي ، متى كان القرار غامضا على اى نحو . ماذا ستكون العناوين الرئيسية لصحف الفد وهل سيكون التركيز على التأييد الجماعي لهذه الجمعية لعملية كونتادورا ؟ او سيكون هناك تركيز على حقيقة ان الجمعية العامة اعطت الاسبقية لمصالح احد الاطراف في النزاع على المصالح العامة للمنطقة ؟

ان موضوع تحقيق السلام في امريكا الوسطى يمثل شاغلا من الشواغل البالغة لكوستاريكا ، لكننا فوق ذلك نهتم بمستقبل منطقتنا . وهذه الروح قام رئيس كوستاريكا دون لويس البرتو مونغو الفاريز بدعوة كل الذين حضروا مؤتمر سان خوزيه الذي عقد في عاصمة بلادي في ٢٨ و ٢٩ ايلول / سبتمبر الماضي حيث قام الاتحاد الاقتصادي الاوروسي واسبانيا والبرتغال بوضع خطة للتعاون الدولي لضمان ان يلقي جهد مجموعة كونتادورا التأييد الضروري لتنفيذ اهدافها النبيلة .

ان وجود الاتحاد الاقتصادي الاوروسي في بلدنا والافتتاح بان بلدان المنطقة لها مستقبل مشترك مما يوضح الحاجة الى وضع الصالح العام والنهوض به فوق الصالح الوطني لاي من الاطراف المعنية .

ان الهدف النهائي لهذه المناقشة ، والهدف النهائي لجهود مجموعة كونتادورا هو مستقبل جميع شعوب امريكا الوسطى . ولهذا ، نطالب هذه الجمعية بان تضع الصالح العام لامريكا الوسطى وعطية السلام التي تقوم بها مجموعة كونتادورا فوق وقبل اي مصلحة فردية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة

٣٢٣٧ (د-٢٩) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ اعطي الكلمة لمراقب منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ترزي (مراقب منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ان حقائق الموقف عن الحالة في امريكا الوسطى قد عرضت بأكثر مما فيه الكفاية في هذه الجمعية . والحقائق عن تدخل حكومة واشنطن في الشؤون الداخلية والمحلية والعلاقات ما بين الدول في امريكا الوسطى معروفة تماما بفضل التقارير الواقعية المفصلة التي استمعنا اليها خلال المناقشة الحالية ، وما نشاهده في التلفزيون او نقرأه في الصحف التي استقتنا من مصادرها الاصلية ، حيث ان التي كشفت عن تلك الحقائق مصادرها رسمية في حكومة واشنطن .

منذ عام مضى قامت دولة عظمى رئيسية هي الولايات المتحدة الامريكية بنشر قوتها العسكرية لاسقاط حكومة غرينادا الشرعية . وكان الهدف وما يزال بدو حلة اخافة - واتباع سياسة العما الغليظة لتوصيل الرسالة الى شعوب المنطقة سواء كانت منطقة الكاريبي او منطقة امريكا الوسطى وهي رسالة تقول : لا تستجلبوا على رؤوسكم غضب الاله الموجود في واشنطن والا . . .

انني لن اسرد الوقائع بل سأحاول تحليلها وأذكر الأهداف وربما النتائج . ان المناقشة بشأن الحالة في امريكا الوسطى والتدخل السافر والمكشوف بصورة اوباخري من جانب حكومة ريغان بواشنطن ، هذه المناقشة يمكن اعتبارها بمثابة تضامن دولي مع شعب الولايات المتحدة فيما يطلقه من المصراحت والاحتجاجات والادانات لسياسات وممارسات حكومته .

ان هدف هذه المناقشة تأييد شعوب أمريكا الوسطى الباسلة في سعيها المخلص وجهودها وكفاحها دفاعا عن حقها في تقرير المصير والدفاع عن ديارها وأوطانها وحقها في السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي .

ونحن نعبر هنا عن مطالبتنا بالوقف الفوري وغير المشروط للأنشطة العسكرية وشبه العسكرية التي تقوم بها حكومة واشنطن ضد شعوب أمريكا الوسطى ، وعلى وجه الخصوص ، ضد شعب نيكاراغوا البطل الذي مافتئ يتعرض للتهديد . وقد ترجم بث الالغام في المياه الاقليمية لنيكاراغوا هذه التهديدات الى أعمال عدوانية ملموسة . وقد تعتقد حكومة واشنطن أن العالم لا يزال يعيش في عصر دبلوماسية أو سياسات الزوارق المسلحة وهي سياسات أطلق عليها مؤخرا " اهاب الدولة " . وقد لا ترغب واشنطن في الاعتراف بهذا بيد أن شعوب المنطقة الواقعة جنوب نهر ريو غراندي لم تعد شعوبا من العبيد في مزارع شركات الفواكه . ولم تعد المنطقة الفناء الخلفي للمولايات المتحدة ولم يعد من السهل الابقاء على " جمهوريات الموز " . ان الشعوب قد استيقظت بالفعل . وهي منظمة ومصممة على احراز وممارسة حقوقها بشتى الوسائل .

ان نيكاراغوا ليست " قطعة فاسدة من اللحم " . ونحن الذين نؤيد شعب نيكاراغوا كلنا هنا لسنا " حشرات " بالرغم مما يعتقد السفير كورتين وينسور ، الابن ، ممثل الولايات المتحدة . اننا بشر ونؤيد شعب نيكاراغوا . واذا كانت واشنطن لاتزال متأثرة باصحاب النظريات التي سبقت نظرية داروين فليكن ؛ بيد أن احتجاجات الشعب في الولايات المتحدة على سياسات حكومته توفر لنا الرضا والطمأنينة .

ان سياسات واحلام حكومة واشنطن لا تجلب فقط الكارثة الى أمريكا الوسطى والشرق الأوسط بل تهدد السلام والأمن الدوليين أيضا . وقد اقيمت قاعدة متقدمة بالفعل على الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث أن اليهود - النازيين دخلوا في تحالف استراتيجي مع نظرائهم في واشنطن العاصمة . ان بلايين الدولارات الأمريكية تتدفق وآلاف الأطنان من المعدات العسكرية الأمريكية تكس في موطن ميلاد السيد المسيح - أرض الحليب والعسل ، وأرض السلام أى فلسطينا المحتلة .

وتتخذ ترتيبات مماثلة لتحويل منطقة أمريكا الوسطى الى قاعدة متقدمة للتدخل العسكري للولايات المتحدة . والتعليقات الصادرة تأمر بزعزعة استقرار تلك البلدان والحض على : " دع الأخ يقتل أخاه " ؛ وتمتعوا بجني " ثمار الضرر " ؛ واشعلوا الحروب الاقليمية واستنزفوا الموارد الطبيعية لكي تخفق شعوب العالم الثالث - أو بالأحرى البشر من " الطبقة الثالثة " في جهودها التطور وحتى ينمو أطفالها في جهل وتخلف وفي بيئة دون مستوى الانسان ان لم تكن غير انسانية .

ان حكومة واشنطن متورطة في أعمال إجرامية تشنها على شعوب أمريكا الوسطى . والأدلة على تورطها الاجرامي في نيكاراغوا كثيرة . ان ألف باء التورط الاجرامي قد نشرت مؤخرا ولا يمكن لواشنطن ولا ينبغي أن يسمح لها أن تفلت دون عقاب . وترمز أحرف الـ " سي . آي . ايه " الى " التورط الاجرامي للحكومة " .

ان حكومة واشنطن مثل اسرائيل تنظر بازدراء الى الرأي العام الدولي وقواعد السلوك الدولي بل الى محكمة العدل الدولية . ان الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية وجميع الهيئات الدولية ليست ولم يقصد بها أن تكون أدوات توضع تحت تصرف حكومة واشنطن . ان هذه المؤسسات أنشأتها شعوب العالم لأغراض نبيلة . وميثاق الأمم المتحدة واضح ؛ وكذلك الاعلان العالمي لحقوق الانسان . والشعوب في جميع أرجاء العالم قد أحاطت علما بحقوقها .

ان حكومة واشنطن تزعم أن الساندانين قد نكثوا بوعدهم ببناء مجتمع نيكاراغوي يقوم على التعددية والديمقراطية . واننا نتساءل هنا ، منذ متى انيط بحكومة واشنطن مهمة ضمان أن جميع الحكومات وجميع الأطراف تنفذ وعودها ؟ من أسند الى حكومة واشنطن تلك السلطات ؟ ان شعب نيكاراغوا وشعب نيكاراغوا وحده - وأكرر ، شعب نيكاراغوا وحده - هو الذي له الحق في اختيار حكومته والاعتراض على سنوكها . ان هذا الحق ، حق الانتخاب واقامة مجتمع ديمقراطي حر ، الذي سيدعى الى ممارسته أهالي نيكاراغوا في غضون أيام قليلة وبالتحديد في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، فدعوهم ، رجاء ، يمارسون هذا الحق في سلام . فهل تعي وتدرك حكومة واشنطن ان شعب نيكاراغوا

سوف يقدم تأييده الى من حرروه من سوموزا والى من أعطوه الأمل ، بل أكثر من مجرد الأمل في مستقبل أفضل ؟

ان حكومة الولايات المتحدة هي التي اخفقت في الوفاء بالتزامها بضمان احترام الاتفاقيات الدولية . وهل أنا بحاجة كي اشير الى تأييدها الواضح وغير المشروط لاسرائيل ، الدولة المحتلة ، وتأييدها لاسرائيل في تحديها لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ؟ ما مدى الاحترام والاهتمام الذى تبديه حكومة واشنطن بأحكام قرارات الأمم المتحدة - وهي قرارات أيدتها الولايات المتحدة نفسها وتتعلق بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم أو تتعلق بحماية " الحقوق الأساسية " للشعب الفلسطيني ؟ ان حكومة الولايات المتحدة يجب أن تكون آخر من يتكلم عن ذلك .

ان البلدان المشتركة والمعنية مباشرة بالمسألة ، أى بلدان مجموعة كونتادورا ، قد استنبطت دائما الطرق والوسائل لضمان السلم والتنمية وعدم التدخل بكافة أشكاله . اننا نقدر مساعي البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا . ونثني على استجابة نيكاراغوا الايجابية بتوقيعها وثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى . واننا نأسف لأن تلك الاستجابة الايجابية لم يرد لها ذكر في مشاريع القرارات . ونتمنى لمجموعة كونتادورا النجاح في جهودها ونأمل أن تفعل جميع الأطراف الأخرى ما فعلته نيكاراغوا . وبصورة مماثلة نقدر اهتمام أعضاء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، وهو اهتمام يؤكد البعد الدولي للحالة في أمريكا الوسطى . وهي ليست حالة اقليمية خالصة ، أو محدودة أو اقطاعية ؛ والمجتمع الدولي ، ولاسيما الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، عليه التزام بالمساعدة في عملية صنع السلم لا عرقته ، كما قررت أن تفعل حكومة الولايات المتحدة ، تجاه الساعي المبدولة لعقد مؤتمر للسلم بشأن الشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة .

وفي الختام ، ان الشعب الفلسطيني ، من خلال ممثله ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ينضم الى المطلب القائل : ارفعوا أيديكم عن أمريكا الوسطى ! ارفعوا أيديكم عن أمريكا الوسطى ! ونود أن نؤكد لاشقائنا في نيكاراغوا ، أنهم لن يمروا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد .

أذكر الأعضاء انه وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤ / ١٠١ تحدد الكلمات التي

تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للمرة الأولى وخمس دقائق للمرة الثانية ويجب أن

يدلي بها الممثلون من مقاعد هم .

السيدة غروس (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : ان الولايات المتحدة كانت تفضل الا تتناول الكلمة هذا المساء نظرا لتاخر الوقت ولاننا منهكون . ولكن هناك تشويها غير عادي لتاريخنا ولسياساتنا وممارساتنا ورد على لسان ممثل ايران .

ان الولايات المتحدة يسودها حكم القانون . اننا ، بكل حرية ، نخضع انفسنا لقوانيننا ولحاكمنا ولمشرعينا ولمواطنينا . وليس هناك من شيء يمكن ان نتمناه لشعب ايران افضل من ان يسمح له بان يتمتع بما نتمتع به من حريات .

وفقا لما اوضحناه في بياننا بعد ظهر اليوم ، مازال دعم الولايات المتحدة للجهود الدبلوماسية لتحقيق سلم فعال ودايم في امريكا الوسطى قويا متسقا ومستمرا . وعلى النقيض مما قاله ممثل ايران امام الجمعية العامة ، اجرينا مع حكومة نيكاراغوا ، في اطار عملية كوتنادورا ، سلسلة من المناقشات الثنائية على مستوى عال . وهذه العملية مستمرة حتى الان . ان معظم الوفود التي تكلمت في هذين اليومين بشأن هذه المسألة الهامة تعرضت للاسباب الجذرية الخطيرة للصراع في امريكا الوسطى ، لكن ممثل ايران انحى بكل اللوم على بلدي . وهذا تحريف للتاريخ لا يقبله احد وخاصة متى جاء من جانب نظام حكم يحرم مواطنيه ، بالعنف ، من معظم حقوق الانسان الاساسية ، ويتبنى اعمال الارهاب في جميع انحاء العالم .

ان ممثل ايران مولع بالاقتباس من الايات المقدسة . واود ان اتلوعلى مسامع الاعضاء في هذا المحفل المقطع التالي من التعاليم المسيحية المقدسة . واقتبس من انجيل متى :

" لانه بكلامك تتبرر وبكلامك تدان " .

واترك لهذه الهيئة ان تحكم ما اذا كان ممثل ايران قد اذان حكومتها ام بررها بالكلمات التي قالها اليوم عن حكومتي .

السيد مونكادا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان ممثلة

الولايات المتحدة تواصل في هذه الهيئة ، الحرب القذرة التي تشنها الادارة الامريكية

على نيكاراغوا . ان ممثلة الولايات المتحدة تشكو من اضعاف الطابع العسكري على نيكاراغوا بيد اننا لا نحاول الا ان ندافع عن انفسنا ضد اقوى دولة في العالم وهي الدولة التي تنفق ٣٥٠ بليوناً من الدولارات سنوياً في الاغراض العسكرية . وهم بالطبع يشعرون بالقلق لان تكرار ما فعلوه بغزوهم غرينادا في نيكاراغوا امر سيكون باهظ الكلفة في هذه الايام .

كيف يمكن لممثلة بلد دعم ديكتاتورية سوموزا وابقاها طوال ٥٤ عاماً ان تتكلم عن الديمقراطية ؟ لقد جررت ممثلة الولايات المتحدة ، وريثة دبلوماسيّة " فولغينسيو باتيستا " على القول بان الجبهة الساندينية ونظام سوموزا هما نفس الشيء . ولكن مما يجعلنا نشعر بالارتياح انهم انفسهم لا يصدقون نظرتهم الى التاريخ . فلو كنا مثل نظام حكم سوموزا لحصلنا بلا شك على الدعم غير المشروط من حكومة الولايات المتحدة . ولو كنا في معرض طرح امثلة عن تاييد الدكتاتورية لذكرنا العصابات التي يفرضونها على بلدان كثيرة ويبقونها في السلطة عن طريق الارهاب والقمع - عصابات مصاصي الدماء التي تعيش وتكبر على دماء الشعوب .

كيف يتكلم عن التهديدات الموجهة للسلم من قاموا بغزو غرينادا في العام الماضي ؟ كيف يتكلم عن حقوق الانسان الذين يبقون في السلطة ممارسي التعذيب والاغتيال والاعدام ؟ كيف يمكن لهؤلاء الذين يتكلمون عن حقوق الانسان ان يكونوا اخلص حلفاء النظام العنصري في جنوب افريقيا ، ذلك النظام الذي يشاركونه التزاماً شائناً بالعنصرية ؟ كيف يمكن لممثلة الولايات المتحدة ان تاخذ علينا الاستعداد للدفاع عن انفسنا وعن بلدنا ضد بلد يمول المرتزقة ويدربهم لاستخدامهم في حربه ضد نيكاراغوا ، بلد زرع الالغام في موانئنا وقام باعمال تخريبية ضد مستودعات الوقود في ميناء كورينتو وعرض للخطر ارواح سكان تلك البلده البالغ عددهم ٣٠ الفاً ، واعد كتيبا للمرتزقة للقيام بالعمليات الارهابية ؟ واعتقادي ان ممثلة الولايات المتحدة أشد ما تكون فخراً بكل هذا .

ينبغي تعويد ممثلة الولايات المتحدة على قراءة صحيفة " نيويورك تايمز " ويبدو لي أنه سوف يغشى بصرها اذا قرأت المقال الافتتاحي المتعلق بالكتيب الاجرامي والحرب القذرة .

كما يكون من حق حكومة الولايات المتحدة أن تنتقد ينبغي لها أولا أن تستعيد سلطتها الاخلاقية التي فقدتها . ان تلك الحكومة تقترب كل يوم من الفاشية . لقد انتقدت ممثلة الولايات المتحدة موقفنا فيما يتعلق بعملية كونتادورا محاولة تحويل الأنظار عن الحقائق الفعلية . ان ضغط الولايات المتحدة المخزى هو على وجه التحديد ما تسبب في ايقاف المفاوضات الحقيقية من أجل السلم . في هذه المرحلة ، تظل نيكاراغوا هي آخر من يمكن اتهامه باعاقة جهود كونتادورا . لكن هناك الكثير الذي يمكن أن يقال عن الولايات المتحدة في هذا الصدد . ويستطيع بعض زملائنا في المنطقة تقديم براهين دامغة على ذلك . استمعنا بعد ظهر اليوم الى ممثل السلفادور ولن نرد عليه لأن هذا الممثل يستأهل الاحترام العظيم والتقدير المخلص . ونحن نعلم أنه لا يصدق المعلومات التي أمر بتلاوتها علينا .

السيد زامانينيا (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى زعم ممثلة الولايات المتحدة بأن ممثل ايران شوه الحقائق . بيد أننا استمعنا جميعا الى الحقائق خلال اليومين الماضيين . فقد تكلم ممثلون كثيرون عن انتهاكات الولايات المتحدة للقانون الدولي . ومن الواضح أن ممثلة الولايات المتحدة لم تستمع الى كلماتهم . ويسرني غاية السرور أن اثبت لكل من يعنيه الأمر أن الحقائق والأرقام التي احتواها بيان ممثل جمهورية ايران الاسلامية مأخوذة عن منشورات أمريكية . ويبدو مضحكا أن تتكلم عن حقوق الانسان ممثلة الحكومة التي نشرت كتيبا عن اغتيال الشخصيات السياسية للحكومات الأخرى . وأود أن أحتفظ بحقي في الرد الكامل غدا .

السيدة غروميس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : كما استمع الأعضاء ، ذكر وفدى في وقت سابق من بعد ظهر اليوم أن أحد العبارات الشائعة التي تسمع في شوارع ماناغوا في الوقت الحالي هي " الجبهة وسوموزا هما نفس الشيء " " لا فرينتي اى سوموزا سون لا ميزما كوزا " لم يكن الأمر كذلك من قبل .

في حزيران /يونيه من عام ١٩٧٩ اعترفت منظمة الدول الأمريكية ، في خطوة لم يسبل لها مثل ، بالتآلف المناضل ضد الدكتاتورية القمعية لانتاسيو سوموزا . ولكي تفعل ذلك كان عليها أن تسحب اعترافها بدكتاتورية سوموزا - التي كانت لاتزال في الحكم - بوصفها الحكومة الشرعية لنيكاراغوا .

وأكثر الحجج التي أدت بمنظمة الدول الأمريكية الى اتخاذ هذه الخطوة اقناعا هي أن الائتلاف كان قد وعد باقامة مجتمع تعددى ذى اقتصاد مختلط واجراء انتخابات مبكرة وانتهاج سياسة خارجية غير منحازة . وفي تموز/يوليه من عام ١٩٧٩ ، قام الائتلاف ، الذى يمثل جميع القطاعات الرئيسية للمجتمع في نيكاراغوا - بما في ذلك الاتحادات العمالية والأعمال الحرة والكنيسة الكاثوليكية - بالاطاحة بدكتاتورية سوموزا .

ان الكثير من النيكارغويين ومؤيدي الثورة في بلدان اخرى بما فيها بلادى ، راودهم
امل كبير في ان تحسن الحكومة الجديدة حياة جميع مواطني البلد .
لكن الحكومة الساندينية ، وهي ريشة التحالف ، انتهكت تلك الوعود التي قدمتها
الى منظمة الدول الامريكية والى شعب نيكاراغوا بسبب السياسات التي تنتهجها الادارة القومية
لجبهة التحرير الوطنية الساندينية . ان القادة الثوريين التسعة اتباع ماركس ولينين ، الذين
يصفون انفسهم بـ " طليعة الثورة " ، قد فرضوا برامجهم على الحكومة والشعب في نيكاراغوا .
ولكي يعززوا سلطتهم ، قام الساندينيون بانشاء اجهزة أمن قمعية ومنظمات مساعدة .
وقد تسبب القمع الناجم عن ذلك في ترحيل عشرات الآلاف من النيكاراغويين عن ديارهم .
والاذافة الى هذا ، حمل ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ نيكاراغواى السلاح لمقاومة الديكتاتورية
الساندينية .

وهكذا ، وبعد مضي خمسة اعوام على قيام الثورة ، نسمع الشعار التالي " لافرينتي
اى سوموزا سون لاميزما كوزا " اى (الجبهة وسوموزا هما نفس الشيء) .

السيد روزاليس ريفيرا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لم

اكن اعترم التكلم ممارسة لحقي في الرد ، ولكن بما ان مثل نيكاراغوا قد استخدم بعض العبارات
العدائية فاني اود ان ارد عليها . انه يقدم الدليل على حقيقة المقولة القديمة بأن اللص
يعتقد ان كل امرئ اخر لص مثله . وربما لانه أعطي سلسلة من الاوامر والاقتراحات التي
تعين عليه ان يعلنها ولا يمكنه الابتعاد عنها . كان عليه ان يتصرف كالدمية في حالات
حساسة تتطلب اعمال الفكر . اما نحن فنتصرف بعد اعمال دقيق للفكر ونقول ما نعتقد انه
- في لحظة بعينها - ذو صلة بالموضوع وانه سيوضح الامور للذين يستمعون اليه . واذ كان
مثل نيكاراغوا يعتقد ان رأى اى شخص آخر لا يستحق الاحترام وانه ليس هناك حاجة لايلاء
اهتمام لما يقال هنا ، فهذا من شأنه هو، وهو امر لا يزعجني في شيء . لكن الذى يزعجني
هو الطريقة الديكتاتورية والمناهضة للديمقراطية بطبيعة الحال التي تعالج بها المشاكل
هنا وحقيقة ان ستار الدخان يستعمل هنا وان الاتهامات تكال الى الممثلين الشرعيين

للحكومات الاعضاء في الامم المتحدة ، وهي الهيئة التي تتمثل غايتها في تنسيق وجهات النظر المختلفة والتوفيق بينها في هذه الجمعية . واذ كان ما قاله مثل السلفادور غير مرض بالنسبة لممثل نيكاراغوا ، فهذا شأنه هو ، ولكننا نطقنا الحقيقة الكاملة وسنظل نعمل هذا ، حتى وان لم يكن ذلك يوضي مثل نيكاراغوا .

السيد تيبز (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد ذكرت مثله

الولايات المتحدة اجتماع منظمة الدول الامريكية الذي عقد في عام ١٩٧٩ . واود ان اذكرها ان وفد الولايات المتحدة اقترح ذلك في الاجتماع غزو نيكاراغوا . وكانت المشكلة انه لم تكن هناك جوقه للتأييد ، كما كان الامر بالنسبة لغزو الجمهورية الدومينيكية .

اما بالنسبة لبعض العود التي قطعناها لمنظمة الدول الامريكية والتي اشارت اليها مثله الولايات المتحدة ، قد يكون من المفيد ان اذكرها اننا قطعنا على انفسنا عهدا خالصا لشعبنا ولموتانا الذين يبلغ عددهم نيكاراغوى .

وأرد الآن على مثل السلفادور . لا بد انه من الغريب جدا بالنسبة له ان يتكلم عن العملاء ، لان الجمعية العامة تدرك بوضوح من هو العميل ومن كان العميل ، ومن العسير بصفة اكبر التحدث عن الديمقراطية ، لاننا نعرف من السذى يمارس الديمقراطية في السلفادور .

السيد روزاليس ريفيرا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : انسي

اجد الحجج الواهية التي تقدم بها مثل نيكاراغوا شيرة للحزن ، لانه ربما لا يفهم المعنى والمضمون الحقيقيين للديمقراطية . انه يعتقد ان الديمقراطية هي مجرد كلمة ، ويعتقد ان الديمقراطية لا تعني تجمع الاحزاب السياسية التي تسعى الى السلطة . ويعتبر ان الديمقراطية هي فرض اجهزة الدولة من اعلى ذات اليمين وذات اليسار ، دون اى حد ادنى من اللباقة والعدالة او اعطاء الفرصة للتعبير عن المعارضة السياسية . ومن اجل كل هذه الاسباب ، قد يكون من الافضل الا ندخل في مداولة بشأن تعريف الديمقراطية لان مفاهيمنا عنها مختلفة تماما .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ٤٥